



التقرير السنوي 2018



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير
السنوي 2018

المحتويات

الصفحة

4

نبذة عن الشركة العربية للاستثمار

5

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

6

مجلس إدارة الشركة

7

لجان مجلس الإدارة

8

الإدارة التنفيذية للشركة

9

ملخص البيانات المالية

10

كلمة رئيس مجلس الإدارة

12

كلمة الرئيس التنفيذي

13

تقرير مجلس الإدارة



الصفحة

37

القوائم المالية

38

تقرير المراجع المستقل

40

قائمة المركز المالي

41

قائمة الدخل

42

قائمة الدخل الشامل

43

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

44

قائمة التدفقات النقدية

45

إيضاحات حول القوائم المالية

104

عناوين الشركة

نبذة عن الشركة العربية للاستثمار

تمارس الشركة
نشاطها في مجالين
أساسيين



الاستثمار في المشاريع



المركز الرئيسي - الرياض

النشاط المصرفي



فرع البحرين

أنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف عام 1974 بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية، وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية للاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

والشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 800 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين هما الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.

الرؤية



لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

اسم الدولة	نسبة المساهمة (%)	مبلغ المساهمة (ألف دولار أمريكي)
 المملكة العربية السعودية	15.68	125,422
 دولة الكويت	15.68	125,422
 جمهورية السودان	2.68	21,421
 جمهورية مصر العربية	6.97	55,743
 دولة قطر	8.19	65,543
 دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)	15.68	125,422
 مملكة البحرين	1.71	13,679
 الجمهورية العربية السورية	6.97	55,743
 جمهورية العراق	10.48	83,871
 المملكة الأردنية الهاشمية	0.32	2,578
 الجمهورية التونسية	1.71	13,679
 المملكة المغربية	1.71	13,679
 دولة ليبيا	6.97	55,743
 سلطنة عمان	1.71	13,679
 الجمهورية اليمنية	0.32	2,578
 الجمهورية اللبنانية	1.61	12,899
 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1.61	12,899
المجموع	100.00	800,000

الرسالة



تحقيق عوائد مالية مجدية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

مجلس إدارة الشركة



الأستاذ / نائل محمد الحمود
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت



الأستاذ / يوسف عبد الله حمود
نائب رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين



معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريج
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذة / طيف سامي الشكرجي
عضو مجلس الإدارة
جمهورية العراق



الأستاذ / أحمد عبدالله المهيري
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة



الدكتور / عبدالله بن عبدالرحمن النمله
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



الأستاذ/ عبدالله علي الكواري
عضو مجلس الإدارة
دولة قطر



الأستاذ / عبدالعلي الدباغ
عضو مجلس الإدارة
المملكة المغربية



الأستاذ / محمود منتصر إبراهيم
عضو مجلس الإدارة
جمهورية مصر العربية



المهندس / مصطفى الطيب الخطابي
عضو مجلس الإدارة
دولة ليبيا



الأستاذ/ محمد فهد المرزوعي
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة



الأستاذ/ خالد حسين العمر
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت

لجان مجلس الإدارة

يستعين مجلس إدارة الشركة في أداء مهامه بعدد من اللجان المتخصصة، وهي كالتالي:

لجنة الاستثمار العليا:

تتولى لجنة الاستثمار العليا نيابة عن مجلس الإدارة اتخاذ القرارات الاستثمارية في مجالي المشاريع والنشاط المصرفي، في الحالات التي تتعدى صلاحيات اللجان الداخلية في الشركة. وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

رئيس اللجنة	معالي الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح
عضو اللجنة	الأستاذ نائل محمد الحمود
عضو اللجنة	الأستاذ عبدالعلي الدباغ
عضو اللجنة	المهندس مصطفى الطيب الخطابي
عضو اللجنة	الأستاذ محمد فهد المزروعى

لجنة المخاطر والأصول:

تقوم لجنة المخاطر والأصول بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية الخاصة بالمخاطر المتعلقة بنشاط الشركة، وتقييم ومراجعة المخاطر الخاصة بالنشاط الاستثماري والمصرفي. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

رئيس اللجنة	الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن النملة
عضو اللجنة	الأستاذ محمود منتصر إبراهيم
عضو اللجنة	الأستاذ محمد فهد المزروعى
عضو اللجنة	الأستاذ عبدالله علي الكواري

لجنة التدقيق:

تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بالمسؤوليات الرقابية الخاصة بعدالة وجودة وسلامة القوائم المالية للشركة، والتزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية واستقلال المراقب الخارجي وأداء التدقيق الداخلي، والتأكد من سلامة أنظمة الضبط الداخلي. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

رئيس اللجنة	الأستاذ نائل محمد الحمود
عضو اللجنة	الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن النملة
عضو اللجنة	الأستاذة طيف سامي الشكري

لجنة الترشيحات والتعويضات:

تقوم لجنة الترشيحات والتعويضات بمساعدة مجلس الإدارة على الاضطلاع بجميع مسؤولياته المتعلقة بالترشيحات والتعويضات بالصورة التي تسهم في تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها. وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة، وهم:

رئيس اللجنة	الأستاذ يوسف عبدالله حمود
عضو اللجنة	الأستاذ خالد حسين العمر
عضو اللجنة	الأستاذ أحمد عبدالله المهيري

الإدارة التنفيذية للشركة



الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ إبراهيم بن حمود المزيد

المهندس / عبدالله محمد السبيعي
تقنية المعلومات

الأستاذ/ خالد صالح الزغيبي
المستشار القانوني

الأستاذ/ يوسف سامي سالم
التدقيق الداخلي

الأستاذ/ فهد عبدالله الحقباني
الشؤون المالية والإدارية

الأستاذ/ ذخيل الله عبدالله الزهراني
الاستثمار

الأستاذ/ مجدي محمد الكفراوي
الشؤون المالية

الأستاذ/ عبدالعزيز عبدالرحمن الفريح
الموارد البشرية والشؤون الإدارية

فرع الشركة في مملكة البحرين

الأستاذ/ نتن قوبتا
إدارة المخاطر

الأستاذة/ سودها تيلاني
مسؤول الالتزام

الدكتور/ أسامة أحمد مختار
المستشار القانوني

الأستاذ/ مسعود مراد
تقنية المعلومات

الأستاذ/ لالت بكرو
التدقيق الداخلي

الأستاذ/ إبراهيم ميلاد الزليطني
مدير عام الفرع

الأستاذ/ محمد بن حميد منجرا
العمليات

الأستاذ/ مارك دوندي
الخزينة وأسواق المال

الأستاذ/ سمير مجيبا - الأستاذ/ عصام خالد
الائتمان

الأستاذ/ محمود سلمان
الشؤون الإدارية والمالية

ملخص البيانات المالية في 31 ديسمبر 2018

2.5%

نسبة العائد على متوسط
الموجودات

3.5%

نسبة العائد على متوسط
حقوق المساهمين

1,218

مليون دولار أمريكي

حقوق المساهمين

1,606

مليون دولار أمريكي

إجمالي الموجودات

41.8

مليون دولار أمريكي

الأرباح الصافية

57.5

مليون دولار أمريكي

إجمالي الإيرادات

تتوزع هذه
الأصول في



1,237

مليون دولار أمريكي

الأصول المصرفية

21%

التسهيلات الائتمانية

52%

الأوراق المالية

1%

أخرى

26%

سوق المال

352.7

مليون دولار أمريكي

حجم الاستثمارات
في المشاريع

تتوزع هذه الاستثمارات في



25

مشروعاً استثمارياً

10

دول عربية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمون الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يطيب لي أن أقدم لكم نيابة عن أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار التقرير السنوي لعام 2018م والذي يستعرض نشاط الشركة الاستثماري في مجالي المساهمة في المشاريع وتقديم الخدمات المالية ونتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018م.

واصلت الشركة بفضل من الله مسيرتها الناجحة وتطوير نشاطها وتعزيز مركزها المالي والمحافظة على دورها التنموي من خلال تنوع استثماراتها التي شملت أجزاء واسعة من الوطن العربي الكبير، ونجحت في التعاطي مع حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي سادت بعض دول المنطقة العربية خلال عام 2018م.

وقد أنجزت الشركة خلال عام 2018م تنفيذ معظم الأهداف الكمية والنوعية التي تضمنتها خطتها التشغيلية السنوية، مما ساهم في المحافظة على وضعها المتميز بين الشركات العربية المشتركة. وتمكنت الشركة من خلال الإدارة الفعالة للموارد وترشيد النفقات من تحقيق نمو في الأرباح بنسبة 10% لتبلغ أرباحها الصافية 41.8 مليون دولار أمريكي، لتسجل أعلى أرباح لها خلال السنوات الخمس الأخيرة، متجاوزة المعوقات والتحديات التي واجهتها.

وفي الإطار التنظيمي للشركة، اعتمدت الجمعية العامة للشركة خلال العام 2018م تشكيل مجلس الإدارة الجديد في دورته الخامسة عشرة، وقام المجلس بإعادة تشكيل لجانه المتخصصة لمساندته في تأدية مهامه بشكل فاعل، والمتمثلة في: لجنة الاستثمار العليا، ولجنة المخاطر والأصول، ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والتعويضات.

وفي الختام لا يسعني ونحن نودع عاماً، ونقف في منتصف عام آخر حافل بالجد والعطاء إلا أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان باسمي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة إلى حكومات الدول المساهمة وعلى رأسهم حكومة المملكة العربية السعودية حيث المركز الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرع الشركة المصرفي، لما تقدمانه من خدمات جليلة يضيق عنها الحصر والتعداد ساعدت الشركة على القيام بدورها، والنهوض بمسؤولياتها وواجباتها، والشكر موصول لزملائي في مجلس الإدارة على جهودهم ومساهماتهم الفاعلة لتمكين الشركة من تحقيق أهدافها، كما لا يفوتني أن أشكر زملائي في الإدارة التنفيذية وجميع منسوبي الشركة لقاء جهودهم وتفانيهم، كل في موقعه، ما ساعد على تحقيق النتائج في العام المنصرم 2018م، على أمل تحقيق المزيد من النتائج الطيبة مستقبلاً.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس مجلس الإدارة



عبدالعزيز بن صالح الفريح

كلمة الرئيس التنفيذي



الجهد والبحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف الدول العربية والتي تنسجم مع أهداف الشركة وتتواءم مع معايير الاستثمار فيها.

وفي القطاع المصرفي واصلت الشركة تقديم خدماتها عبر فرعها في مملكة البحرين عن طريق الشراكات الاقتصادية مع المؤسسات المالية والقطاع الخاص، ضمن بيئة عمل مهنية تراعي ظروف المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، وتتسم بالوضوح والشفافية من خلال تعبئة الموارد وإدارة الأصول، وتبني أفضل الممارسات السائدة في العمل المصرفي وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مع الحرص على الالتزام التام بتعليمات الجهات الرقابية والإشرافية.

كما حرصت الشركة على تطوير قدرات مواردها البشرية، فعززت مهارات منسوبيها من خلال الالتحاق بالدورات التدريبية والمشاركة في ورش العمل، لتطوير أساليب العمل ورفع كفاءة الأداء.

وحول النتائج المالية، تمكنت الشركة من تحقيق أرباح صافية خلال العام 2018م بلغت 41.8 مليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبهته 10% عن أرباح العام السابق البالغة 37.9 مليون دولار أمريكي، كما ارتفعت حقوق مساهميها من 1,188 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2017 إلى 1,218 مليون دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2018، بزيادة نسبتها 2.6%.

وبمناسبة صدور التقرير السنوي للشركة يسعدني أن أقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الدول العربية المساهمة لقاء دعمها ومساندتها، كما أشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة على الثقة التي منحوني إياها لقيادة الشركة، وما بذلوه من عناية واهتمام تجلى واضحاً في تقديم العون وإسداء النصح وتوجيه النقد البناء حرصاً على مصالح الشركة ورغبة في الارتقاء بها أكثر فأكثر. كما أنتهز الفرصة لأشكر زملائي العاملين معي في الشركة سواء في المقر الرئيسي في المملكة العربية السعودية، أو في فرع الشركة في مملكة البحرين وأحثهم على بذل المزيد من الجهود والتفاني في العمل، لتبقى الشركة العربية للاستثمار في مصاف الشركات العربية الكبرى، وتبلي طموحات المساهمين.

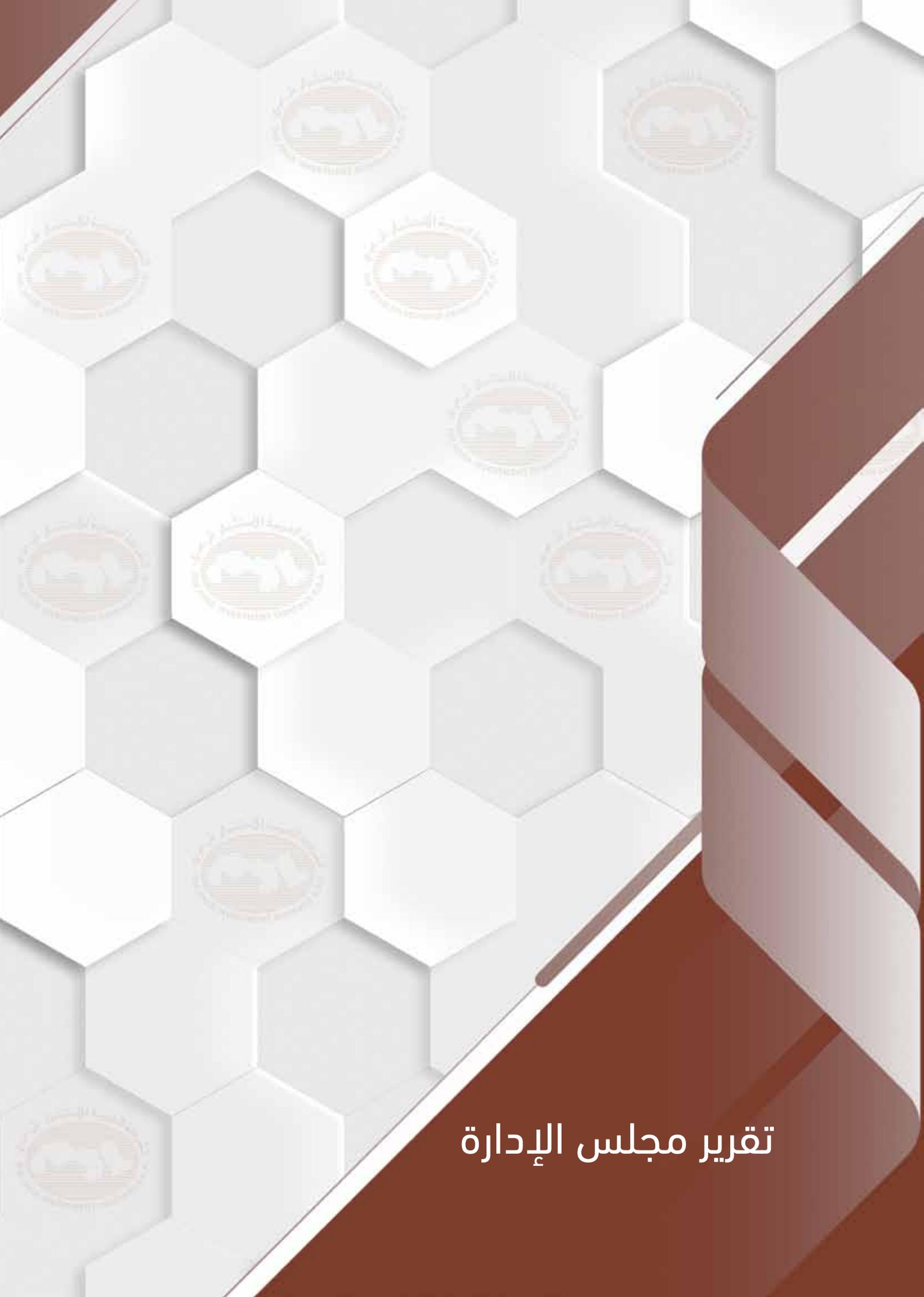
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الرئيس التنفيذي

إبراهيم بن حمود المرید

انطلاقاً من دورها الاستثماري المرسوم لها وفق عقد تأسيسها ونظامها الأساسي في دعم الاقتصاد العربي وتنميته، حرصت الشركة العربية للاستثمار على الاضطلاع بهذا الدور بكل كفاءة، بالرغم من الحالة الضبابية التي تهيمن على المناخ الاستثماري في المنطقة العربية على وجه الخصوص. وواصلت الشركة نهجها الواضح في تعزيز الدور الإقليمي الذي تقوم به في دعم مسيرة التنمية العربية وعملها كمحفز لقيام وتأسيس المشاريع بما يساعد على تنمية وتكامل الموارد العربية. ومضت قدماً في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية بتسخير الموارد المتاحة واستغلالها بالشكل الأمثل، والاستفادة من قوة رأس المال واستثمار الخبرات المعرفية، ومرونة الأنظمة واللوائح التي تنظم العمل، بالإضافة إلى تشجيع الدول المساهمة ودعم مجلس الإدارة ومساندتهما لإدارة الشركة.

ففي مجال الاستثمار في المشاريع، والتي بلغ عددها 25 مشروعاً وصندوقاً استثمارياً واحداً توزعت على عشر دول عربية وثمانية قطاعات اقتصادية وبحجم استثمارات يربو على 352 مليون دولار أمريكي، واصلت الشركة متابعة أوضاع مشاريعها القائمة، بهدف تعزيز قدرتها على المنافسة والاستمرار في ظل الظروف الاستثنائية التي واجهت مناخ الاستثمار إقليمياً وعالمياً. وحرصت الشركة على المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها مجالس إدارات تلك المشاريع وجمعياتها العمومية، كما بذلت جهوداً مميزة لمعالجة المشكلات وتذليل العقبات التي واجهتها بعض المشاريع، وذلك بالتعاون والتنسيق مع إدارات هذه المشاريع ومع الجهات الأخرى المساهمة فيها، واستمرت في بذل



تقرير مجلس الإدارة

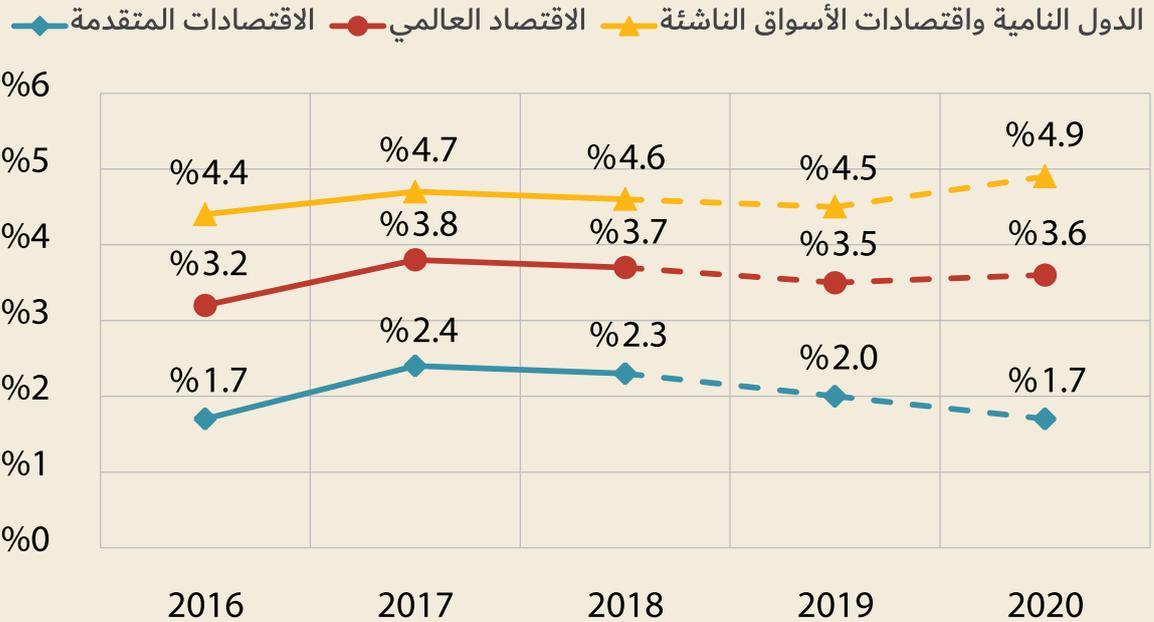
التطورات الاقتصادية العالمية

لزيادات الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، واستحداث بعض المعايير الجديدة لانبعاثات وقود السيارات في ألمانيا، والمخاوف المتعلقة بالمخاطر السيادية والمالية في إيطاليا، والانكماش في الاقتصادين التركي والأرجنتيني، بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بأفاق الاقتصاد الصيني. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد معدل النمو العالمي تباطؤاً وأن ينخفض إلى حوالي 3.5% في عام 2019، ثم يرتفع قليلاً في عام 2020 ليبلغ حوالي 3.6%.

سجل النمو الاقتصادي العالمي تراجعاً طفيفاً في العام 2018، متأثراً بتراجع معدلات نمو منطقة اليورو واليابان وتداعيات التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى الأثر السلبي لتشديد السياسة النقدية الأمريكية على أوضاع التمويل العالمية ونمو الاقتصادات الناشئة، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.7% لعام 2018. ويواجه النمو الاقتصادي العالمي عدداً من المخاطر والتحديات من أبرزها الآثار السلبية

رسم بياني | توقعات النمو الاقتصادي

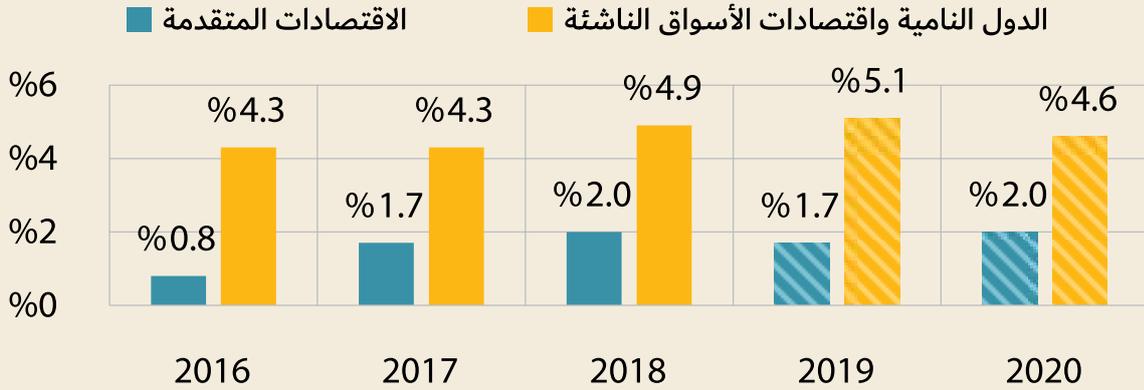
نمو عالمي شبه مستقر مدعوماً بنمو اقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة، ومتأثراً بانخفاض متوقع في معدل نمو الاقتصادات المتقدمة.



* المصدر: صندوق النقد الدولي / آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2019).

رسم بياني | معدل التضخم

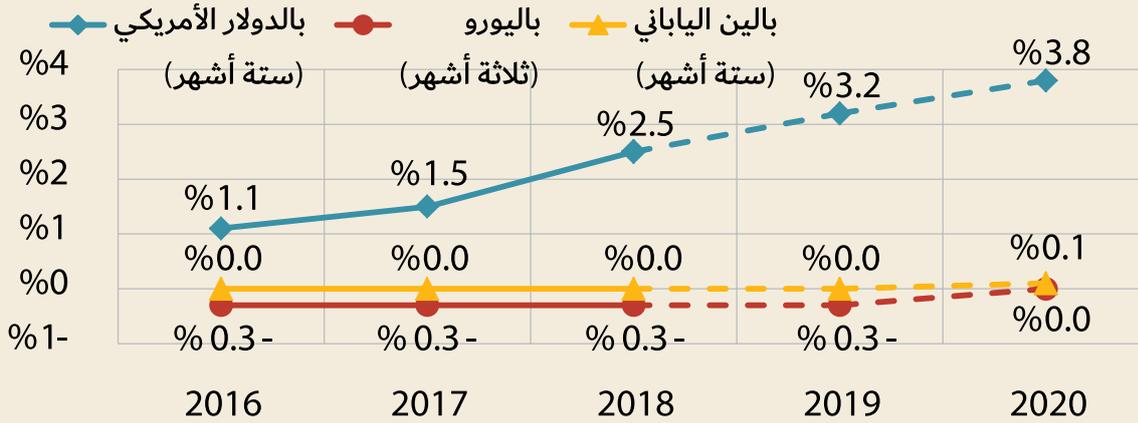
تستعد بعض البنوك المركزية في الدول المتقدمة للعودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية في ظل الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم.



* المصدر: صندوق النقد الدولي / آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2019).

رسم بياني | أسعار الفائدة على الودائع

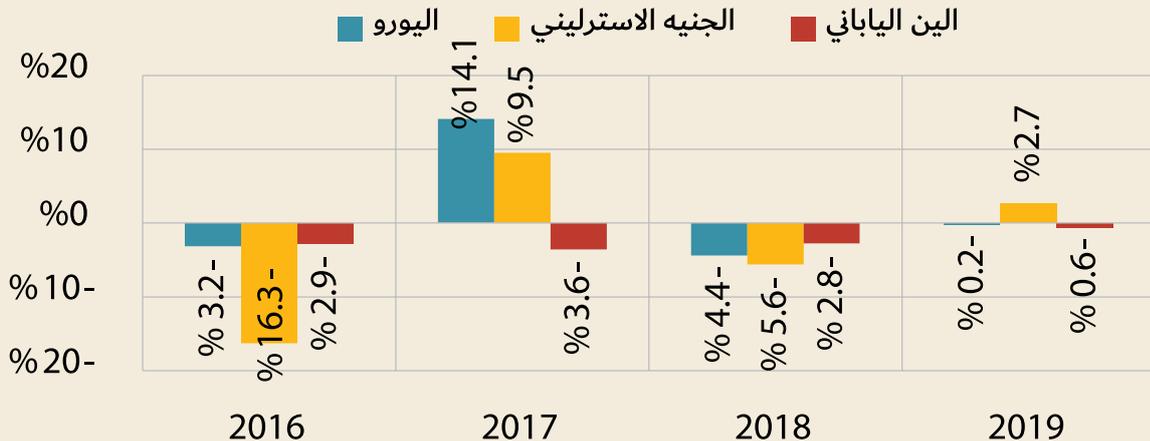
في ضوء ارتفاع أسعار الفائدة يتوقع تأثير اقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة، وأن يتواصل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج هذه الدول.



* المصدر: صندوق النقد الدولي / آفاق الاقتصاد العالمي (يناير 2019).

رسم بياني | نسبة تغير أهم أسعار العملات أمام الدولار الأمريكي

أدى ارتفاع حالة عدم اليقين المحيط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ النمو، والمخاوف حول الأوضاع في إيطاليا إلى تراجع أهم العملات أمام الدولار.



* المصدر: بلومبيرغ.

التطورات الاقتصادية في الوطن العربي

خفض معدلات البطالة، وتحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية، وتبني إصلاحات هيكلية ومؤسسية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للبلدان العربية إضافة إلى أهمية تعزيز مستوى الاندماج الإقليمي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي للدول العربية في عام 2019 حوالي 3%، في حين يتوقع أن يشهد معدل التضخم انخفاضاً من 11.4% في عام 2018 إلى حوالي 8.3% في عام 2019.

شهد الاقتصاد العربي عدة تطورات إيجابية خلال العام أهمها الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط والزيادة في مستويات الطلب الخارجي، إضافة إلى بدء ظهور الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها بعض الدول العربية، وهو ما يتوقع في ضوءه تحسن معدل نمو الاقتصاد العربي إلى 2.3% لعام 2018. إلا أن الدول العربية تواجه مجموعة من التحديات يأتي في مقدمتها ضرورة رفع وتيرة النمو الاقتصادي بما يساعد على

توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية كمجموعة

رسم بياني

توسع النمو يعكس الأثر الإيجابي للتحسن النسبي للأوضاع المالية بالدول المصدرة للنفط وتحسن الطلب الداخلي والخارجي بالدول المستوردة للنفط.

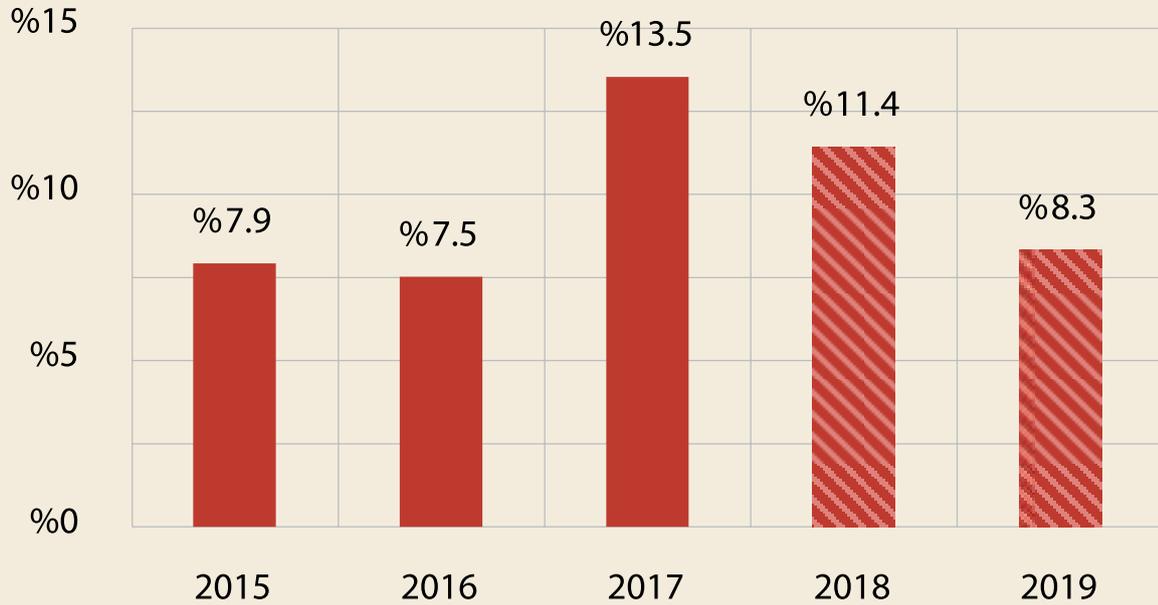


* المصدر: صندوق النقد العربي / آفاق الاقتصاد العربي (سبتمبر 2018).

معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة

رسم بياني

من المتوقع تأثر معدل التضخم بالزيادة في مستويات الطلب الكلي مع تحسن الأداء الاقتصادي، بالإضافة لرفع أسعار الفائدة وارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

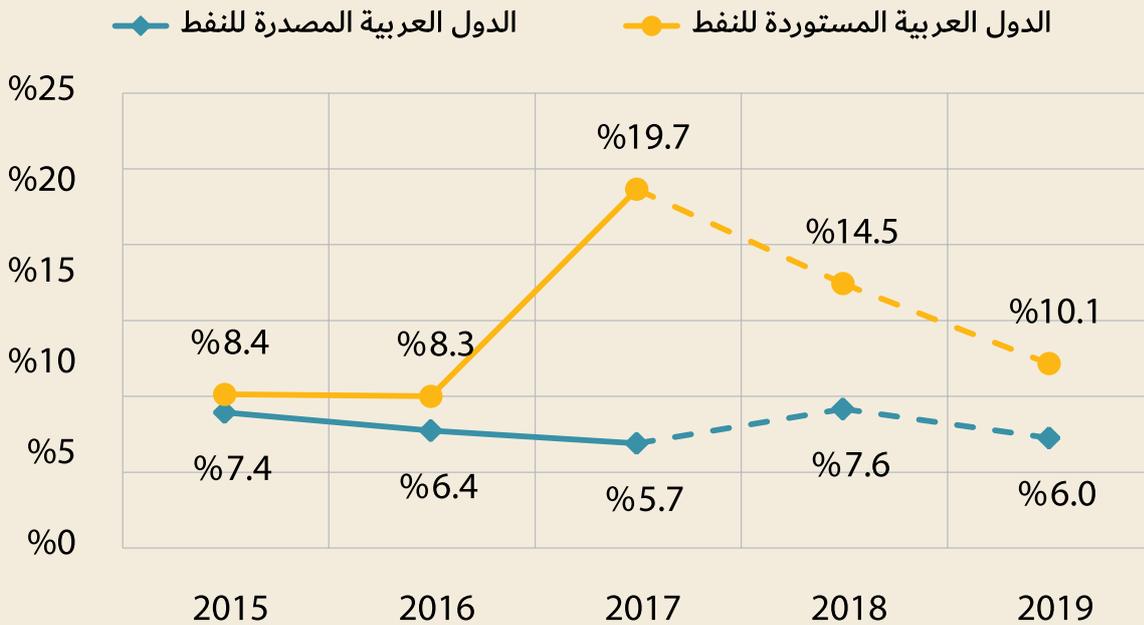


* المصدر: صندوق النقد العربي / آفاق الاقتصاد العربي (سبتمبر 2018).

معدل التضخم في مجموعات الدول العربية الرئيسية

رسم بياني

وسط اختلاف اتجاهات تطور الأسعار ما بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له.



* المصدر: صندوق النقد العربي / آفاق الاقتصاد العربي (سبتمبر 2018).



نشاط الشركة خلال العام 2018

تتركز أنشطة الشركة في استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية. وخلال العام 2018، واصلت الشركة أداء دورها الاستثماري المرسوم لها وفق عقد تأسيسها ونظامها الأساسي. وتوزعت جهود الشركة خلال العام بين إدارة استثماراتها القائمة والبحث عن الفرص الاستثمارية الواعدة وتقديم الخدمات المالية، بالإضافة إلى تطوير الخدمات المساندة، وتعزيز العمل المؤسسي، مستندة على الدعم الذي تلقاه من الدول المساهمة، وملتزمة في ذات الوقت بسياستها الرامية إلى تحقيق التوازن الملائم بين زيادة العوائد وإدارة المخاطر. وقد تمكنت الشركة في نهاية العام من تحقيق نتائج مالية جيدة، لتسجل أعلى أرباح لها خلال الخمس سنوات الأخيرة، متجاوزة المعوقات والتحديات التي واجهتها.

كما استمرت الشركة في تقوية الصلات مع شركات ومؤسسات العمل العربي المشترك، ومؤسسات ضمان الاستثمار، وغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، والجهات الاستثمارية في مختلف بلدان المنطقة، لمحاولة تعزيز التكامل مع تلك الأطراف وللإستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة بغية تحقيق الأهداف المرسومة لها، ملتزمة بأفضل الممارسات المتبعة في مجال الاستثمار.

ونستعرض فيما يلي أداء الشركة في هذه المجالات ونتائجها المالية خلال العام 2018:

في مجال إدارة الشركة

تعد خطوات الشركة الواثقة لتحقيق رسالتها الاستثمارية والتنموية ركيزة أساسية تستند إليها لتلبية رغبات وتطلعات الدول المساهمة فيها إلى دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتلتزم إدارة الشركة بتحقيق ذلك عبر تطبيق أفضل الممارسات وأحدث الأنظمة وأكثرها فعالية في مجال الإدارة والاستثمار وإدارة الأصول، مؤكدة دائماً على أن تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية ومواصلة النجاح في طبيعة أولوياتها.



وضمن الإطار التنظيمي، اعتمدت الجمعية العامة للشركة تشكيل مجلس الإدارة الجديد في دورته الخامسة عشرة، كما قام المجلس من جانبه بإعادة تشكيل لجانه المتخصصة لمساندته في تأدية مهامه بشكل فاعل، والمتمثلة في: لجنة الاستثمار العليا، ولجنة المخاطر والأصول، ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات والتعويضات.

وقد واصل مجلس إدارة الشركة الدور الرقابي والإشرافي المناط به وفقاً لأنظمة الشركة، حيث عقد خمسة اجتماعات دورية خلال العام. وفي ذات السياق، مارست لجان المجلس المتخصصة مهامها ومسؤولياتها. وقد اطمأن مجلس الإدارة، من خلال اجتماعاته، وتقارير لجانه المتخصصة، وتقارير الإدارة

التنفيذية، على مسيرة وأداء الشركة ونجاحها في تحقيق نتائج جيدة.

علاوة على ذلك، أنجزت الشركة تنفيذ معظم الأهداف الكمية والنوعية التي تضمنتها خطتها التشغيلية السنوية، وذلك في إطار سياساتها العامة وتوجيهات وقرارات مجلس الإدارة، مما ساهم في المحافظة على وضع الشركة المتميز بين الشركات العربية المشتركة.

كما خضعت أعمال الشركة خلال العام لعمليات مراجعة دورية من قبل إدارة التدقيق الداخلي والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق، للتحقق

بشكل موضوعي ومستقل من كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لكافة العمليات والأنشطة بالشركة، وتقويم مدى التزامها بالمتطلبات القانونية والنظامية.

لاشك أن هناك تحديات كثيرة متوقعة خلال العام 2019 وما بعده، الأمر الذي يملي على الشركة تكثيف جهودها الرامية إلى خدمة الاقتصاد العربي، حيث تعمل الإدارة حالياً على إعداد خطة استراتيجية جديدة لمجال الاستثمار في المشاريع لتلبية طموحات الشركة وتوجهاتها التنموية والاستثمارية المستقبلية.

نتائج الشركة المالية للعام 2018

أرقام مهمة



الأرباح الصافية

41.8

مليون دولار أمريكي

▲ 10%

إجمالي الإيرادات

57.5

مليون دولار أمريكي

▲ 5%

إجمالي الموجودات

1,606

مليون دولار أمريكي

▼ 1.4%

حقوق المساهمين

1,218

مليون دولار أمريكي

▲ 2.6%

• حققت الشركة أرباحاً صافية خلال العام 2018 بلغت 41.8 مليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 10% عن أرباح العام السابق البالغة 37.9 مليون دولار أمريكي، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة نمو صافي إيرادات الفوائد، وارتفاع أرباح محفظة الأسهم.

• بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة حوالي 57.5 مليون دولار أمريكي خلال العام 2018، مقابل 54.9 مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها 5% عن إيرادات العام السابق.

• انخفض إجمالي موجودات الشركة من 1,628 مليون دولار أمريكي عام 2017 إلى حوالي 1,606 مليون دولار أمريكي عام 2018 بانخفاض طفيف قدره 1.4%. وتمثل الموجودات (1:4.1) من إجمالي المطلوبات البالغة 388 مليون دولار أمريكي في العام نفسه، مؤكدة قدرة الشركة المالية على الوفاء بالتزاماتها.

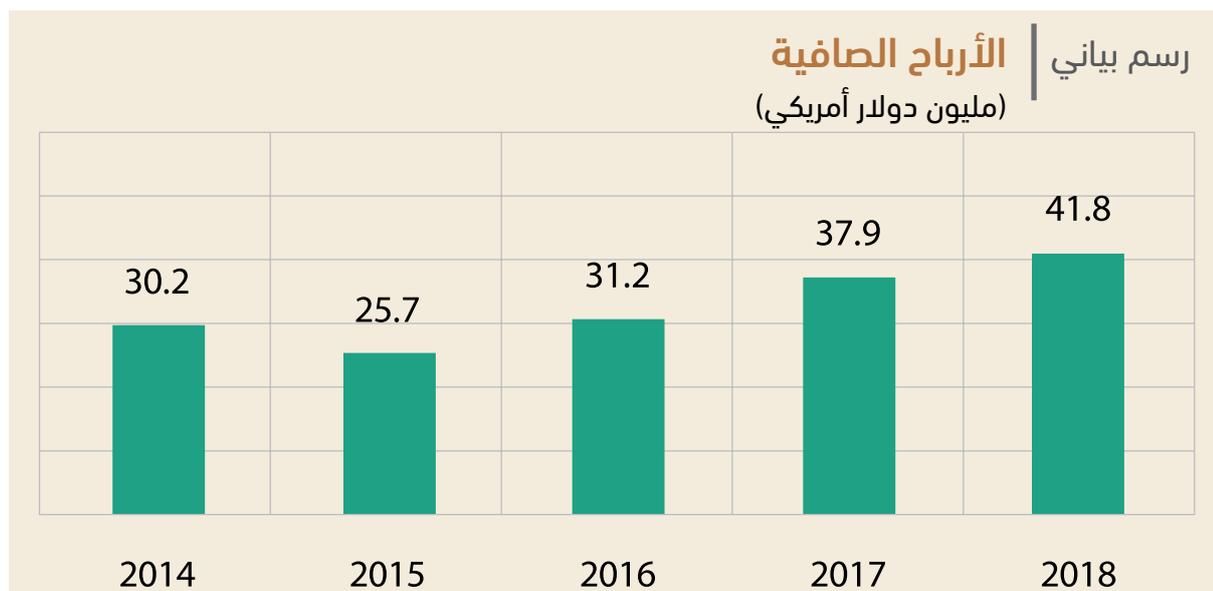
• ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 1,188 مليون دولار أمريكي عام 2017 إلى نحو 1,218 مليون دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام 2018، بزيادة بلغت نسبتها 2.6%. وذلك بعد إضافة الأرباح الصافية لهذا العام ومبلغ القسط الخامس للاكتتاب في زيادة رأس المال والبالغ 29.4 مليون دولار أمريكي.

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة خلال العامين (2017-2018):

جدول مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة

2017	2018	
3.3%	3.5%	نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين
2.3%	2.5%	نسبة العائد على متوسط الموجودات
32.2%	31.2%	نسبة المصاريف إلى الإيرادات
88%	98%	نسبة كفاية رأس المال

وتوضح الرسوم البيانية التالية نمو صافي أرباح الشركة، وموجوداتها، وحقوق مساهميها خلال الأعوام (2014-2018) بملايين الدولارات الأمريكية:



في مجال الاستثمار في المشاريع

يشكل الاستثمار في المشاريع المرتكز الرئيسي لنشاط الشركة، لذلك فهي تركز جهودها للبحث باستمرار عن الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات، والتي تساعد على تنمية وتكامل الموارد العربية، وخلق الفائض الإنتاجي لتنشيط التجارة العربية، وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي. كما تحرص الشركة على تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي والقطاعي، والاستفادة من المزايا المتاحة. وتعمل في الوقت نفسه، على بناء جسور التواصل والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بما يساهم في تذليل كافة العقبات التي تعترض طريق تنمية الاقتصاد العربي.

واجهتها بعض المشاريع، وذلك بالتعاون والتنسيق مع إدارات هذه المشاريع ومع الجهات الأخرى المساهمة فيها. كما واصلت بحثها عن مشاريع جديدة واعدة، حيث أنجزت تقييم أكثر من عشرين فرصة استثمارية على مستوى الوطن العربي في مجال القطاعات الصناعية والطاقة والمالية والتعليمية بالإضافة إلى الخدمات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي عام 2018، واصلت الشركة عمليات متابعة أوضاع مشاريعها القائمة بهدف تعزيز قدرتها على المنافسة والاستمرار في ظل الظروف الاستثنائية التي واجهت مناخ الاستثمار إقليمياً وعالمياً، وحرصت الشركة على المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها مجالس إدارات تلك المشاريع وجمعياتها العمومية، كما بذلت جهوداً مميزة لمعالجة المشكلات وتذليل العقبات التي

محفظة الاستثمار في المشاريع كما في 2018/12/31

للاستثمار في صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتنتشر استثمارات الشركة جغرافياً في 10 دول عربية، وتتوزع قطاعياً على 8 قطاعات في مجالات مختلفة.

بلغ إجمالي استثمارات الشركة في مجالي المشاريع والصناديق الاستثمارية بنهاية العام 2018 حوالي 352.7 مليون دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 44% من رأسمالها المدفوع. وقد اشتملت محفظة المشاريع على 25 مشروعاً استثمارياً، بالإضافة

تتوزع هذه الاستثمارات في:

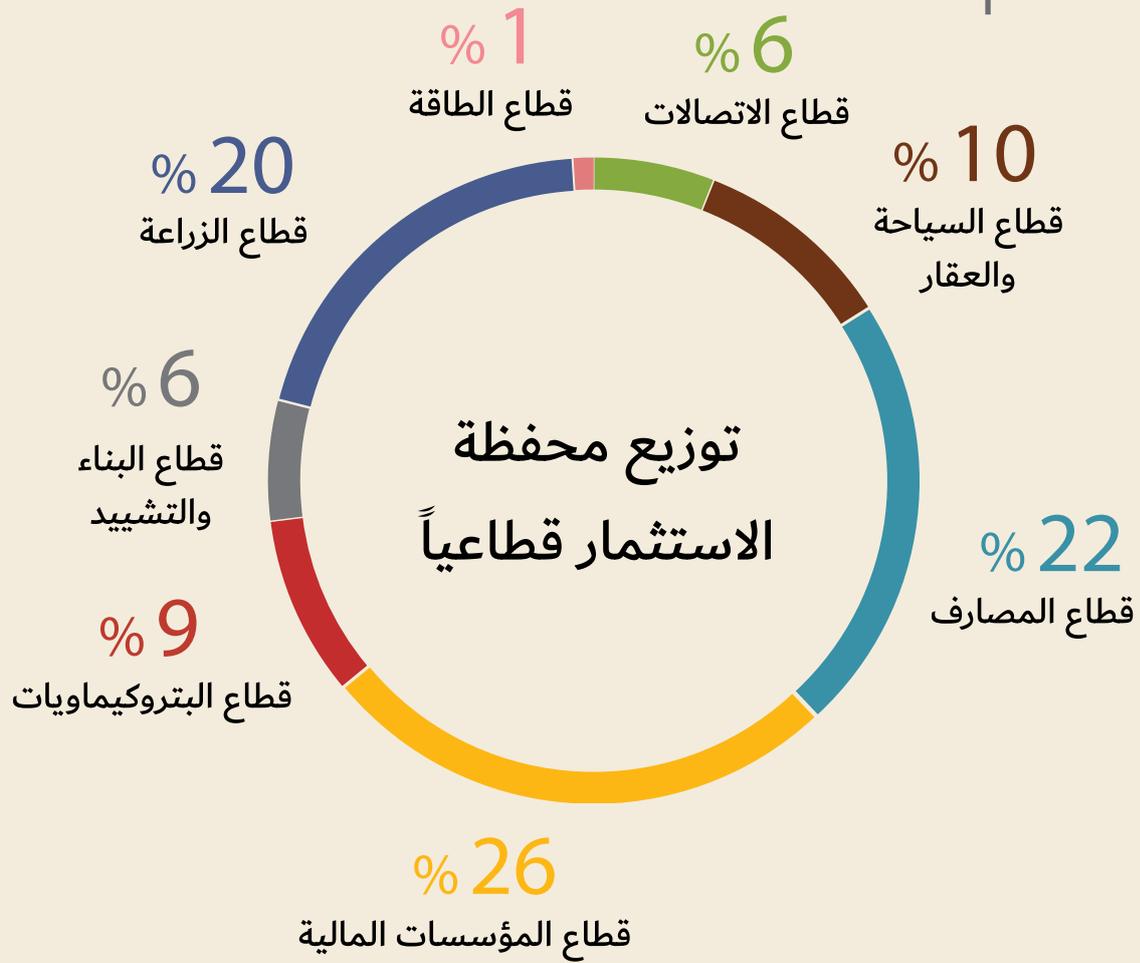
25	1	10	8
مشروعاً	صندوق استثماري	دول عربية	قطاعات اقتصادية

حجم الاستثمارات

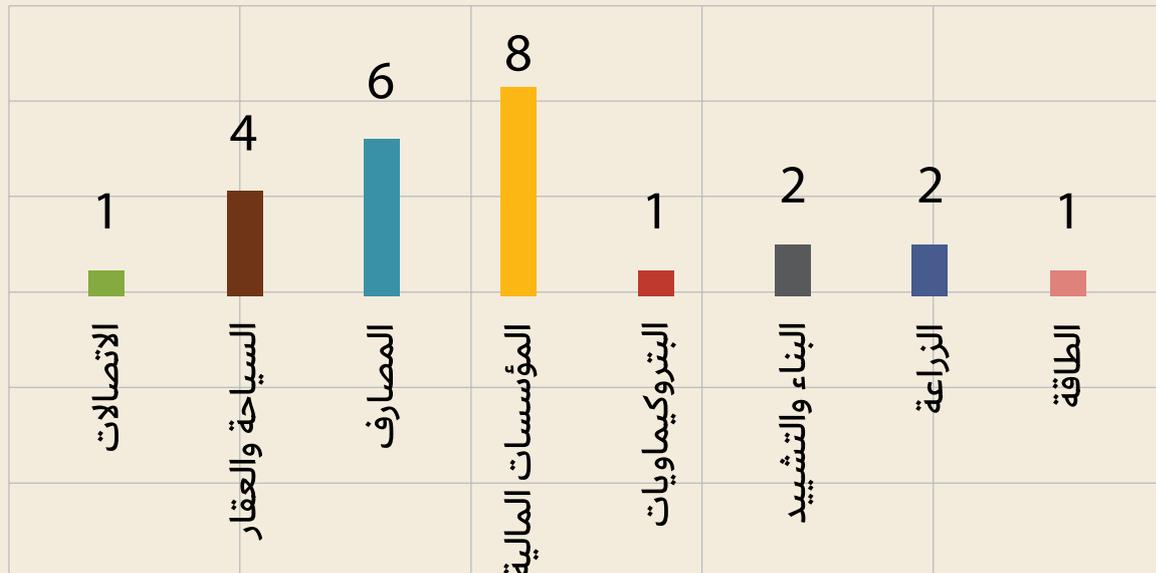
352.7

مليون دولار أمريكي

رسم بياني | نسب التوزيع لمشاريع المحفظة قطاعياً وفقاً لتكاليفها التاريخية



رسم بياني | عدد مشاريع المحفظة القائمة لكل قطاع

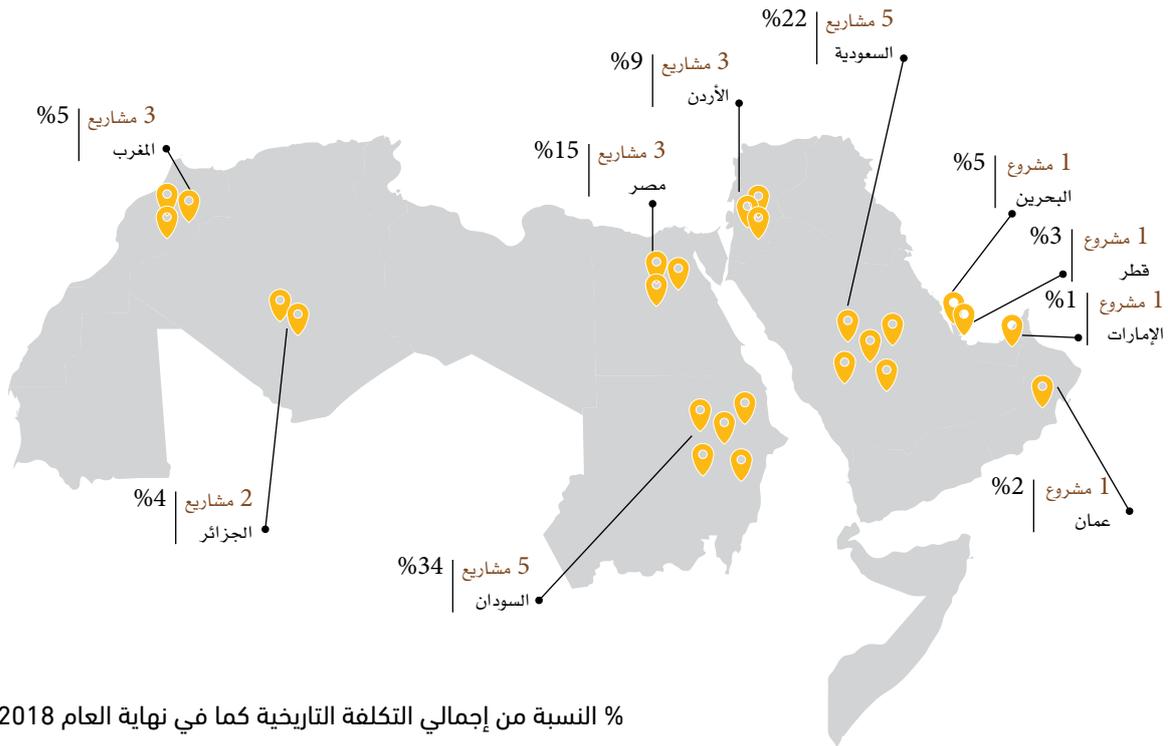


التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوطين التقنية المتطورة. ويشكل الاستثمار في الدول العربية غير النفطية 63% من محافظتها الاستثمارية.

كثفت الشركة الاستثمار في مشاريع تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية بما توفره تلك المشاريع من سلع وخدمات للأسواق المحلية والإقليمية، فضلاً عن الدور الذي تؤديه في تنشيط التجارة العربية البينية، وخلق فرص العمل، وتحقيق

التوزيع الجغرافي لمشاريع المحفظة وفقاً لتكاليفها التاريخية

رسم بياني



% النسبة من إجمالي التكلفة التاريخية كما في نهاية العام 2018

في كثير من الأحيان الأعمال المساندة، كاستكمال إجراءات التأسيس، والمشاركة في إعداد صيغ المهام للتصاميم والأعمال الاستشارية، وتخطيط ومتابعة عمليات التنفيذ، ومتابعة التشغيل من خلال ممثلي الشركة في مجالس الإدارة واللجان المتخصصة.

وقد بلغ إجمالي رساميل مشاريع المحفظة في الدول أعلاه حوالي 12.4 مليار دولار أمريكي، في حين يزيد إجمالي حقوق مساهميها عن 21 مليار دولار أمريكي. وتبرز هذه الأرقام أهمية دور الشركة كمحفز في تعبئة الموارد المالية وفي تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في المشاريع الاستثمارية على امتداد الدول العربية.

ومما يجدر ذكره أن دور الشركة لا يقتصر على المساهمة المالية في المشروع، إنما يمتد ليشمل

ملخص محفظة المشاريع

أهم المساهمين	(%)	مساهمة الشركة مليون دولار أمريكي	المشروع أو الشركة
			▪ قطاع المصارف
<ul style="list-style-type: none"> صندوق الاستثمارات العامة المؤسسة العامة للتقاعد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 	%0.18	21.14	مجموعة سامبا المالية السعودية
<ul style="list-style-type: none"> عبدالقادر عبدالله القاضي المصرف الليبي الخارجي 	%10.25	19.09	بنك الاستثمار العربي الأردني الأردن
<ul style="list-style-type: none"> البنك المركزي الليبي الهيئة العامة للاستثمار (الكويت) 	%0.42	15.72	بنك المؤسسة العربية المصرفية البحرين
<ul style="list-style-type: none"> بنك الاستثمار العربي الأردني 	%15.00	8.70	بنك الاستثمار العربي الأردني قطر
<ul style="list-style-type: none"> بنك السودان المركزي بنك التضامن الإسلامي الدولي شركة هوسبيكو 	%20.80	4.44	بنك الاستثمار المالي السودان
<ul style="list-style-type: none"> المؤسسة العربية المصرفية (البحرين) 	%4.18	3.17	بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر
			▪ قطاع الاتصالات
<ul style="list-style-type: none"> حكومة جمهورية السودان 	%2.18	20.73	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة السودان
			▪ قطاع السياحة والعقار
<ul style="list-style-type: none"> المصرف العربي الدولي الهيئة العامة للاستثمار (الكويت) جهاز أبوظبي للاستثمار 	%13.62	12.70	الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة مصر
<ul style="list-style-type: none"> الشركة السعودية المغربية للاستثمار الإينمائي 	%40.00	12.29	شركة أسماء كلوب بلس العقارية المغرب
<ul style="list-style-type: none"> شركة البنك الأهلي الأردني شركة مصانع الأجواخ الأردنية شركة النبيل للتجارة 	%8.36	7.79	الشركة العربية الدولية للفنادق الأردن
<ul style="list-style-type: none"> الشركة السعودية المغربية للاستثمار الإينمائي 	%33	0.20	شركة رياض السوالم المغرب

المشروع أو الشركة	مساهمة الشركة مليون دولار أمريكي	(%)	أهم المساهمين
قطاع المؤسسات المالية			
شركة بداية لتمويل المنازل السعودية	26.67	11.11%	• صندوق الاستثمارات العامة • المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص • شركة راشد عبدالرحمن الراشد وأولاده
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي السعودية	16.00	15.00%	• شركة الكويت والشرق الأوسط المالية
الشركة العربية للإيجار المالي الجزائر	10.70	25.00%	• المؤسسة العربية المصرفية (الجزائر) • الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
الشركة العربية للإجارة المحدودة السودان	9.00	30.00%	• المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص • المصرف الليبي الخارجي • صندوق الأوبك للتنمية
شركة تأجير للتمويل سلطنة عمان	7.90	18.79%	• الصندوق العماني للاستثمار • صندوق تقاعد وزارة الدفاع
الشركة الدولية للتأجير التمويلي (انكوليس) مصر	7.90	10.00%	• بنك الشركة المصرفية العربية الدولية • بنك مصر
الشركة المغربية للإيجار المالي المغرب	4.76	5.74%	• مجموعة البنك الشعبي • بنك القرض العقاري والسياحي
برنامج تمويل التجارة العربية—ش.ع. مشتركة	3.33	0.44%	• صندوق النقد العربي • الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي
قطاع الزراعة			
شركة سكر كنانة السودان	62.40	6.99%	• حكومة جمهورية السودان • الهيئة العامة للاستثمار (الكويت) • حكومة المملكة العربية السعودية
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مشتركة	3.56	1.67%	• شركة عربية مشتركة
قطاع الطاقة			
الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة السعودية	3.98	9.94%	• الهيئة العامة للأوقاف • مؤسسة العنود الخيرية
قطاع البناء والتشييد			
شركة أسمنت بربر السودان	16.40	16.40%	• شركة أسمنت الوطنية • المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص • الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي
الشركة العربية للتعدين—ش.ع. مشتركة	2.16	1.10%	• شركة عربية مشتركة

أهم المساهمين	مساهمة الشركة مليون دولار أمريكي (%)	المشروع أو الشركة
	27.63	قطاع البتروكيماويات
<ul style="list-style-type: none"> المصرية القابضة للبتروكيماويات المصرية للغازات الطبيعية مجموعة هايل سعيد النساجون الشرقيون 	10.00%	الشركة المصرية لإنتاج البروبيلين والبولي بروبيلين مصر

محفظة الصناديق الاستثمارية

الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، حيث يبلغ حجم الصندوق 162.4 مليون دولار أمريكي، ويستثمر الصندوق في البنية التحتية والقطاع المالي والصناعي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، وقد بلغت استثمارات الصندوق حتى نهاية العام 2018 وهي السنة الثانية من فترة الاستثمار حوالي 52.5 مليون دولار أمريكي.

تتكون محفظة الصناديق الاستثمارية من مساهمة الشركة في صندوق استثماري واحد بمبلغ 24.4 مليون دولار أمريكي، وتمثل 7% من حجم استثمارات الشركة. وذلك بالشراكة مع مؤسسات إقليمية ودولية تشمل كلاً من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (ايبكورب)، بالإضافة إلى

مجال الاستثمار	مساهمة الشركة مليون دولار أمريكي	حجم الصندوق مليون دولار أمريكي	الصندوق
			محفظة الصناديق الاستثمارية
شركات النمو	24.4	162.4	صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

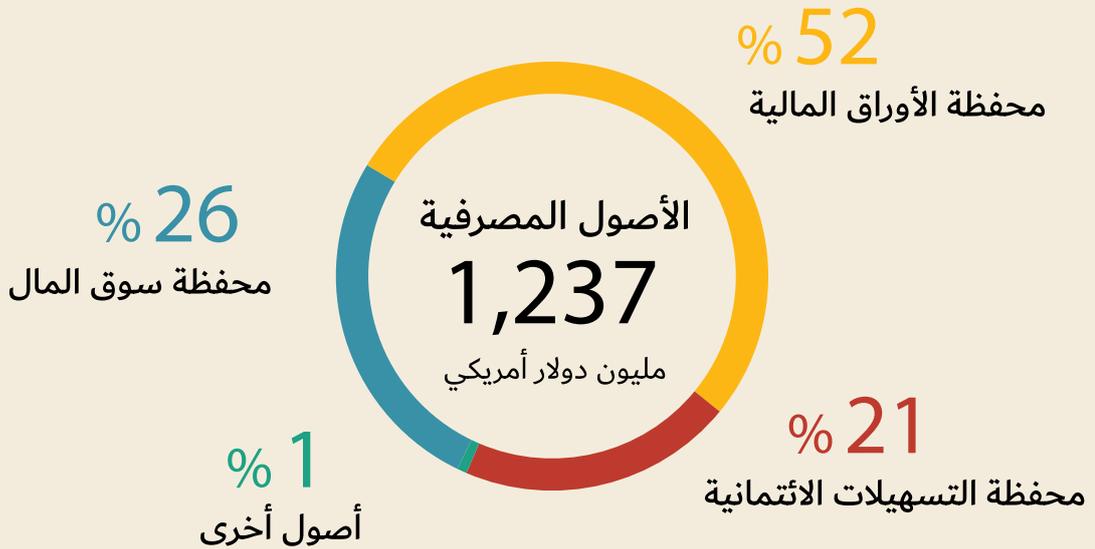
في مجال تقديم الخدمات المالية

بالإضافة إلى نشاط الشركة الرئيسي في مجال الاستثمار في المشاريع، تقدم الشركة مجموعة من الخدمات المالية المتكاملة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، الذي يعمل كمصرف قطاع جلمة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويشكل نشاط الشركة في مجال تقديم الخدمات المالية مصدراً مهماً للدخل يعزز من قدرتها على الاستثمار في المزيد من المشاريع من خلال تحقيق دخل إضافي يوجه للاستثمار في الدول المساهمة في الشركة، تفعيلاً لدورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويوفر الفرع لعملائه، من مؤسسات حكومية وشبه حكومية ومؤسسات القطاع الخاص، خدمات مالية متنوعة، كما يتمتع الفرع بشبكة علاقات واسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية في كثير من دول العالم.

الممارسات المصرفية، آخذة في الحسبان توجيهات الجهات الرقابية ومتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، والتعامل بموضوعية في إدارة الأصول المصرفية بما يتناسب مع التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية على المستوى العالمي، وظروف المرحلة الراهنة، وبما ينسجم مع الأهداف التي تعمل الشركة على تحقيقها.

وفي نهاية العام 2018، بلغ مجموع الأصول المصرفية نحو 1,237 مليون دولار أمريكي، مقابل 1,246 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2017، بانخفاض ضئيل بلغت نسبته 1%. وقد تركزت جهود النشاط المصرفي خلال العام بشكل رئيسي على تعبئة الموارد، وإدارة السيولة، والمراقبة المستمرة لمكونات محفظة الأصول المصرفية باتباع أفضل

رسم بياني | مكونات ونسب الأصول المصرفية كما في نهاية العام 2018



الخبزينة والاستثمار في الأوراق المالية

اتسم العام 2018 بزيادة التقلبات في الأسواق العالمية بسبب اتباع سياسة نقدية أكثر صرامة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، وارتفاع مستوى المخاطر السياسية على المستوى الدولي. ومع ذلك، تمكنت إدارة الخبزينة من توظيف مليار دولار أمريكي من الأموال المتاحة في الاستثمار في محفظة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، بالإضافة إلى الصناديق الاستثمارية والأسهم ونشاط سوق المال، مع التركيز على تخفيف مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان من خلال اتباع سياسة تنويع المخاطر.

مجموع الأموال الموظفة

973

مليون دولار أمريكي



محفظة الأوراق المالية

646

مليون دولار أمريكي

12% ▲

محفظة سوق المال

327

مليون دولار أمريكي

15% ▼

الودائع المقبولة

368

مليون دولار أمريكي

13% ▼

وقد بلغت محفظة الأوراق المالية 646 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2018، مقابل 579 مليون دولار أمريكي في العام 2017، مما يعكس زيادة بنسبة 12%. وتعزى هذه الزيادة إلى استثمار المزيد من الأموال في سندات مالية عالية الجودة وذات عوائد جيدة.

في حين، بلغت محفظة سوق المال (ودائع لدى البنوك وسندات الخبزينة) نحو 327 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2018، مقابل 384 مليون دولار أمريكي في العام 2017، بانخفاض بنسبة 15% وهو ما يتماشى مع مستوى الانخفاض في حجم الودائع المقبولة. وعلى الرغم من التحديات التي واجهها السوق، حافظت إدارة الخبزينة على قدر مناسب من السيولة طوال العام، مع تحقيق إيرادات جيدة للنشاط المصرفي.

كما بلغ رصيد الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية نحو 368 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2018، مقابل 421 مليون دولار أمريكي في العام 2017، بانخفاض بنسبة 13%، وذلك جراء انخفاض أسعار النفط وما نتج عنه من ضغوط على الإقراض الحكومي الناجم عن العجز المالي لاقتصادات دول المنطقة.

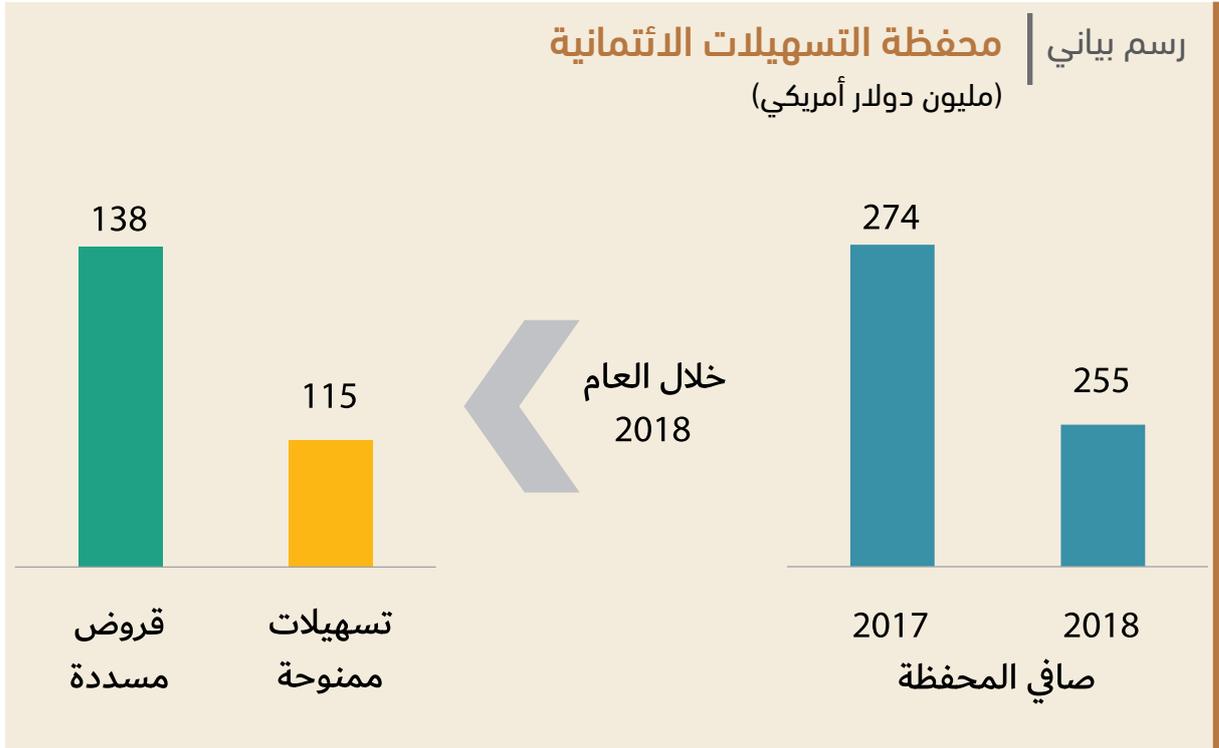
التسهيلات الائتمانية

متطلبات الائتمالات التي أثرت على حجم نشاط التمويل التجاري. وتشمل خدمات التمويل التجاري التي تزاولها الشركة خدمات فتح وتعزيز وإعادة تمويل الاعتمادات المستندية، وخصم الأوراق التجارية وتمويل نشاط ما قبل التصدير.

وفي نهاية العام 2018، بلغ صافي محفظة القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء 255 مليون دولار أمريكي، مقابل 274 مليون دولار أمريكي في العام 2017، بانخفاض بلغت نسبته 7%. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى السداد المبكر لبعض التسهيلات الائتمانية بمبلغ 75 مليون دولار أمريكي. وقد بلغ مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال العام 115 مليون دولار أمريكي، مقابل قروض مسددة بمبلغ 138 مليون دولار أمريكي.

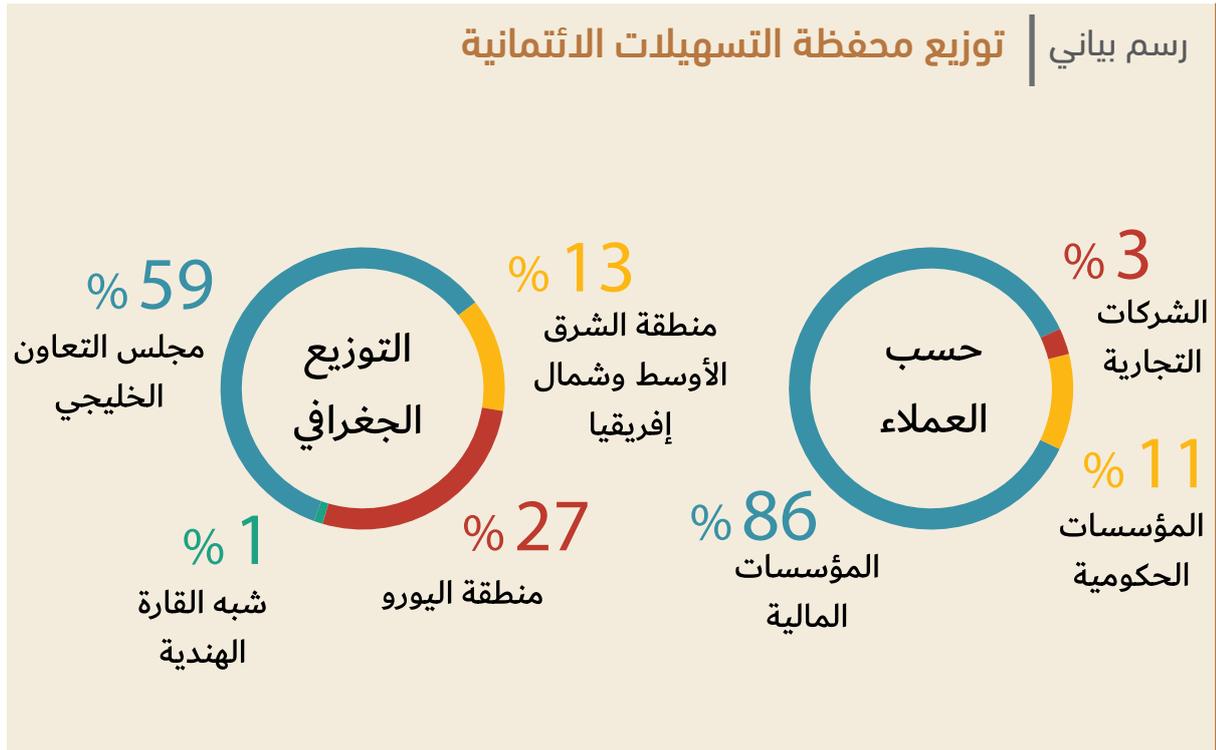
واجه نشاط الائتمان خلال العام عدداً من التحديات، والتي تمثلت بشكل رئيسي في ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة رفع أسعار الفائدة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي، وتقلص هوامش الائتمان والسيولة المتاحة في الأسواق، بالإضافة إلى المتطلبات التنظيمية الصارمة التي تزامنت مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في مطلع العام 2018.

وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت الشركة العربية للاستثمار من خلال فرعها المصرفي في البحرين، تقديم التسهيلات الائتمانية لعملائها سواء بشكل مباشر أو من خلال المشاركة في التسهيلات المشتركة مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تقديم خدمات التمويل التجاري، مع التركيز بشكل خاص على أسواق الدول المساهمة بالرغم من صعوبة



حيث التوزيع الجغرافي، فقد احتل مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى بنسبة 59% من إجمالي محفظة الائتمان، تليه منطقة اليورو (27%)، ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (13%)، وأخيراً شبه القارة الهندية (1%).

بشكل عام، هيمنت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات المالية على محفظة القروض، حيث شكلت ما نسبته 86% من إجمالي محفظة القروض. في حين، توزع باقي المحفظة على المؤسسات الحكومية (11%) والشركات التجارية (3%). أما من



من جهة أخرى، انخفض رصيد القروض المتعثرة خلال العام بنسبة 23%، ليصل إلى 9.1 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع 11.8 مليون دولار أمريكي في العام 2017، بفضل استرداد 2.7 مليون دولار أمريكي، وقد تم تكوين مخصص مقابل القروض المتعثرة بنسبة تغطية تبلغ 100%.

إن إعادة هيكلة نشاط الائتمان يمثل أهمية قصوى لدى إدارة الشركة والتي كثفت جهودها نحو بناء محفظة قروض مستدامة عبر منهج توزيع المخاطر جغرافياً، وإعادة تحديد قاعدة العملاء، وتحسين الجودة الائتمانية للأصول مع تقليل التعرض للأصول والأسواق عالية المخاطر من خلال اتباع الأدوات المناسبة لتخفيف المخاطر متى ما دعت الحاجة.

تطوير الخدمات المساندة

في ظل الجهود المتواصلة من إدارة الشركة لتطوير العمل المؤسسي بما يخدم بيئة العمل ويحقق الأهداف المرجوة والتطلعات المستقبلية، قامت الشركة خلال العام 2018 بتنفيذ برامجها المعتمدة لدعم الخدمات المساندة في مجالي تطوير نظم تقنية المعلومات وتطوير الموارد البشرية.

نظم تقنية المعلومات

كثفت الشركة جهودها خلال العام 2018 لتنمية قدراتها وإمكانياتها في مجال تقنية المعلومات، واتخذت العديد من الإجراءات الفاعلة لمواكبة التطورات المستمرة في هذا المجال، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

01 تجهيز النظام المحاسبي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة وإصدار التقارير الخاصة بها وإنشاء برنامج الفواتير الإلكترونية لتلبية متطلبات نظام ضريبة القيمة المضافة.

02 تجهيز النظام المحاسبي لتطبيق معيار (IFRS9) وعمل التعديلات اللازمة لاستيعاب المتطلبات الجديدة وإنشاء التقارير المتعلقة بتطبيق المعيار الجديد.

03 العمل مع الاستشاري على إنشاء دليل سياسات وإجراءات تقنية المعلومات للشركة، ووضع خطة لتطبيقها وتنفيذها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

04 ترقية أنظمة تشغيل الخوادم والبريد الإلكتروني والبرامج للإصدارات الحديثة، لتحسين الأداء والأمان والخصائص لتلبية متطلبات الأعمال والمستخدمين في الحاضر والمستقبل.

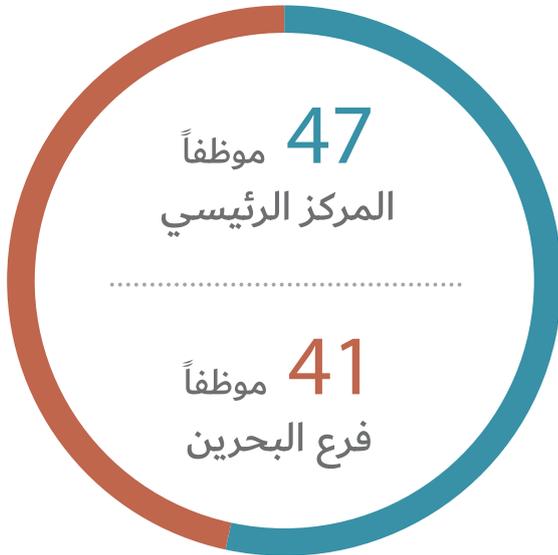
05 ترقية النظام البنكي الرئيسي (MIDAS) والأنظمة المالية المرتبطة به كنظام المراسلات البنكية (SWIFT)، ونظام التقارير المالية (STORQM) ونظام تسويات الحسابات (IntelliMatch).

الموارد البشرية

مستهدفة صقل المهارات وتنمية الإمكانيات ومساعدة موظفي الشركة على الاضطلاع بمسؤولياتهم المتزايدة. كما استمر العمل على استقطاب الكفاءات المتخصصة، والمحافظة على الكوادر البشرية المتميزة، وتخطيط مساراتهم الوظيفية بما يرفع ويضمن كفاءاتهم لشغل كافة المناصب في الشركة، ويبلغ عدد موظفي الشركة بنهاية العام 2018 نحو 88 موظفاً، منهم 47 موظفاً في فرع الشركة في مملكة البحرين.

أولت الشركة اهتماماً كبيراً بكوادرها البشرية وذلك بالعمل على تدريبها وبناء مهاراتها وتحفيزها، وتطوير سياسات وإجراءات وأنظمة الموارد البشرية لتساهم في تعزيز الأداء ورفع كفاءة الشركة الإنتاجية، كما اضطلعت إدارة الموارد البشرية بدور فعّال بالتعاون مع كافة الإدارات بالشركة في تحسين بيئة العمل لتكون على مستوى من الكفاءة والفاعلية.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت الشركة عدداً من البرامج وورش العمل المتخصصة، وشاركت في بعض المؤتمرات واللقاءات ذات العلاقة بأنشطة الشركة،



88
موظفاً

إجمالي عدد العاملين في الشركة

تعزير العمل المؤسسي

يشكل العمل المؤسسي في الشركة العربية للاستثمار القوة الدافعة التي تنطلق منها جميع الأعمال التي تؤديها الشركة، مسترشدة في ذلك بمبادئ حوكمة الشركات، وبقرارات مجلس الإدارة، وبتوجيهات الجهات الرقابية والتنظيمية. كما تسعى الشركة إلى نشر ثقافة العمل المؤسسي بين المشاريع التي تساهم فيها إيماناً منها بدورها في توطين الشفافية وتطبيق أفضل النظم العالمية لممارسة الأعمال ضمن الاقتصاد العربي وتنفيذاً لأهدافها العامة التي نص عليها عقد تأسيسها ونظامها الأساسي.

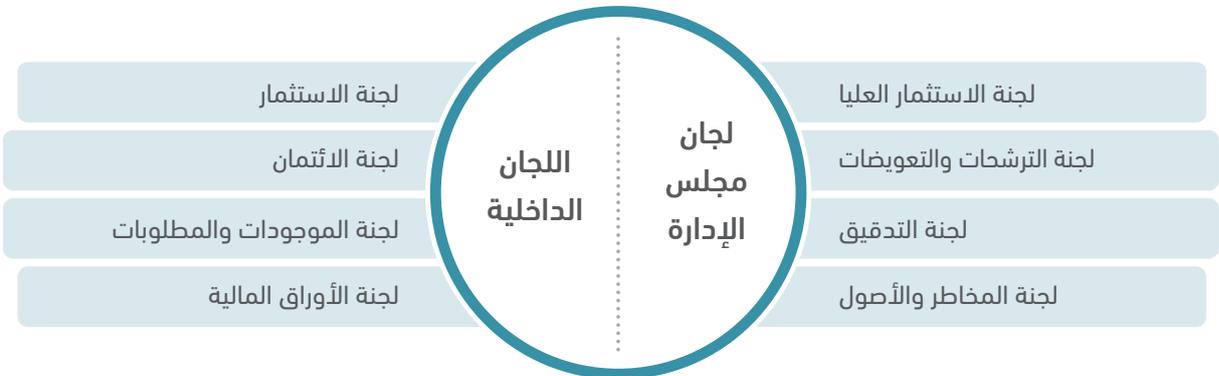
الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة

دأبت الشركة خلال تاريخها الممتد لأكثر من أربعة عقود على الالتزام بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة كجزء لا يتجزأ من ثقافتها وفلسفتها باعتبارها حجر الزاوية في رؤية ورسالة الشركة وتطلعات مساهمينا. وفي هذا الصدد وضعت الشركة الإطار العام لحوكمتها متضمناً مجموعة من التنظيمات والسياسات التي من خلالها تحدد الأدوار والمسؤوليات، وكيفية اتخاذ القرارات ومباشرتها، والرقابة على تنفيذها. ويتولى مجلس الإدارة متابعة تطبيق أنظمة الحوكمة للتحقق من سلامة ودقة التطبيق لضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة، والتأكد من تبني وتطبيق أفضل الأنظمة العالمية في الضبط والالتزام، التي تكفل حقوق العاملين والمساهمين وأصحاب المصالح على حد سواء. كما أوجدت لجان داخلية متخصصة ذات صلاحيات متفاوتة، تسهلاً لأعمال الشركة وتنظيماً لمهام إدارتها المختلفة، وتطبيقاً لمتطلبات الحوكمة والعمل المؤسسي.

إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أنشطة أعمال الشركة وعمليات صنع القرار فيها. إن الحفاظ على استدامة أداء الشركة يعتمد على قدرتها على إدارة المخاطر على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تم تشكيل هيكل وإطار قوي لإدارة المخاطر يضمن التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد. ويتكون هذا الإطار من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات والنظم المصممة لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعالة بين أقسام الشركة. إن هذا الإطار ضروري لدعم الأهداف الاستراتيجية للشركة ويعمل كمنصة للنمو.

تعرض العمليات التجارية للشركة لمخاطر رئيسية من أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والتشغيل. وتتم عملية تصميم ومراجعة استراتيجية العمل وإدارة المخاطر بما يتماشى مع مستوى الرغبة في المخاطرة.



■ حوكمة إدارة المخاطر:

- عملية منهجية لإدارة مخاطر التشغيل، وتشمل عملية تقييم المخاطر، ومعالجتها ومراقبتها، وعملية الإفصاح، بالإضافة إلى عملية المراجعة الدورية لضمان فعاليتها وملاءمتها.
- تصميم وتطبيق إجراءات رقابية ملائمة، مع وضع نظام مناسب للإفصاح لضمان التطبيق الفعال لتلك الإجراءات للحفاظ على مصالح الشركة.
- استمرارية تحديث اللوائح ومراقبة خطة استمرارية العمل واختبارها بشكل دوري لضمان كفاءتها وفعاليتها.
- ضمان حصول الموظفين على المستوى الكافي من التدريب وتأمين الأدوات الملائمة لضمان بقاء المخاطر ضمن الحدود المسموح بها.
- استمرارية تحديث الضوابط الملائمة لإدارة مخاطر السيولة والتمويل بطريقة فعالة.
- إدارة فعّالة لمخاطر السوق من خلال وضع حدود للمخاطر.
- تطبيق اختبارات الجهد بشكل دوري لتقييم مستوى الرغبة في تحمل المخاطر.
- مواصلة تحسين أطر تحديد المخاطر لضمان فعالية مؤشرات الإنذار المبكر وعملية صناعة القرار.

■ المفاضلة بين المخاطر والعوائد:

حيث أن المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري لا يمكن استبعادها تماماً، فإن وظيفة إدارة المخاطر تهدف إلى الإدارة الفعّالة لتلك المخاطر، وذلك بهدف تحقيق عوائد تنافسية تتماشى مع درجة المخاطر. ويتم تقييم هذه المخاطر بناءً على آثارها المحتملة على الدخل وقيمة الأصول، مع الأخذ في الحسبان التغير في الظروف السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى الجدارة الائتمانية للعملاء.

ويعكس هذا إلى حد كبير العمل الذي قامت به الشركة في تأسيس هيكل حوكمة مناسب، يضمن آلية تحكم قوية من خلال ثلاثة خطوط دفاعية، وتعزيز ثقافة موحدة للمخاطر وإدارة أداء قائمة على المخاطر، مع إنشاء بنية تحتية قوية لإدارة المخاطر واتخاذ القرارات بشكل فعال، وكذلك اتباع مبدأ عدم التسامح مطلقاً مع حالات عدم الامتثال للوائح والأنظمة.

يضمن هيكل حوكمة إدارة المخاطر وجود عملية مراقبة بشكل مركزي مع توفر نظام واضح للمساءلة وملكية المخاطر. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد مدى الرغبة في التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى وضع ومراقبة إطار إدارة المخاطر. ولهذا الغرض، تتولى لجنة المخاطر والأصول (RAC) التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية التطبيق الفعّال ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر بما يتوافق مع توجيهات الجهات الرقابية، وبما يتسق مع أفضل الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية من خلال عملية إدارة المخاطر المستقلة.

■ إطار عمل إدارة المخاطر:

عملت الشركة على تطوير بنية شاملة ومتينة لإدارة المخاطر على مدى السنوات الماضية. ويشمل ذلك وضع سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة الناجمة عن مختلف الأنشطة التجارية. وتخضع هذه السياسات للمراجعة بشكل سنوي لضمان توافقها مع توجيهات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات في الصناعة. ويتم استكمال سياسات إدارة المخاطر من خلال نماذج إدارة المخاطر والتي تشمل نظام إدارة الأصول والالتزامات ومخاطر السوق ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي ومنصة تقييم كفاية رأس المال.

ويتميز إطار عمل إدارة المخاطر بالشركة بالخصائص التالية:

- تطبيق أفضل ممارسات الصناعة المصرفية ومتطلبات الجهات الرقابية.
- تبني سياسة لإدارة المخاطر تستند على ثلاثة خطوط دفاعية، ويتجسد خط الدفاع الأول في إدارات العمل المختلفة، وتعمل إدارة المخاطر والامتثال والشؤون القانونية كخط دفاع ثانٍ، بينما تعتبر وحدة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي خط الدفاع الثالث.
- إدارة مخاطر الدولة والمخاطر العابرة للحدود بشكل واضح، وذلك للتمكن من قياس ورصد مستوى التعرض للمخاطر مقابل الحد المعتمد من قبل المجلس.
- تبني منهجية قائمة على المخاطر مقابل التقييم الذاتي للمخاطر، وتحسين كفاءة عمليات الائتمان، وتحسين جودتها وتقليل خسائر الائتمان.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عن المتطلبات الرقابية، ومراجعة الامتثال وتقديم التقارير الدورية إلى لجنة المخاطر والأصول (RCA).

■ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تتوافق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولقد تم وضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لضمان الفحص السليم النافي للجهالة عن العميل، ورصد المعاملات اليومية في مقابل قوائم العقوبات المحلية والدولية، والإجراءات الخاصة بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وبرامج التدريب الشاملة للموظفين وحفظ السجلات وفقاً لتوجيهات السلطات الرقابية.

■ الالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA):

يلتزم إطار عمل إدارة الامتثال بالالتزام بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (FATCA)، بالإضافة إلى المعايير الموحدة للإبلاغ الضريبي (CRS)، وهما يشكلان معاً نظام التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بدفع الضرائب (AEOI). ولقد قامت الشركة بتطبيق سياسة التبادل التلقائي للمعلومات بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة بتقديم تقاريرها الرقابية الخاصة بتلك القوانين للجهات الرقابية بشكل سنوي.

تلتزم الشركة بجميع القوانين والتشريعات المحلية ومتطلبات نظام العقوبات الدولية من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال الامتثال الرقابي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تمارس إدارة الامتثال مهامها بشكل مستقل، وتقوم بتقديم تقاريرها بشكل دوري إلى لجنة المخاطر والأصول التابعة لمجلس الإدارة. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد السياسات واللوائح الخاصة بالامتثال الرقابي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقوانين العقوبات بشكل سنوي. كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة مدى الالتزام بتلك اللوائح والسياسات بشكل ربع سنوي مع تقديم التقارير للجنة التدقيق التابعة للمجلس. كما يقوم المراجع الخارجي بمراجعة سنوية لمدى الامتثال بسياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويقدم تقريره إلى السلطات الرقابية.

■ الالتزام التنظيمي:

يعكس إطار الالتزام الذي يعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة من قبل الشركة، ويتلخص دور وظيفة الامتثال في مساعدة الإدارة العليا للتأكد من أن أنشطة الشركة تدار بشكل يتوافق مع الأنظمة وقوانين العقوبات النافذة وأفضل الممارسات الدولية.

نفذت الشركة برنامجاً قوياً للامتثال يتماشى مع السياسة المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تشمل المراقبة المنتظمة، والإبلاغ في الوقت المناسب

وختاماً، يسر مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار إذ يقدم تقريره السنوي، أن يعرب عن جزيل شكره ووافر امتنانه لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة لما أبدته من دعم متواصل، ومساندة منقطعة النظير للشركة. ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتها المختلفة. كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها. كما يتوجه بالشكر الجزيل للإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي الشركة كل في موقعه مباركاً للجميع حصاد العام المالي، والنتائج التي تحققت خلال العام 2018، متطلعاً إلى بذل المزيد من الجهود الفردية والجماعية بما يحقق أهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

والله ولي التوفيق،،،



القوائم المالية
31 ديسمبر 2018

الموقرين

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي الشركة العربية للاستثمار (شركة عربية مساهمة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العربية للاستثمار ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وذلك وفقاً لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك قواعد آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. بإعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملامنة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بعدل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والنظام الأساسي للشركة، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الإستمرارية واستخدام مبدأ الإستمرارية ما لم تعترض الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الشركة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل – تنمية
إلى مساهمي الشركة العربية للاستثمار
(شركة عربية مساهمة)

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية (تنمية)

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الإستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الإستمرارية.
 - تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن إرنست ويونغ
وليد غازي توفيق
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٣٧)



الرياض: ٤ شعبان ١٤٤٠ هـ
(٩ أبريل ٢٠١٩ م)

2017	2018	إيضاح	
الموجودات			
447,707	403,419	5	نقد وودائع لدى البنوك و أذونات خزانة
استثمارات:			
595,580	655,847	6	أوراق مالية
273,304	256,880	1-7	مساهمات في أسهم
273,858	254,740	8	قروض وسلف
15,914	14,153	9	موجودات أخرى
13,620	13,083	1-10	ممتلكات ومعدات
8,110	7,930	2-10	استثمارات عقارية
<u>1,628,093</u>	<u>1,606,052</u>		إجمالي الموجودات
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
420,596	368,271	11	ودائع
158	-	12	أدوات مالية مشتقة
19,762	19,536	13	مطلوبات أخرى
<u>440,516</u>	<u>387,807</u>		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
800,000	800,000	1-14	رأس المال
93,839	123,249	2-14	اكتتاب في رأس المال
105,795	109,973	15	احتياطي نظامي
22,799	22,799	16	احتياطي عام
127,946	249,246		أرباح مبقاة
37,198	(87,022)	17	احتياطي القيمة العادلة
<u>1,187,577</u>	<u>1,218,245</u>		إجمالي حقوق المساهمين
<u>1,628,093</u>	<u>1,606,052</u>		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

رئيس مجلس الإدارة



عبد العزيز بن صالح الفريح

الرئيس التنفيذي



إبراهيم بن حمود المزيد

مدير إدارة الشؤون المالية



مجدي محمد الكفراوي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2017	2018	إيضاح	الدخل
35,510	44,511		إيرادات فوائد
(6,275)	(8,570)		مصاريف فوائد
29,235	35,941		صافي دخل الفوائد
7,057	-	2-7	ربح بيع مساهمات
9,282	9,354		توزيعات أرباح
1,179	976	18	صافي أتعاب وعمولات
(277)	4,536	19	صافي (خسارة) ربح أوراق مالية
(50)	(1,616)		صافي (خسارة) تحويل عملات أجنبية
4,699	4,741		دخل إيجار
3,753	3,573	20	إيرادات أخرى
54,878	57,505		إجمالي الدخل التشغيلي
			المصاريف
(17,689)	(17,919)	21	عمومية وإدارية
755	2,193	22	مخصصات
(16,934)	(15,726)		إجمالي المصاريف التشغيلية
37,944	41,779		ربح السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2017	2018	إيضاح
37,944	41,779	ربح السنة
الدخل الشامل الآخر		
بنود قد يعاد تصنيفها إلى قائمة الربح أو الخسارة في الفترات اللاحقة:		
استثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
-	(19,443)	صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة
-	(786)	إعادة تدوير أرباح إلى قائمة الدخل
-	(20,229)	
الموجودات المالية المتاحة للبيع		
9,534	-	صافي التغير في القيمة العادلة خلال السنة
(10,499)	-	إعادة تدوير أرباح إلى قائمة الربح أو الخسارة
(965)	(20,229)	
بنود لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:		
-	(20,706)	صافي التغير في القيمة العادلة عن استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(5)	13 إعادة قياس التزام المنافع المحددة
-	(20,711)	
(965)	(40,940)	إجمالي الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
36,979	839	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

الإجمالي	احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المبقاة	الاحتياطي العام	الاحتياطي النظامي	الاكتتاب في رأس المال	رأس المال	إيضاح
1,132,608	38,163	94,246	22,799	102,001	75,399	800,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
37,944	-	37,944	-	-	-	-	صافي دخل السنة
(965)	(965)	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
36,979	(965)	37,944	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	(3,794)	-	3,794	-	-	15 محول إلى الاحتياطي النظامي
(450)	-	(450)	-	-	-	-	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
18,440	-	-	-	-	18,440	-	مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح 2-14)
1,187,577	37,198	127,946	22,799	105,795	93,839	800,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2017
869	(83,280)	84,149	-	-	-	-	أثر اتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 9 والمعيار الدولي للتقرير المالي 15
1,188,446	(46,082)	212,095	22,799	105,795	93,839	800,000	الرصيد المعدل كما في 1 يناير 2018
41,779	-	41,779	-	-	-	-	صافي دخل السنة
(40,940)	(40,940)	-	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر
839	(40,940)	41,779	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	(4,178)	-	4,178	-	-	15 محول إلى الاحتياطي النظامي
(450)	-	(450)	-	-	-	-	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
29,410	-	-	-	-	29,410	-	مساهمات في زيادة رأس المال (إيضاح 2-14)
1,218,245	(87,022)	249,246	22,799	109,973	123,249	800,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2018

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2017	2018	إيضاح	
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
37,944	41,779		صافي دخل السنة
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:			
(7,057)	-	2-7	ربح بيع مساهمات في أسهم
(755)	(2,193)	22	(عكس) مخصص الانخفاض في القيمة، صافي
2,762	(3,240)		(ربح) خسائر بيع استثمارات
10	1		إطفاء معدل الخصم
206	237		خسارة تقييم أراضي
-	901		خسارة غير محققة في استثمار من خلال الربح والخسارة
760	768	10	استهلاك
33,870	38,253		
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
182,013	(52,491)		ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر
5,639	14,009		موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(24,452)	22,739		قروض وسلف، صافي
623	1,760		موجودات أخرى
(116,499)	(52,325)		ودائع لأجل
126	(158)		أدوات مالية مشتقة
2,780	(332)		مطلوبات أخرى
84,100	(28,545)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
(42,511)	(96,852)		بيع وشراء الأوراق المالية الاستثمارية، الصافي
26,119	-		متحصلات من استبعاد / استرداد مساهمات في الأسهم
(685)	(288)	10	ممتلكات ومعدات واستثمارات عقارية
(17,077)	(97,140)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
(450)	(450)		مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
18,440	29,410		اكتتاب في زيادة رأس المال
17,990	28,960		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
85,013	(96,725)		(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
309,924	394,937	5	النقد وما في حكمه في بداية السنة
394,937	298,212	5	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
معلومات غير نقدية إضافية:			
(965)	(40,940)	17	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح			
36,089	44,544		دخل فوائد مستلم
(16,905)	(26,463)		مصاريف فوائد مدفوعة
11,929	10,819		توزيعات أرباح مستلمة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1- عام

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. ("الشركة")، شركة مساهمة عربية تأسست في شهر يوليو 1974 ومملوكة لحكومات 17 دولة عربية. إن الغرض الرئيسي للشركة هو تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

إن العنوان الرئيسي للشركة هو كما يلي:

ص.ب: 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف قطاع جملة («الفرع») بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. ويعمل الفرع في مجال التمويل التجاري، والإقراض التجاري، وخدمات الخزينة، والصيرفة الإسلامية.

تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) أرباح الشركة الإجمالية وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والرسوم والإتاوات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب حسب القوانين السارية في مملكة البحرين.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

1-2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات وموجودات ومطلوبات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر ومن خلال الربح والخسارة واستحقاقات الموظفين المقيدة بالقيمة الحالية لالتزاماتهم. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بشكل كامل في الإيضاحات ذات الصلة، يتم تعديل الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم تغطيتها تحت تغطية القيمة العادلة لتعكس التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة للمخاطر التي يتم التحوط لها.

إن إعداد القوائم المالية، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. تم الإفصاح عن النواحي التي تتضمن درجة عالية من الأحكام أو التعقيد أو النواحي التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات هامة للقوائم المالية في الإيضاح رقم (4).

إتباع المعايير الجديدة

اعتباراً من 1 يناير 2018، قامت الشركة باتباع المعايير المحاسبية التالية وتم تناول أثر اتباع تلك المعايير أدناه.

إتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 15: الإيرادات من العقود مع العملاء

قامت الشركة باتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 15 «الإيرادات من العقود مع العملاء» مما نتج عنه تغير في سياسة إثبات إيرادات الشركة فيما يتعلق بعقودها المبرمة مع العملاء.

لقد صدر المعيار الدولي للتقرير المالي 15 في شهر مايو 2014، ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يوضح المعيار الدولي للتقرير المالي 15 طريقة واحدة شاملة بشأن المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، ويلغي الإرشادات الحالية المتعلقة بإثبات الإيرادات المذكورة حالياً في العديد من المعايير والتفسيرات ضمن المعايير الدولية للتقرير المالي. لقد حدد المعيار الدولي للتقرير المالي 15 طريقة مؤلفة من خمس خطوات سيتم تطبيقها على الإيرادات من العقود مع العملاء. وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 15، يتم إثبات الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس العوض الذي يتوقع أن تستحقه المنشأة مقابل تحويل البضاعة أو الخدمات للعميل.

لقد إختارت الشركة التطبيق بأثر رجعي معدل والذي يسمح به المعيار الدولي للتقرير المالي 15 عند إتباع المعيار الجديد. كما يتطلب التطبيق بأثر رجعي معدل إثبات الأثر التراكمي لاتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 15 على كافة العقود كما في 1 يناير 2018 ضمن حقوق المساهمين.

إتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 9: الأدوات المالية

قامت الشركة باتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 9 – الأدوات المالية، الصادر في شهر يوليو 2014 وذلك اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي في 1 يناير 2018. تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تغييراً هاماً عن معيار المحاسبة الدولي 39: الأدوات المالية – اللابيات والقياس. يتناول المعيار الجديد التغيرات الأساسية في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض النواحي المتعلقة بالمحاسبة عن المطلوبات المالية.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

فيما يلي ملخصاً بالتغيرات الأساسية في السياسات المحاسبية للشركة نتيجة اتباعها المعيار الدولي للتقرير المالي 9:

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 (معدل) الأدوات المالية: الإفصاحات

لإظهار الفروق بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39، المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: تم تحديث الإفصاحات واتبعتها الشركة، مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 9، للسنة التي تبدأ في 1 يناير 2018. تم عرض تغييرات الاتباع والإفصاحات الانتقالية في إيضاح 3.

تم عرض التسويات الخاصة بالأرصدة الافتتاحية والنهائية لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة في الأيضاح رقم 3.

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على ثلاث فئات تصنيف أساسية للموجودات المالية وهي: مقياساً بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يستند هذا التصنيف بصفة عامة، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، على نموذج العمل الذي يتم فيه إدارة الموجودات المالية والتدفقات النقدية التعاقدية. يستبعد المعيار فئات التصنيف الحالية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي 39 وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المقنتاه حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض والذمم المدينة، والمتاحة للبيع.

لقد أبقى المعيار الدولي للتقرير المالي 9 بشكل كبير على المتطلبات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39 بخصوص تصنيف المطلوبات المالية. ومع ذلك، بالرغم من أنه طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، تم إثبات كافة تغيرات القيمة العادلة للمطلوبات المدرجة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة، فإن تغيرات القيمة العادلة، طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 تم إظهارها على النحو التالي:

- تم إظهار مبلغ التغير في القيمة العادلة المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الدخل الشامل الآخر، و
- تم إظهار المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقرير المالي 9 نموذج «الخسارة المتكبدة» المنصوص عليه في معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج «خسارة الائتمان المتوقعة». وينطبق نموذج الانخفاض في القيمة الجديد على بعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية ولكن لا ينطبق على استثمارات حقوق الملكية. يحدد المخصص على أساس خسارة الائتمان المتوقعة المتعلقة باحتمال التعثر على مدى الاثني عشر شهراً القادمة، ما لم تكن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ نشأتها. وإذا كانت الموجودات المالية تفي بشروط تعريفها كموجودات مالية مشتراه أو مستحقة ذات مستوى ائتماني منخفض، يتم تحديد المخصص على أساس التغير في خسارة الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

وطبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9، كان يتم إثبات خسائر الائتمان في السابق طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

التحول

التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تم تطبيقها بأثر رجعي معدل، والذي يتطلب إثبات الأثر المتراكم للتطبيق في حقوق المساهمين:

- لم يتم تعديل فترات المقارنة. تم إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية نتيجة إتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في الأرباح المبقة والاحتياطيات كما في 1 يناير 2018. عليه، لا تعكس المعلومات المعروضة لعام 2017 المتطلبات المذكورة في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، وبالتالي فإنها غير قابلة للمقارنة مع المعلومات المعروضة لعام 2018 طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

- تم إجراء عمليات التقويم التالية بناء على الحقائق والظروف القائمة بتاريخ التطبيق الأولي:

1. تحديد نموذج الأعمال المقنتى من خلاله الأصل المالي.
 2. تخصيص وإلغاء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المخصصة سابقاً على أنه تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 3. تخصيص بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المقنتاة لأغراض المتاجرة كـ «مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر».
- تم الافتراض بأن مخاطر الائتمان لم تزداد بشكل جوهري بالنسبة لسندات الديون التي تحمل مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

أ) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

1) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بتاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقرير المالي 9

يوضح الجدول التالي فئات القياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، وفئات القياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 للموجودات المالية والمطلوبات المالية الخاصة بالشركة كما في 1 يناير 2018:

القيمة الدفترية الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	القيمة الدفترية الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9	التصنيف الأصلي طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39	الموجودات المالية
447,281	447,707	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	نقدية وودائع لدى البنوك
				استثمارات
6,043	6,043	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	أ) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - أدوات حقوق ملكية
				ب) أوراق مالية متاحة للبيع / مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
481	481	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	متاحة للبيع	- أدوات حقوق ملكية
4,825	4,825	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	متاحة للبيع	
551,056	551,056	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	متاحة للبيع	- سندات دين
29,626	29,626	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	متاحة للبيع	- صناديق إستثمارية
				مخصص انخفاض في القيمة
				ج) أوراق مالية مقينته حتى تاريخ الاستحقاق
3,536	3,549	التكلفة المطفأة	مقينته حتى تاريخ الاستحقاق	- سندات دين
273,304	273,304	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	متاحة للبيع	مساهمات في أسهم
275,429	273,858	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	قروض وسلف
1,591,581	1,590,449			المطلوبات المالية
420,596	420,596	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	ودائع
158	158	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	أدوات مالية مشتقة
20,024	19,762	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	مطلوبات أخرى
440,778	440,516			

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(2) تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند إتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 9

يشتمل الجدول أدناه على تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند التحول إلى المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في 1 يناير 2018.

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	
الموجودات المالية				
التكلفة المطفأة				
نقدية وودائع لدى البنوك:				
447,707	-	-	447,707	الرصيد الإفتتاحي
(426)	(426)	-	-	إعادة قياس (مخصص خسائر الائتمان المتوقعة) (إيضاح 1)
447,281	(426)	-	447,707	الرصيد الختامي
الاستثمارات				
3,549	-	-	3,549	الرصيد الإفتتاحي
(13)	(13)	-	-	إعادة قياس (مخصص خسائر الائتمان المتوقعة) (إيضاح 1)
3,536	(13)	-	3,549	الرصيد الختامي
قروض وسلف				
273,858	-	-	273,858	الرصيد الافتتاحي
1,571	1,571	-	-	إعادة قياس (مخصص خسائر الائتمان المتوقعة) (إيضاح 1)
275,429	1,571	-	273,858	الرصيد الختامي
726,246	1,132	-	725,114	إجمالي الموجودات المالية

إيضاح 1: يمثل مخصص الإنخفاض في القيمة (الزيادة) / النقص بسبب استبدال نموذج الخسارة المتكبدة بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

2) تسوية القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 إلى القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 - تنمة

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة القياس	إعادة التصنيف	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017	
الموجودات المالية				
متاحة للبيع				
استثمارات :				
-	-	(859,292)	859,292	الرصيد الإفتتاحي
محول إلى:				
273,785	-	273,785	-	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية (إيضاح 1)
551,056	-	551,056	-	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - سندات
34,451	-	34,451	-	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (إيضاح 2)
859,292	-	-	859,292	الرصيد الختامي
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
استثمارات:				
6,043	-	-	6,043	الرصيد الإفتتاحي
34,451	-	34,451	-	محول من استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 2)
40,494	-	34,451	6,043	إجمالي الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
المطلوبات المالية				
بالتكلفة المطفأة				
420,596	-	-	420,596	ودائع
20,024	262	-	19,762	مطلوبات أخرى
440,620	262	-	440,358	إجمالي الموجودات المالية

إيضاح 1: إختارت الشركة أن تصنف بشكل غير قابل للإلغاء استثمارات حقوق ملكية قدرها 273,785 دولار أمريكي في محفظة أدوات حقوق ملكية غير متداولة وذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9. وقد تم تصنيف تلك الأوراق المالية سابقاً كمتاحة للبيع. وعند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، فإن أي أرصدة ضمن احتياطي التغيرات في القيمة العادلة المثبت في الدخل الشامل الآخر لقاء هذه الاستثمارات لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل.

إيضاح 2: تمتلك الشركة محفظة صناديق إستثمارية لم تستوفى متطلبات الدفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة لعملية التصنيف بالتكلفة المطفأة / بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

ونتيجة لذلك، تم تصنيف الصناديق الاستثمارية هذه والتي بلغت قيمتها 29,626 مليون دولار أمريكي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي للمعيار. علاوة على ذلك، تم تصنيف أدوات حقوق ملكية قدرها 4,825 دولار أمريكي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إيضاح 3: قامت الشركة بتصنيف استثمارات السندات هذه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث أنها مقتناه بموجب نموذج أعمال «الاقتناء للتحصيل والبيع» وتجتاز اختبار الدفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة. وقد تم تصنيف هذه الأوراق المالية سابقاً كمستحقة للبيع. وعند إستبعاد استثمارات السندات هذه، فإن أي رصيد ضمن احتياطي التغيرات في القيمة العادلة المثبت في الدخل الشامل الآخر سيتم إعادة تصنيفه إلى قائمة الدخل.

3) الأثر على الأرباح المبقة والاحتياطيات الأخرى

احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المبقة	
37,198	127,946	الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017)
(84,228)	84,228	إعادة التصنيف بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9
948	(79)	إثبات خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9
(46,082)	212,095	الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (1 يناير 2018)

يشتمل الجدول أدناه على تسوية المخصص المسجل طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 إلى المخصص المسجل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9:

- مخصص الانخفاض في القيمة الختامي للموجودات المالية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، إلى
- مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحي المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 كما في 1 يناير 2018:

31 ديسمبر 2017 (معيار المحاسبة الدولي 39)	إعادة التصنيف	إعادة القياس	1 يناير 2018 (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)	
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)				
قروض وذمم مدينة (معيار المحاسبة الدولي 39) / موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (المعيار الدولي للتقرير المالي 9)				
-	426	426	426	نقدية وودائع لدى البنوك
-	-	13	13	استثمارات
19,592	-	(1,571)	18,021	قروض وسلف
19,592	-	(1,132)	18,460	الإجمالي

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

4) يظهر الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي:

31 ديسمبر 2018						
إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة	الدخل الشامل الآخر - استثمارات حقوق ملكية	الدخل الشامل الآخر - أدوات دين	مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	مخصصة إلزاميًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
الموجودات المالية						
403,419	403,419	-	-	-	-	نقدية وودائع لدى البنوك
28,037	-	-	-	7,875	20,162	(أ) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة - أدوات حقوق ملكية
						(ب) أوراق مالية متاحة للبيع / مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
510	-	510	-	-	-	- أدوات حقوق ملكية
627,264	-	-	627,264	-	-	- سندات دين
-	-	-	-	-	-	- صناديق إستثمارية
(ج) مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق						
36	36	-	-	-	-	- سندات دين
256,880	-	256,880	-	-	-	مساهمات في أسهم
254,740	254,740	-	-	-	-	قروض وسلف
1,570,886	658,195	257,390	627,264	7,875	20,162	إجمالي الموجودات المالية
المطلوبات المالية						
368,271	368,271	-	-	-	-	ودائع
-	-	-	-	-	-	أدوات مالية مشتقة
19,536	19,536	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
387,807	387,807	-	-	-	-	إجمالي المطلوبات المالية

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

4) يظهر الجدول التالي القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي (تنمة):

31 ديسمبر 2017						
إجمالي القيمة الدفترية	التكلفة المطفأة الأخرى	متاحة للبيع	قروض وسلف	مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق	مخصصة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	لأغراض المتاجرة
الموجودات المالية						
447,707	-	-	447,707	-	-	-
نقدية وودائع لدى البنوك						
استثمارات						
6,043	-	-	-	-	-	6,043
أ) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة						
- أدوات حقوق ملكية						
ب) أوراق مالية متاحة للبيع						
5,306	-	5,306	-	-	-	-
- أدوات حقوق ملكية						
551,056	-	551,056	-	-	-	-
- سندات دين						
29,626	-	29,626	-	-	-	-
- صناديق استثمارية						
ج) مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق						
3,549	-	-	-	3,549	-	-
- سندات دين						
273,304	-	273,304	-	-	-	-
مساهمات في أسهم						
273,858	-	-	273,858	-	-	-
قروض وسلف						
<u>1,590,449</u>	<u>-</u>	<u>859,292</u>	<u>721,565</u>	<u>3,549</u>	<u>-</u>	<u>6,043</u>
المطلوبات المالية						
420,596	420,596	-	-	-	-	-
ودائع						
158	-	-	-	-	158	-
أدوات مالية مشتقة						
19,762	19,762	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى						
<u>440,516</u>	<u>440,358</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>158</u>	<u>-</u>
إجمالي المطلوبات المالية						

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

ب) السياسات المحاسبية الهامة اعتباراً من 1 يناير 2018

1) تصنيف الموجودات المالية

عند الاثبات الأولي، يصنف الأصل المالي على أنه مقياس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا ما تم استيفاء كل من الشرطين التاليين، وفي حالة عدم تخصيصه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد دفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

سندات الدين: يتم قياس سندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا ما تم استيفاء كل من الشرطين التاليين وفي حالة عدم تخصيصه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يحتفظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعد دفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

أدوات حقوق الملكية: عند الاثبات الأولي لاستثمارات حقوق الملكية غير المقننه لأغراض المتاجرة، يجوز للشركة أن تختار بشكل لا رجعة فيه عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تصنف كافة الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إضافة إلى ذلك، عند الاثبات الأولي، يجوز للشركة أن تخصص بشكل لا رجعة فيه أي أصل - إذا كان يفي بمتطلبات قياسه بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص - بشكل جوهري عدم التماثل المحاسبي والذي ينشأ خلاف ذلك.

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الاثبات الأولي لها، باستثناء خلال الفترة التي تقوم فيها الشركة بتغيير نموذج أعمال إدارة الموجودات المالية.

تقويم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقويم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار على:

- السياسات والأهداف الموضوعية بشأن المحفظة وتطبيق تلك السياسات عملياً. وبشكل خاص، فيما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات العمولة المتعاقد عليها، والحفاظ على معدل عمولة معينة، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمولها تلك الموجودات المالية أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.

- كيفية تقويم أداء المحفظة ورفع تقرير بذلك إلى إدارة الشركة.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.

- كيفية تعويض مدراء الأعمال، على سبيل المثال فيما إذا تم التعويض على أساس القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها، و

- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات المستقبلية. وبالرغم من ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بتلك المبيعات لا يمكن أخذها بالحسبان بمفردها، ولكن كجزء من التقويم الكلي لكيفية تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل الشركة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم القيام بتقويم نموذج الأعمال وفق تصورات متوقعة بشكل معقول يمكن أن تحدث دون الأخذ بالاعتبار ما يسمى تصورات «أسوأ حالة» أو «حالة ضغط». وفي حالة تحقق التدفقات النقدية، بعد الاثبات الأولي، بشكل مختلف عن توقعات

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة (ب) السياسات المحاسبية الهامة اعتباراً من 1 يناير 2018 - تنمة (1) تصنيف الموجودات المالية - تنمة

تقويم نموذج الأعمال - تنمة

الشركة الأصلية، فإن الشركة لا تقوم بتغيير تصنيف باقي الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك، لكن تقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقويم نموذج الأعمال للموجودات المالية التي تم استحداثها أو شراؤها حديثاً. يتم قياس الموجودات المالية المقنتاه لأغراض المتاجرة والتي يتم قياس أداؤها على أساس القيمة العادلة - بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لعدم الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقويم التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل دفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة لأغراض هذا التقويم، يمثل «المبلغ الأصلي» القيمة العادلة للموجودات المالية بتاريخ الاثبات الأولي. أما «العمولة» فتمثل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل مخاطر الائتمان والاقراض الأساسية الأخرى المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة ما، وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل (مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وهامش الربح.

وعند تقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات فقط من المبلغ الأصلي والعمولة، تأخذ الشركة بالحسبان الشروط التعاقدية للأداء، ويشمل ذلك فيما إذا كان الأصل المالي يشتمل على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التي لا تستوفى هذا الشرط. ولإجراء هذا التقويم، تأخذ الشركة بعين الاعتبار:

- الأحداث المحتملة التي تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.

- خصائص الرفع المالي.

- السداد المبكر وشروط التمديد.

- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة للتدفقات النقدية من موجودات محددة، مثل (الترتيبات المتعلقة بحق عدم الرجوع)،

9

- الخصائص التي تعدل العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود مثل التعديل الدوري لأسعار العملات.

إعادة تصنيف

تقوم الشركة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة وذلك فقط إذا تم تحت ظروف نادرة تغيير هدف نموذج أعمالها الخاص بالموجودات المالية لها وبذلك لم يعد تقويم نموذج أعمالها السابق منطبقاً.

(2) تصنيف المطلوبات المالية

تقوم الشركة بتصنيف مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية والتزامات الفروض، كمقارنة بالتكلفة المطفأة.

يتم إثبات الودائع مبدئياً بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة.

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة، ما لم يطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(3) التوقف عن الاثبات

(أ) الموجودات المالية

تتوقف الشركة عن إثبات الموجودات المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الخاصة بهذه الموجودات المالية، أو نقل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية بموجب معاملة ما يتم بموجبها تحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الموجودات المالية أو عدم قيام الشركة بتحويل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية ولم تقم بالإبقاء على السيطرة على الموجودات المالية.

وعند التوقف عن إثبات أصل مالي، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء الذي تم التوقف عن إثباته من الأصل)، و (1) العوض المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي إلتزام جديد تم تحمله) و (2) أية مكاسب أو خسائر تراكمية تم إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر - في الربح أو الخسارة.

واعتباراً من 1 يناير 2018، لا يتم إثبات أية مكاسب / خسائر تراكمية تم إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر بشأن أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أو الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات هذه الأدوات - يتم إثبات أي عمولة على الموجودات المالية المحولة والمؤهلة للتوقف عن الاثبات والتي نشأت أو احتفظت بها الشركة كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

وفي المعاملات التي تقوم فيها الشركة بعدم الاحتفاظ أو تحويل كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية أصل ما ولكنها تحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإن الشركة تستمر في إثبات الأصل وذلك بقدر إرتباطها المستمر والذي يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة (ب) السياسات المحاسبية الهامة اعتباراً من 1 يناير 2018 - تنمة

(ب) المطلوبات المالية

تتوقف الشركة عن إثبات المطلوبات المالية عن الاعفاء من الالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو إنتهاء مدتها.

4) التعديلات على الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(أ) الموجودات المالية

في حالة تعديل شروط أصل مالي ما، تقوم الشركة بتقويم فيما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة تماماً. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة تماماً، يتم اعتبار الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي منتهية. وفي هذه الحالة، يتم التوقف عن إثبات الأصل المالي الأصلي، ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

وإذا كانت التدفقات النقدية من الأصل المالي المعدل المسجل بالتكلفة المطفأة مختلفة تماماً، فإن التعديل لا يؤدي إلى التوقف عن إثبات الأصل المالي. وفي هذه الحالة، تقوم الشركة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كمكاسب أو خسائر تعديل في الربح أو الخسارة. وفي حالة إجراء هذا التعديل بسبب صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم عرض المكاسب أو الخسائر سويةً مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي حالات أخرى، يتم إظهارها كدخل عمولة.

(ب) المطلوبات المالية

تتوقف الشركة عن اثبات مطلوبات مالية ما وذلك في حالة تعديل شروطها وأن تكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة تماماً. وفي مثل هذه الحالة، يتم إثبات أية مطلوبات مالية جديدة وفق الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم استنفادها، والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في قائمة الدخل.

5) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة بإثبات مخصصات لقاء خسائر الائتمان المتوقعة بشأن الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

• الموجودات المالية التي تعتبر سندات دين.

• مدينو عقود الإيجار

• عقود الضمان المالي الصادرة، و

• التزامات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة إنخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوٍ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، باستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى 12 شهراً:

سندات الدين التي تبين بأن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، و

الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها.

تعتبر الشركة بأن سندات الدين لها مخاطر ائتمان منخفضة عندما تعادل درجة تصنيف مخاطر الائتمان لها الدرجة المتعارف عليها عالمياً بـ «من الدرجة الأولى».

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة الناتج عن أحداث تعثر تتعلق بالأداة المالية والتي يمكن أن تحدث خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً احتماله مرجح لخسائر الائتمان، ويتم قياسها على النحو التالي:

• الموجودات المالية التي ليس لها مستوى ائتمان منخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: بالقيمة الحالية للعجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).

• الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض بتاريخ إعداد القوائم المالية: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

• التزامات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، و

• عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة دفعها لحامل العقد ناقصاً أية مبالغ تتوقع الشركة استردادها.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة ب) السياسات المحاسبية الهامة اعتبارًا من 1 يناير 2018 - تنمة

الموجودات المالية المعدلة

في حالة إعادة التفاوض على شروط الموجودات المالية أو تعديلها، أو تبديل الموجودات المالية الحالية بأخرى جديدة نتيجة صعوبات مالية يواجهها المقترض، يتم إجراء تقويم للتأكد فيما إذا يجب التوقف عن إثبات الموجودات المالية، ويتم قياس خسارة الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

إذا لم يؤدي التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل في احتساب العجز النقدي الناتج عن الأصل الحالي.

إذا أدى التعديل المتوقع إلى التوقف عن إثبات الأصل الحالي، فإنه يتم اعتبار القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي بتاريخ التوقف عن إثباته. يدرج هذا المبلغ في احتساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه اعتبارًا من التاريخ المتوقع للتوقف عن الإثبات حتى تاريخ اعداد القوائم المالية باستخدام معدل العمولة الفعلي على الأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض

تقوم الشركة، بتاريخ اعداد كل قوائم مالية، بإجراء تقويم للتأكد ما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة ذات مستوى ائتماني منخفض. يعتبر الأصل المالي بأنه ذو مستوى ائتماني منخفض عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير هام على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي.

ومن الأمثلة الدالة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض، البيانات الممكن ملاحظتها التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
 - خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق، أو
 - إعادة جدولة القرض أو السلفة من قبل الشركة وفق شروط غير ملائمة للشركة.
 - احتمال دخول المقترض في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، أو
 - إختفاء سوق نشطة لأدوات مالية ما بسبب صعوبات مالية.
- إن القرض الذي يعاد التفاوض بشأنه بسبب تدهور وضع الجهة المقرضة يعتبر عادة ذو مستوى ائتماني منخفض ما لم يكن هناك دليلًا على أن خطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض بشكل جوهري وأنه لا توجد مؤشرات أخرى على الانخفاض في القيمة.

عند إجراء تقويم لتحديد ما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية ذو مستوى ائتماني منخفض، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- تقويم السوق للجدارة الائتمانية الظاهرة في عوائد السندات.
 - تقويم وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
 - مقدرة البلد على الوصول إلى أسواق المالي بخصوص إصدار الدين الجديد.
 - احتمال جدولة القرض مما يؤدي إلى تكبد حامل إرتباط القرض من خلال الاعفاء من السداد طوعاً أو كرهاً.
- آليات الدعم الدولي المعمول بها لتقويم الدعم اللازم كـ "مقرض أخير" إلى تلك الدولة، بالإضافة إلى الهدف المعلن عنه في البيانات العامة للحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات. ويتضمن ذلك تقويم عمق تلك الآليات، بغض النظر عن الهدف السياسي، وتحديد فيما إذا كان هناك قدرة على استيفاء المعايير المطلوبة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: تظهر كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لم يتم إثبات مخصص الخسائر في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لتلك الموجودات تعتبر بمثابة القيمة العادلة لها. يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر وإثباته في احتياطي القيمة العادلة.
- عندما تشمل الأداة المالية على كل من مكون مسحوب وغير مسحوب، وأنه لا يمكن للشركة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على مكون التزام القرض بصورة مستقلة عن تلك المتعلقة بالمكون المسحوب: تقوم الشركة بعرض مخصص خسائر مجمع لكلا المكونين. يتم إظهار المخصص المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب. يتم إظهار أي زيادة في مخصص الخسائر عن إجمالي القيمة الدفترية للمكون المسحوب كمخصص.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة (5) الانخفاض في القيمة - تنمة

الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما بشكل كلي أو جزئي) عند عدم وجود توقعات معقولة لاستردادها. لا تزال تخضع الموجودات المالية المشطوبة لأنشطة التعزيز امتثالاً لإجراءات الشركة بشأن استرداد المبالغ المستحقة.

(6) الضمانات المالية والتزامات القروض

إن الضمانات المالية هي عقود تتطلب من الشركة القيام بدفع مبالغ محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في القيام بالسداد في الموعد المحدد وفق شروط أداة الدين. أما التزامات القروض فهي تعهدات مؤكدة لمنح الائتمان وفق شروط وأحكام محددة سلفاً. يتم، في الأصل، قياس الضمانات المالية الصادرة أو الالتزامات لمنح القروض بأسعار تقل عن معدلات العملات السائدة في السوق، بالقيمة العادلة وتطفاً القيمة العادلة الأصلية على مدى فترة الضمان أو الالتزام، وبعد ذلك، يتم قياسها على النحو التالي:

- اعتباراً من 1 يناير 2018: بالمبلغ المطفأ هذا أو مبلغ مخصص للخسارة، أيهما أعلى.
- قبل 1 يناير 2018: بالمبلغ المطفأ هذا أو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع دفعة لسداد الالتزام عندما يكون السداد بموجب العقد محتملاً، أيهما أعلى.
- لم تقم الشركة بإصدار التزامات قروض مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة لالتزامات القروض الأخرى:
- اعتباراً من 1 يناير 2018: تقوم الشركة بإثبات مخصص خسارة.
- قبل 1 يناير 2018: كانت الشركة تقوم بتجنب مخصص طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37 إذا ما اعتبر العقد متوقع خسارته.

(ج) السياسات المطبقة قبل 1 يناير 2018

الموجودات المالية

تصنف الشركة موجوداتها المالية ضمن الفئات التالية: موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وقروض وضمم مدينة، واستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، وموجودات مالية متاحة للبيع. تحدد الإدارة تصنيف استثماراتها عند الإثبات الأولي لها.

يتم إثبات عمليات شراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

(أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وتلك المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند نشأتها.

الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة

تصنّف الموجودات المالية كموجودات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم افتنائها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال فترة قصيرة أو عندما تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية معينة يتم إدارتها معا والتي يوجد بشأنها دليل على أحدث نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير. كما يتم تصنيف المشتقات كأدوات مقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تخصيصها كأدوات تغطية مخاطر فعالة.

يتم، في الأصل، إثبات الأدوات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، وتدرج تكاليف المعاملات في قائمة الدخل. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل مباشرة. يتم تسجيل دخل ومصاريف الفوائد ودخل ومصاريف توزيعات الأرباح للموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

الأدوات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه الفئة هي تلك المخصصة من قبل الإدارة عند الإثبات الأولي لها. تقوم الإدارة فقط بتخصيص أداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي لها وذلك في حالة الوفاء بالمعايير التالية وبأن التخصيص يتم تحديده على أساس كل أداة على حدة:

- يؤدي التخصيص إلى القضاء على المعالجة غير المتطابقة أو تقليصها بصورة جوهرية، والتي يمكن أن تنشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عنها وفق أسس مختلفة.
- تعتبر الموجودات والمطلوبات جزءاً من مجموعة من الموجودات والمطلوبات المالية والتي يتم إدارتها وتقويم أداؤها على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو استراتيجية الاستثمار الموثقة لدى الشركة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

6) الضمانات المالية والتزامات القروض - تنمة

• تشمل الأداة المالية على مجموعة واحدة أو أكثر من المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية والتي يمكن أن تعدل بصورة جوهرية التدفقات النقدية المطلوبة بموجب العقد.

تقيد الموجودات المالية المدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة. تقيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

(ب) القروض والذمم المدينة

إن القروض والذمم المدينة عبارة عن موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها ولا يتم تداولها في سوق نشط، باستثناء (أ) تلك المصنفة كموجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، أو (ب) تلك المصنفة كموجودات متاحة للبيع، أو (ج) تلك التي لا يمكن بموجبها للمالك استرداد كامل استثماره الأولي لأسباب عدا تدهور المستوى الائتماني.

يتم، في الأصل، إثبات القروض والذمم المدينة بالقيمة العادلة والتي تمثل العوض النقدي لإنشاء أو شراء أصل مالي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(ج) الموجودات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وذات تواريخ استحقاق محددة، ولدى إدارة الشركة النية الإيجابية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا ما قرّرت الشركة بيع جزء غير جوهري من هذه الموجودات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، فإن هذه الفئة بالكامل سيعاد تصنيفها كموجودات مالية متاحة للبيع.

يتم، في الأصل، إثبات هذه الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات المباشرة والعرضية، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(د) الموجودات المالية المتاحة للبيع

تمثل الموجودات المالية المتاحة للبيع تلك التي تنوي الشركة الاحتفاظ بها لفترات غير محددة، والتي يمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم أو تلك الموجودات غير المصنفة كقروض وذمم مدينة، أو استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم، في الأصل، إثبات الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة والتي تمثل العوض النقدي بما في ذلك تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات الأرباح والخسائر ضمن قائمة الدخل الشامل، ما عدا خسائر الانخفاض في القيمة، لحين التوقف عن إثبات هذا الأصل. إذا تم تحديد أن الموجودات المالية المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل سيتم إثباتها في قائمة الدخل. إلا أن أي فوائد محتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأي أرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية والمتعلقة بالموجودات النقدية المصنفة كمتاحة للبيع يتم إثباتها في قائمة الدخل.

بالنسبة للموجودات المالية غير المتداولة في سوق نشط، بما في ذلك الاستثمارات في المساهمات في الأسهم التي تزيد عن 20% من حقوق الملكية ولا تمارس الشركة تأثيراً هاماً على عملياتها وقراراتها المالية، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة بشكل كبير، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو صافي قاعدة الأصول المعنية للموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تقيد المطلوبات المالية الخاصة بالشركة بالتكلفة المطفأة. يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند استنفادها.

(أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تنقسم هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما: المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية المصنفة من قبل الشركة عند الإثبات الأولي كمطلوبات مالية مدرجة قيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإثبات الأولي لها.

• تصنف المطلوبات المالية كمطلوبات مقتناة لأغراض المتاجرة عندما يتم اقتناؤها أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء خلال مدة قصيرة أو إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية معينة يتم إدارتها معا والتي يوجد بشأنها دليل على أحدث نمط فعلي لتحقيق الأرباح على المدى القصير.

• كذلك تصنف المشتقات كمقتناة لأغراض المتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تغطية مخاطر فعالة. تقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة كمقتناة لأغراض المتاجرة في قائمة الدخل.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(ب) المطلوبات الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

إن المطلوبات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل تدرج ضمن هذه الفئة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة. تشمل المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة على ودائع من البنوك أو العملاء.

التوقف عن إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(أ) الموجودات المالية

يتم التوقف عن إثبات الموجودات المالية (أو أي جزء منها أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- تنازل الشركة عن حصتها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو التعهد بسداد التدفقات النقدية المستلمة بالكامل وبدون أي تأخير إلى طرف آخر بموجب اتفاقية «ترتيبات فورية» وإما:
- قيام الشركة بنقل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة لملكية الأصل، أو
- عدم قيام الشركة بنقل أو الإبقاء على كافة المنافع والمخاطر المصاحبة لملكية الأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

وفي الحالات التي تقوم فيها الشركة بالتنازل عن حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو إبرام اتفاقية ترتيبات فورية، ولم تقم بنقل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل، أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم إثبات الأصل بقدر ارتباط الشركة المستمر بذلك الأصل. وفي هذه الحالة، تقوم الشركة بإثبات المطلوبات المصاحبة للأصل. يتم قياس الأصل المحول والمطلوبات المصاحبة له بالشكل الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أقيمت عليها الشركة. يتم قياس الارتباط المستمر الذي يكون على شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات والحد الأقصى للمبلغ المطلوب من الشركة دفعه، أيهما أقل.

(ب) المطلوبات المالية

يتم التوقف عن إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغائه أو انتهاء مدته. وفي حالة استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس الجهة المقرضة وبشروط مختلفة تماماً، أو تم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل كبير، فإنه يتم اعتبار هذا التبدل أو التعديل كتوقف عن إثبات المطلوبات الأصلية وإثبات مطلوبات جديدة. يدرج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية الأصلية والعوض المدفوع في الربح أو الخسارة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

(أ) الموجودات المقيدة بالتكلفة المطفأة

تقوم الشركة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بالتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. يكون هناك انخفاض في قيمة الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية وتتحقق خسائر الانخفاض فقط في حالة وجود أدلة موضوعية للانخفاض كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد الإثبات الأولي للأصل («حدث خسارة»)، وإن لهذا الحدث (أو الأحداث) أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق به.

يتم تحديد الفترة المقدره بين وقوع الخسارة وما يماثلها من قبل إدارة كل محافظة محددة. وبشكل عام، إن الفترات المستخدمة تتراوح بين ثلاثة أشهر واثني عشر شهراً، وفي حالات استثنائية يسمح لفترات أطول من ذلك.

تقوم الشركة في البداية بإجراء تقويم بصورة فردية للتأكد من وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة أي من الموجودات المالية التي تعتبر هامة بمفردها، أو بشكل جماعي بالنسبة للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بمفردها. وإذا ما تبين للشركة عدم وجود دليل موضوعي على وقوع انخفاض في قيمة الموجودات التي تم تقويمها بشكل فردي للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها، سواء كان هام أم لا، فإنها تقوم بإدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية التي لها خصائص ومخاطر ائتمان متشابهة وتقوم بتقويمها بشكل جماعي للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها.

إن الموجودات التي يتم تقويمها على أساس فردي للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها والتي يتم بشأنها إثبات أو الاستمرار في إثبات خسارة انخفاض في القيمة، لا يتم إدراجها في عملية تقويم الانخفاض في القيمة التي تتم على أساس جماعي.

يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخضومة على أساس سعر الفائدة الفعلي للأصلي للموجودات المالية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم إثبات مبلغ الخسارة في قائمة الدخل. إذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل سعر فائدة متغير، فإن معدل الخصم المستخدم في قياس

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

خسارة الانخفاض في القيمة هو سعر الفائدة الفعلي الحالي المحدد بالعقد. وكإجراء عملي مناسب، يمكن للشركة قياس الانخفاض في القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام الأسعار القابلة للملاحظة في السوق.

يعكس احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لموجودات مالية مضمونة التدفقات النقدية التي قد تنتج عن مصادر الضمان، ناقصاً تكلفة الحصول على الضمان وبيعها، سواءً كانت مصادر الضمان محتملة أم لا.

لأغراض تقويم الانخفاض في القيمة بشكل جماعي، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس مخاطر الائتمان ذات خصائص مماثلة (مثل نوعية الموجودات والصناعة).

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة موجودات مالية تم تقويمها للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها بشكل جماعي على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لموجودات الشركة، والخبرة السابقة في الخسارة للموجودات المرتبطة بمخاطر ائتمان ذات خصائص مشابهة في الشركة. تعدل الخبرة السابقة في الخسارة على أساس المعلومات الحالية القابلة للملاحظة لتعكس آثار الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة التي قامت على أساسها الخبرة السابقة في الخسارة، وإزالة آثار الظروف في الفترة السابقة غير المتواجدة حالياً.

عند عدم إمكانية تحصيل القرض، يتم شطبه مقابل مخصص الانخفاض في قيمة القرض المعني، ويتم شطب هذه القروض بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيلها وتحديد مقدار الخسارة.

(ب) الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع

تقوم الشركة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية بإجراء تقويم للتأكد من وجود دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع، فإن الانخفاض الجوهرية أو المستمر في القيمة العادلة للأصل لأقل من تكلفته يتم أخذه بعين الاعتبار في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في القيمة الأصل. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، فإن الخسائر التراكمية، التي تم قياسها بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً خسارة الانخفاض في قيمة تلك الموجودات المالية المثبتة سابقاً في قائمة الدخل، يتم إثباتها في قائمة الدخل. إن خسائر الانخفاض في قيمة أدوات حقوق الملكية المثبتة في قائمة الدخل لا يتم عكسها من خلال قائمة الدخل. وإذا ما زادت القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع في الفترات اللاحقة، وأن الزيادة تتعلق بشكل موضوعي بحدث يقع بعد إثبات خسارة الانخفاض في قائمة الدخل، فإنه يتم عكس قيد خسارة الانخفاض من خلال قائمة الدخل.

(ج) القروض التي يتم إعادة التفاوض بشأنها

إن القروض التي تخضع لتقويم الانخفاض في القيمة بشكل جماعي أو اعتبرت هامة بمفردها والتي يتم إعادة التفاوض بشأن شروطها لا تعتبر متأخرة السداد وتعامل كقروض جديدة.

2-2 ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة المتبعة من قبل الشركة:

تحويل العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة عرض القوائم المالية

تقاس البنود الواردة في القوائم المالية للشركة باستخدام العملة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل بها الشركة (العملة الوظيفية). يتم إظهار القوائم المالية بالدولار الأمريكي، بصفته العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية للشركة. تم إظهار المبالغ المدرجة في القوائم المالية بالآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يرد خلاف ذلك.

(ب) المعاملات والأرصدة

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن سداد تلك المعاملات وعن تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة في قائمة الدخل. تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل السندات المقنتاة لأغراض المتاجرة، كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة في قائمة الدخل، بينما تقيد الفروقات الناتجة عن تحويل البنود غير النقدية، مثل الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع في الدخل الشامل.

(ج) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الإبقاء على الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية، ويدرج التزام الطرف الآخر في الودائع البنكية. يتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كفايدة، وتستحق على مدى فترة الاتفاقية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

(د) تحديد القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو دفعه عند تحويل التزام ما بموجب معادلة نظامية تمت بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يتم قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع أصل أو تحويل التزام تتم إما في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات والمطلوبات.

تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات أو المطلوبات وأنهم يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية. تحدد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة بتاريخ إعداد القوائم المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق أو عروض الأسعار من التجار. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشط، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق تقويم تعتبر ملائمة وفقاً للظروف. تشمل طرق التقويم على منهجية السوق (أي استخدام آخر معاملات تمت بشروط تعامل عادل المعدل عند الضرورة، وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة مشابهة بشكل كبير)، ومنهجية الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة وطرق تسعير الخيارات باستخدام بيانات السوق المتوفرة والمؤيدة بطريقة ممكنة ومعقولة). إن قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الطرف المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل لذلك الأصل أو من خلال بيعه إلى متعامل آخر في السوق سيقوم باستخدامه الاستخدام الأفضل والأمثل.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بشكل متكرر، تقرر الشركة فيما إذا تم أي تحويل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقدير التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة إعداد قوائم مالية (أنظر الإيضاح 3-5 (ب)).

ولأغراض الإفصاح عن القيمة العادلة، تقوم الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات بحسب طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المتعلقة بها وكذلك التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (أنظر الإيضاح 3-5 (ب)).

مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نظامي ملزم لتسوية المبالغ المثبتة وعند وجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

الأدوات المالية المشتقة

يتم، في الأصل، إثبات المشتقات بالقيمة العادلة لها بتاريخ إبرام عقد المشتقات، ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. إن جميع الأدوات المالية المشتقة المقتناة من قبل الشركة هي عبارة عن عقود يتم التفاوض بشأنها بشكل خاص وتدرج ضمن الموجودات عندما تكون القيمة العادلة لها إيجابية وضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة لها سلبية. يتم الحصول على القيمة العادلة من الأطراف الأخرى أو من خلال استخدام خدمات التسعير مثل بلوم بيرغ. تعامل المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة، وتسجل بالقيمة العادلة، إذا كانت خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا تتعلق بصورة وثيقة بتلك المذكورة في العقد الرئيسي، وأن العقد الرئيسي لا يفيد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات المدرجة ضمن أدوات مالية أخرى في قائمة الدخل.

إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصاريف الفوائد المتعلقة بكافة الأدوات المالية المرتبطة بفوائد، (عدا تلك المصنفة كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ضمن «دخل الفوائد» و«مصاريف الفوائد» في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصاريف الفوائد خلال الفترة المعنية. إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخضم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. وعند احتساب سعر الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية بعد الأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية الخاصة بالأداة المالية (على سبيل المثال خيارات الدفع المسبق)، إلا أنها لا تأخذ بعين الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. يشتمل الاحتساب على كافة الأتعاب والنفقات المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات وكافة العلاوات والخصومات الأخرى.

عند تخفيض قيمة أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المماثلة بسبب خسارة انخفاض في القيمة، فإنه يتم إثبات دخل الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لأغراض قياس خسائر الانخفاض في القيمة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم إثبات الأتعاب والعمولات بصورة عامة على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. إن أتعاب الارتباطات لمنح القروض التي من المحتمل سحبها، يتم تأجيلها (مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها)، وإثباتها كتعديل لسعر الفائدة الفعلي على تلك القروض. يتم إثبات أتعاب القروض المشتركة كإيرادات عند استكمال المشاركة في القرض ولا تحتفظ الشركة بأي جزء من القرض لها أو أنها تحتفظ بجزء من القرض بنفس سعر الفائدة الفعلي مثل المشاركين الآخرين.

توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند الإقرار بأحقية الشركة في استلامها، وعادةً عند الإعلان عنها من قبل الشركة المستثمر فيها.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، باستثناء الأراضي، بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرة بشراء تلك البنود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى إلى المصاريف التشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكديدها فيها.

إن الأراضي لا تستهلك. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها إلى القيمة المتبقية على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها، وهي كما يلي:

• المباني وتحسيناتها: 5 - 50 سنة

• الأثاث والمعدات: 3 - 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية وتعديلها، حسبما هو ملائم بتاريخ إعداد كل قوائم مالية. ويتم مراجعة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أكبر من القيمة القابلة للاسترداد المقدر. تمثل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية، أيهما أعلى.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

الاستثمارات العقارية

يتم تصنيف الممتلكات المقننة لغرض تحقيق عائد إيجاري لفترات طويلة الأجل أو بغرض زيادة رأس المال أو كليهما، وغير المستخدمة من قبل الشركة، كاستثمارات عقارية. تشمل الاستثمارات العقارية بشكل رئيسي على أراضي ومباني (ومعدات وتركيبات وتجهيزات تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم تسجيل الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية، بعد خصم الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرة بشراء الموجودات. يتم إدراج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل مستقل، حسبما هو ملائم، وذلك فقط عند وجود احتمال بأن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا البند سوف تتدفق للشركة، وأن تكلفة هذا الأصل يمكن قياسها بشكل موثوق به. يتم التوقف عن إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم تحميل كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى إلى قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي يتم تكديدها فيها.

إن الأراضي لا تستهلك. يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بموجب طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على العمر الإنتاجي المقدر لها كما هو مشار إليه ضمن الممتلكات والمعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية، وإثباتها في قائمة الدخل.

النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصناديق والودائع لأجل التي تستحق في الأصل خلال فترة تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ.

المخصصات

يتم إثبات مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عند وجود التزام حالي قانوني أو متوقع على الشركة نتيجة أحداث سابقة، وأنه من المحتمل بشكل كبير أن يتطلب الأمر استخدام الموارد المالية للشركة لسداد هذا الالتزام وأنه تم تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

منافع الموظفين

(أ) تكاليف التعويضات

يتم إثبات منافع ومستحقات الموظفين والتي تشمل على الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر والمنافع قصيرة الأجل الأخرى عند استحقاقها.

(ب) برامج الادخار

يتم تحميل مساهمات الشركة في برامج الادخار ذات الاشتراكات المحددة على قائمة الدخل للسنة التي تتعلق بها. وفيما يتعلق بهذه البرامج، يوجد على الشركة التزامات قانونية ومتوقعة لسداد هذه الاشتراكات عند استحقاقها ولا يوجد التزامات لدفع أي منافع مستقبلية.

(ج) مكافأة نهاية الخدمة

تقوم الشركة بوضع مخصصات تعويض الموظفين بناءً على تقييم اكتواري لالتزامات الشركة وفقاً للائحة الموظفين ووفقاً للمتطلبات القانونية المحلية.

يتم إجراء حساب الالتزامات فيما يتعلق بخطة المنافع المحددة من قبل خبراء اكتواريين مؤهلين باستخدام طريقة المبالغ المستحقة حسب الوحدة يتم احتساب صافي التزامات الشركة من خلال تقدير مبلغ الاستحقاق المستقبلي الذي اكتسبه الموظفون في الفترة الحالية والفترات السابقة، مع خصم المبلغ من أجل تحديد القيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة، وخصم القيمة العادلة لأصول الخطة (إن وجد). خطة المنافع المحددة للشركة غير ممولة حالياً، وبالتالي لا توجد أصول للخطة.

إعادة قياس صافي المطلوبات أو الأصول للمنافع المحددة التي تشمل على الأرباح والخسائر الاكتوارية، يتم إثبات موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) على الفور في الدخل الشامل الآخر. تحدد الشركة صافي مصروفات أو إيرادات الفائدة على مطلوبات أو موجودات مزايا المنافع المدددة للسنة عن طريق تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزامات المنافع المدددة في بداية السنة على الأرصدة الافتتاحية المحددة أو الموجودات المحددة. يتم إثبات صافي مصاريف الفوائد وتكاليف الخدمة الأخرى في قائمة الربح والخسارة.

محاسبة عقود الإيجارات

(أ) الشركة كمتأجر

تعتبر كافة العقود التي تبرمها الشركة عقود إيجارات تشغيلية. تحمل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية على قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

عند إنهاء أي عقد إيجار تشغيلي قبل انتهاء مدته، فإن المبالغ المطلوب دفعها كغرامة إلى المؤجر تقيد كمصروف في الفترة التي يتم فيها إنهاء العقد.

(ب) الشركة كمؤجر

عند بيع موجودات بموجب عقد إيجار تمويلي، يتم إثبات القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار كذمم مدينة ويتم الإفصاح عنها تحت بند «قروض وسلف». يتم إثبات الفرق بين إجمالي الذمم المدينة والقيمة الحالية للذمم المدينة كإيرادات تمويل غير مكتسبة، ويتم إثبات دخل الإيجار على مدى فترة الإيجار باستخدام طريقة صافي قيمة الاستثمارات والتي تعكس معدل عائد دوري ثابت.

يتم إدراج الموجودات الممنوحة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية في القوائم المالية كاستثمارات عقارية. يتم إثبات دخل الإيجار بموجب عقود الإيجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

3-2 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير سارية المفعول بعد

تم الإفصاح أدناه عن المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة. تعتزم الشركة إتباع هذه المعايير، إذ ينطبق ذلك، عند سريانها.

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16) - عقود الإيجار

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16) «عقود الإيجار». يقوم المعيار الجديد بتسجيل معظم عقود الإيجار كبنود مدرجة داخل قائمة المركز المالي بالنسبة للمستأجرين بموجب نموذج واحد، وذلك بحذف الفرق بين عقود الإيجارات التشغيلية وعقود الإيجار التمويلي. لكن عمليات المحاسبة للمؤجر لم يطرأ عليها التغيير بشكل كبير ويتم الاحتفاظ بالفرق بين عقود الإيجارات التشغيلية وعقود الإيجار التمويلي. يحل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (16) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسيرات ذات العلاقة ويسري للفترات التي تبدأ

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالاتباع المبكر له إذا تم أيضا تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (15) «الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء». ليس من المتوقع أن يكون للمعيار أي أثر على الشركة. وفيما يتعلق بالمعايير والتعديلات والتفسيرات الأخرى السارية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، لا تتوقع الشركة بأن يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

3- إدارة المخاطر المالية

إن المخاطر متأصلة في الأنشطة التجارية لفرع الخدمات البنكية للشركة، ويتم إدارتها من خلال عملية التحديد المستمر والقياس والمراقبة، وفقا لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض الشركة إلى مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية، وكذلك المخاطر الأخرى المتأصلة في العمليات المالية.

تقوم الشركة بمراجعة أنظمة وسياسات إدارة المخاطر بصورة منتظمة حتى تعكس التغيرات التي تحدث في الأسواق والمنتجات وللتأكد من إتباع أفضل الأساليب المستخدمة.

لدى الشركة إدارة مخاطر مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والموجودات التابعة لمجلس الإدارة. تقوم لجنة المخاطر والموجودات بتحديد قابلية التعرض للمخاطر ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

3-1 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسارة المالية المحتملة نتيجة لعدم التزام العميل بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف الأخرى لكل من الموجودات الواردة في قائمة المركز المالي والبنود غير الواردة في قائمة المركز المالي.

لدى الشركة إجراءات موضوعة بصورة جيدة، ليس فقط لتقويم مخاطر الائتمان ولكن أيضا لمراقبتها بانتظام. يتم إجراء المراجعة المنتظمة لكل حساب، ويتم التقليل من المخاطر التي تم تحديدها بعدة طرق. بالإضافة إلى تحليلات الائتمان الصارمة، يتم تنفيذ شروط وأحكام كافة التسهيلات الائتمانية بدقة.

تتبع الشركة المعايير الحازمة المتعلقة بالمخاطر عند وضع حدود ائتمان للدول والمؤسسات المالية. كما تم تنفيذ قواعد الكفاية المالية لإدارة الأنشطة الاستثمارية للشركة. لا يتم فقط إجراء تقويم منتظم للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف الآخر ولكن يتم إجراء مراقبة يومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم لضمان تحديد الأحداث التي تؤثر على مستويات المخاطر في الوقت المناسب.

تنشأ التركزات في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية. إن المخاطر المرتبطة بهذه التركزات قد تكون مخاطر جوهرية في حالة وجود اتجاه مشترك يؤثر على الصناعة/ المنطقة الجغرافية. وللتقليل من هذه المخاطر، تقوم الشركة بتوزيع مخاطرها، إلى أقصى حد ممكن، على عدة أنواع من الأطراف الأخرى. وفي حال وجود تركزات لا يمكن تفاديها، تقوم الشركة بإجراءات احتياطية كافية لتقليل هذه المخاطر الإضافية إلى الحد المقبول.

أ) خسائر الائتمان المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد فيما إذا كانت مخاطر التعثر بشأن الأدوات المالية قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشتمل ذلك على معلومات كمية ونوعية وتحليل تستند على خبرة الشركة السابقة وتقويم الائتمان الذي يجربه الخبراء بما في ذلك المعلومات المستقبلية، وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة الخاصة بالشركة، تقوم الشركة بإجراء تقويم للتأكد من وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى الطرف المقابل حيث أن التصنيف الداخلي يتم حاليا على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تحديد التصنيف الداخلي على مستوى التسهيل. وتحفظ الشركة بتصنيف مستوى التسهيل والذي يمثل التصنيف الداخلي للطرف المقابل بتاريخ إنشاء التسهيل وتاريخ التقويم.

تقوم الشركة بتطبيق طريقة مخاطر ائتمان منخفضة بشأن استثمارها في سندات الدين عندما يكون تصنيفها الخارجي تصنيف من الدرجة الأولى أو أعلى.

ب) تحديد فيما إذا ازدادت مخاطر الائتمان بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاثبات الأولي، تقوم الشركة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص بها وتصنيفات المخاطر الخارجية والتغيرات الكمية في احتمالات التعثر عن السداد وحالة تأخر سداد الحسابات وتقدير خبراء الائتمان، وعندما يكون ممكنا، الخبرة السابقة المتعلقة بذلك.

تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرضات معينة بأنها ازدادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولي لها إذا ما تمت وفق طريقة التقويم النوعي الخاصة بالشركة.

2- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة - تنمة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

وباستخدام التقديرات التي أجراها خبراء الائتمان لدي الشركة، وعندما يكون ممكناً، الخبرة السابقة للشركة، يمكن للشركة أن تقرر بأن مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري بناءً على مؤشرات نوعية معينة تدل على ذلك، وأنه لم يتم إظهار أثرها بالكامل في التحليل الكمية بصورة منتظمة.

وكنقطة مساندة، تعتبر الشركة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في وقت لا يتجاوز تأخر استحقاق أصل ما لأكثر من 30 يوماً. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ استحقاق مضى لم يتم فيه استلام قيمة الدفعة بالكامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض. تقوم الشركة بمراقبة فعالية الضوابط المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان عن طريق القيام بمراجعات منتظمة كي تؤكد بأن:

- الضوابط قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتعثّر في السداد.
- إن الضوابط لا تتفق مع نقطة الزمن التي تصبح فيها الموجودات متأخرة السداد لمدة 30 يوماً، و
- عدم وجود تقلبات مضمونة في مخصص الخسائر من التحولات بين احتمال التعثر عن السداد لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) واحتمال التعثر عن السداد على مدى العمر (المرحلة 2).

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية إلى المرحلة 1، والمرحلة 2، والمرحلة 3 وذلك بناءً على منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية منذ استحداثها، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر. وسيتم تصنيف كافة الحسابات عند نشأتها ضمن المرحلة 1 فيما عدا فقط الموجودات المشتراة أو المستحدثة المنخفضة قيمتها الائتمانية.

المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. بالنسبة لغير محافظ التجزئة، هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لنقل التعرضات إلى المرحلة 2، وتشتمل تلك المؤشرات بشكل رئيسي على الحسابات لدى مقترض تعادل أو تزيد درجة تصنيف المخاطر الخاصة به عن 7، وأيام التأخر عن السداد لمدة 30 يوماً أو أكثر كما في 31 ديسمبر 2018.

إضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن الحسابات المشار إليها تحت «قائمة مراقبة/ معاد هيكلتها» كما في 31 ديسمبر 2018 بما في ذلك الحسابات التي تم إعادة هيكلتها على مدى آخر 12 شهراً يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، في حالة تعرضات الديون السيادية، تأخذ الشركة بعين الاعتبار مصفوفة مخصصات الديون السيادية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. وعليه، فإن تعرضات الديون السيادية التي يكون إجمالي درجاتها أقل من 10 من الممكن اعتبارها ضمن المرحلة 2 وذلك على أساس كل حالة على حده.

المرحلة 3: بالنسبة للأدوات المالية المنخفضة قيمتها الائتمانية، تقوم الشركة بإثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. ويتم استخدام عملية تعريف التعثر عن السداد، أي أيام التأخر عن السداد لأكثر من 90 يوماً كمرحلة 3.

ج) درجات مخاطر الائتمان

يضمن نظام التصنيف الائتماني الداخلي وعملية المراجعة التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. إن عمليات التصنيف الداخلي للشركة تتم وفق مقياس مكون من 7 نقاط بشأن الجهات المقترضة غير المتعثرة والذي يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للجهة المقترضة بالإضافة إلى الجوانب النوعية للوصول إلى تصور شامل لمخاطر التعثر المتعلقة بالجهة المقترضة.

كما يتم أيضاً تقسيم مقاييس التصنيف هذه إلى فئات تعكس التقديرات بشأن الحد الأقصى للخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. ويتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتمكن المراقبة المنتظمة للمحفظة الشركة من إنهاء الحسابات التي تثبت وجود تدهور بشأن مخاطر الائتمان. كما تستخدم الشركة أيضاً درجات التصنيف المحددة من قبل وكالات التصنيف مثل موديز واستاندرد آند بوروز وفيتش وذلك كجزء من عملية التقييم عند النظر في التعرضات الخاصة بالجهات المصنفة.

تقوم الشركة بتخصيص كل تعرض لدرجة مخاطر الائتمان استناداً إلى مختلف البيانات المستخدمة في توقع مخاطر التعثر وتطبيق الأحكام والتقديرات المبينة على الخبرة. تحدد درجات تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل كمية ونوعية تدل على مخاطر التعثر. تتفاوت هذه العوامل بحسب طبيعة التعرضات ونوع الجهة المقترضة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة**ج) درجات مخاطر الائتمان - تنمة**

يتم تحديد درجات تصنيف مخاطر الائتمان، ويتم معيارتها بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل متزايد عند انخفاض مخاطر الائتمان، على سبيل المثال عندما يكون الفرق في مخاطر التعثر بين درجات مخاطر 1 و 2 أقل من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 2 و 3.

يتم تخصيص التعرضات المتعلقة بغير محافظ التجزئة لدرجة مخاطر الائتمان عند الاثبات الأولي على أساس المعلومات المتوفرة عن الجهة المقترضة. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، وقد ينتج عن ذلك نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تتطلب مراقبة التعرضات المتعلقة بغير محافظ التجزئة استخدام البيانات التالية:

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل - مثل القوائم المالية المراجعة، وحسابات الإدارة، والموازنات التقديرية والتوقعات.
- البيانات من وكالات الائتمان المرجعية، والمقالات الصحفية أو التغييرات في درجات التصنيف الخارجية.
- التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للجهة المقترضة أو في أنشطتها التجارية.

د) وضع جدول شروط احتمال التعثر عند السداد

تعتبر درجات تصنيف مخاطر الائتمان المدخل الرئيسي لتحديد شروط احتمال التعثر عن السداد. تقوم الشركة بجمع معلومات الأداء والتعثر المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بها وتحليلها حسب المنتج والجهة المقترضة وأيضاً حسب درجة تصنيف مخاطر الائتمان.

تستخدم الشركة نماذج إحصائية في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وإجراء تقديرات لاحتمال التعثر على مدى العمر المتبقي للأداء المالية والكيفية التي يتوقع أن تتغير بها نتيجة مرور الوقت.

يشتمل التحليل على تحديد ومعايره العلاقة بين التغييرات في نسب التعثر وعوامل الإقتصاد الكلي وتحليل معمقة لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل الخبرة المتعلقة بالاعفاء من السداد) المتعلقة بمخاطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشتمل عوامل الإقتصاد الكلي الأساسية على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والادخارات والتضخم وصافي الإقراض وصافي الدين والمصرفيات الحكومية ومعدلات البطالة.

وبعد الأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بإعداد تصورها لـ «الحالة الأساسية» التي يكون عليها التوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى (أي بشأن إدراج المعلومات المستقبلية)، ومن ثم تستخدم الشركة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها بشأن احتمالات التعثر عن السداد.

هـ) تعريف التعثر عن السداد

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثراً عن السداد عند:

- احتمال عدم قيام الجهة المقترضة بسداد التزاماتها الائتمانية للشركة بالكامل دون قيام الشركة باتخاذ اية إجراءات مثل تسهيل الضمانات (في حالة الاحتفاظ بها)، أو
- تجاوز الجهة المقترضة موعد الاستحقاق لما يزيد عن 90 يوماً لأي التزام ائتماني جوهري تجاه الشركة. تعتبر الحسابات المكشوفة بأنه تم تجاوز موعد استحقاقها عند خرق العميل لأي حد تم اشعار به، أو تم اشعاره بحد يقل عن المبلغ القائم الحالي.

وعند تقييم فيما إذا كانت الجهة المقترضة متعثرة عن السداد، فإن الشركة تنظر في مؤشرات:

- نوعية - مثل خرق للتعهدات.
 - كمية - مثل حالة التأخر عن السداد، وعدم سداد اية التزامات أخرى لنفس الجهة المصدرة إلى الشركة، و
 - تستند على بيانات معدة داخلياً ويتم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- إن المدخلات إلى التقييم فيما إذا كانت الأداة المالية متعثرة عن السداد وأهميتها قد تتفاوت على مدى الزمن لإظهار التغييرات في الظروف.

و) إدراج المعلومات المستقبلية

تقوم الشركة بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمها فيما إذا كانت خسائر الائتمان لأية أداة قد ازدادت بشكل مختلف منذ الاثبات الأولي لها وقياسها لخسائر الائتمان المتوقعة. وبناءً على دراسة مختلف المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بإعداد تصور لـ «الحالة الأساسية» للتوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية المعنية ومجموعة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة**(و) إدراج المعلومات المستقبلية - تنمة**

من السيناريوهات بشأن التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن هذه العملية إعداد سيناريوهين اقتصاديين إضافيين ودراسة الاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

يتم استخدام توقعات الاقتصاد الكلي المتاحة خارجياً من صندوق النقد الدولي لإعداد توقعات الحالة الأساسية. وبالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على توقعات الحالة الأساسية بناءً على تقدير الخبراء. كما تقوم الشركة باستخدام سيناريوهات متعددة ويتم تحديد الاحتمالات بشأن كل سيناريو وفقاً لتقدير الخبراء. وتخضع التعديلات على توقعات الحالة الأساسية للاقتصاد الكلي إلى موافقة لجنة الائتمان بالشركة العربية للاستثمار.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر احتمالاً، وتتفق مع المعلومات المستخدمة من قبل الشركة لأغراض أخرى. وتمثل السيناريوهات الأخرى النتائج أكثر تفاؤلاً والأكثر تشاؤماً. وبشكل دوري، تقوم الشركة بإجراء اختبارات جهد لأكثر الصدمات شدة من أجل معايير تحديدها لأفضل السيناريوهات الأخرى.

قامت الشركة بتحديد وتوثيق المحركات الأساسية لمخاطر الائتمان ومخاطر وخسائر الائتمان لكل محفظة أدوات مالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قامت الشركة بتقدير العلاقة المقدرّة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. تشمل السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في 31 ديسمبر 2018 على مجموعة من المؤشرات الأساسية التالية:

الناتج المحلي الإجمالي

الاستثمارات

الادفارات

التضخم

صافي الإقراض

صافي الدين

المصرفيات الحكومية

معدلات البطالة

ز) الموجودات المالية المعدلة

يمكن تعديل الشروط التعاقدية لفرض ما لأسباب عدة منها تغير الظروف في السوق والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المتوقع للعميل. يجوز التوقف عن إثبات القروض الحالية التي تتم تعديل شروطها، ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض بشأنه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

تقوم الشركة بإعادة التفاوض بشأن القروض الممنوحة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها بـ «نشاطات الاعفاء من السداد» لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر. وطبقاً لسياسة الاعفاء من السداد الخاصة بالشركة، يتم اعفاء العملاء من السداد بشأن القروض على أساس اختياري وذلك في حال تعثر المدين عن سداد دينه أو، في حالة وجود مخاطر عالية للتعثر عن السداد، وجود دليل على قيام المدين ببذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفق الشروط التعاقدية الأصلية وأنه يتوقع بأن يكون المدين قادر على الوفاء بالشروط المعدلة.

تشتمل الشروط المعدلة عادة على تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير موعد سداد العمولة وتعديل الشروط المتعلقة بالتعهدات المتعلقة بالفرض.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الشركة بشأن اعفاء العملاء من السداد، فإن تقدير احتمال التعثر عن السداد يعكس فيما إذا أدى التعديل إلى تحسين أو استعادة قدرة الشركة على تحصيل العمولة وأصل المبلغ وخبرة الشركة السابقة تجاه إعفاءات مماثلة. وكجزء من هذه العملية، تقوم الشركة بتقويم أداء السداد للجهة المقترضة مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتنظر في المؤشرات السلوكية المختلفة.

يعتبر الإعفاء من السداد مؤشراً نوعياً على وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وأن توقع الاعفاء من السداد قد يعتبر دليلاً على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض / متعثرًا. ويجب على العميل إثبات السلوك الجيد للسداد باستمرار على مدى فترة قدرها 12 شهرًا قبل أن يتم اعتبار الأصل المالي ذو مستوى ائتماني منخفض / متعثرًا.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

ج) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل المدخلات الأساسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة المتغيرات التالية:

- احتمال التعثر عن السداد.
 - الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد.
 - التعرض عند التعثر عن السداد.
- يتم استخراج هذه المؤشرات أعلاه عموماً من نماذج إحصائية معدة داخلياً وبيانات تاريخية أخرى، ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية، كما تم تبيانها أعلاه.
- إن تقديرات احتمالات التعثر تعتبر تقديرات بتاريخ معين يتم احتسابها وفق نماذج تصنيف إحصائية ويتم تقويمها باستخدام أدوات تصنيف مرتبطة بمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات.
- تستخدم الشركة (إحتمال التعثر خلال الدورة) طبقاً لوكالات التصنيف الخارجية ويتم إجراء تعديل عوامل الاقتصاد الكلي لتحويل إحتمال التعثر خلال الدورة إلى (إحتمال التعثر خلال نقطة من الزمن).
- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد حجم الخسارة المحتملة في حالة وجود تعثر. تأخذ نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد بعين الاعتبار الهيكل والضمان وعمر المطالبة ومجال عمل الطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي.
- وفيما يتعلق بتقدير الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد كما في 31 ديسمبر 2018، قامت الشركة باستخدام تقدير نظامي للخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد بواقع 60% بشأن التعرض غير المضمون.
- يمثل التعرض عند التعثر عن السداد التعرضات المتوقعة في حالة وقوع التعثر. تقوم الشركة باستخراج «التعرض عند التعثر عن السداد» من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. يمثل التعرض عند التعثر عن السداد لأصل مالي إجمالي القيمة الدفترية له. بالنسبة لالتزامات القروض والضمانات المالية، يشتمل «التعرض عند التعثر عن السداد» على المبلغ المسحوب والمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد والتي يتم تقديرها وفق الملاحظات السابقة والتوقعات المستقبلية.
- إن فترة التعرض تضع حداً للفترة التي يتم على مداها أخذ حالات التعثر المحتملة بعين الاعتبار ومن ثم تؤثر على تحديد حالات التعثر عن السداد المحتملة وقياس خسائر الائتمان المتوقعة (لإسيما بشأن حسابات المرحلة 2 مع خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر).
- وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة كما في 31 ديسمبر 2018، تم استخدام تقدير معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%.
- وشريطة استخدام احتمال التعثر لمدة 12 شهر بالنسبة للموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل جوهري، تقوم الشركة بقياس مخاطر الائتمان المتوقعة بعد الأخذ بالحسبان مخاطر التعثر على مدى الفترة التعاقدية القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للجهة المقترضة) التي تتعرض على مداها لمخاطر الائتمان حتى لو أخذت الشركة بعين الاعتبار فترة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد أقصى فترة تعاقدية إلى التاريخ التي يحق للشركة فيه طلب سداد دفعة مقدّمة أو إنهاء التزام القرض أو الضمان.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 تحليل الجودة الائتمانية

أ) يوضح الجدول أدناه المعلومات المتعلقة بالجودة الائتمانية للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (2018) وسندات الدين المتاحة للبيع (2017). ما لم يظهر خلاف ذلك، بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الظاهرة في الجدول إجمالي القيمة الدفترية. وفيما يتعلق بالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الظاهرة في الجدول المبالغ المتعهد بها أو المضمونة، على التوالي:

31 ديسمبر 2018			
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والمنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر وغير المنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر
			النقدية والودائع لدى البنوك
125,493	-	-	تصنيف من الدرجة الأولى
278,213	-	-	تصنيف دون الدرجة الأولى
628	628	-	منخفضة القيمة بصورة منفردة
404,334	628	-	الإجمالي

31 ديسمبر 2018				
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والمنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر وغير المنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	القروض والسلف إلى العملاء بالتكلفة المطفأة
181,378	-	-	181,378	مخاطر منخفضة - مقبولة
80,268	-	80,268	-	قائمة المراقبة
-	-	-	-	دون المستوى
-	-	-	-	مشكوك فيها
9,065	9,065	-	-	خسارة
270,711	9,065	80,268	181,378	الإجمالي

31 ديسمبر 2018				
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والمنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر وغير المنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	فوائد مستحقة وأصول أخرى
301	-	301	-	قائمة المراقبة
4,941	-	-	4,941	دون المستوى
5,242	-	301	4,941	الإجمالي

3- إدارة المخاطر المالية - تتممة

2-3 تحليل الجودة الائتمانية - تتممة

31 ديسمبر 2018				
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والمنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر وغير المنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	سندات استثمار الديون بالتكلفة المطفأة (2017: محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)
48	-	-	48	مخاطر منخفضة - مقبولة
48	-	-	48	الإجمالي

31 ديسمبر 2018				
الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والمنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر وغير المنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	سندات استثمار الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (2017: متاحة للبيع)
-	-	-	-	مخاطر منخفضة - مقبولة
624,824	-	-	624,824	قائمة المراقبة
-	-	-	-	دون المستوى
-	-	-	-	مشكوك فيها
11,690	11,690	-	-	خسارة
636,514	11,690	-	624,824	الإجمالي

إن مخاطر احتمال التعثر عن سداد قروض غير محافظ التجزئة مبينة أدناه:

مخاطر احتمال التعثر عن سداد قروض غير محافظ التجزئة				
قروض غير محافظ التجزئة - المضمونة		قروض غير محافظ التجزئة - غير المضمونة		31 ديسمبر 2018
إجمالي القيمة الدفترية	خسائر الائتمان المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	خسائر الائتمان المتوقعة	
على مدى 12 شهر	على مدى العمر	على مدى 12 شهر	على مدى العمر	
-	-	-	742,342	0,10 - 0,00
-	-	-	171,596	0,40 - 0,11
-	-	-	3	1,00 - 0,41
6,268	-	74,000	61,419	3,00 - 1,01
-	-	-	231,145	6,00 - 3,01
-	-	-	3,402	11,00 - 6,01
-	-	-	-	17,00 - 11,01
-	-	-	-	25,00 - 17,01
-	-	-	49	50,00 - 25,01
-	-	-	-	0,10 - 0,00
-	-	-	-	+50,01
6,268	-	74,000	1,209,956	الإجمالي

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 تحليل الجودة الائتمانية - تنمة

1-2-3 سياسات رقابة وتقليل المخاطر

من أجل إدارة فعالة لمخاطر الائتمان، يعتمد مجلس الإدارة السياسات التي توضح معايير قبول المخاطر والمنهجية المتعلقة بالمخاطر لوضع حدود للدول والمقترضين / الأطراف الأخرى. وعلاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر تركيز الائتمان، تقوم السياسات بسرد الحدود للقطاعات والمنتجات والمخاطر. فيما يلي مقاييس الرقابة وتقليل المخاطر المحددة:

(أ) الضمانات

تتبع الشركة العديد من السياسات والممارسات لتقليل مخاطر الائتمان. إن الأكثر شيوعاً بين هذه السياسات والممارسات هو الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان.

(ب) ترتيبات المقاصة الرئيسية

كما تقوم الشركة بالحد من التعرض لخسائر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع الأطراف الأخرى التي لديها معاملات جوهرية مع الشركة.

2-2-3 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان للبنود الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. إن الحد الأقصى للتعرض المذكور يظهر قبل أثر التخفيف من خلال استخدام المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات، ولكن بعد خصم أي مخصص انخفاض في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض للمخاطر		
2017	2018	
فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود الممولة:		
447,702	403,417	ودائع ونقد لدى البنوك وأذونات خزنة
228,514	243,043	قروض وسلف للبنوك
45,344	27,669	قروض وسلف لغير البنوك
554,558	627,264	سندات دين استثمارية
6,288	6,064	فوائد مدينة وموجودات أخرى
<u>1,282,406</u>	<u>1,307,457</u>	
فيما يلي مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود غير الممولة:		
التزامات محتملة		
4,031	-	التزامات قروض
13,333	-	التزامات اعتمادات مستندية
17,364	-	
<u>1,299,770</u>	<u>1,307,457</u>	في 31 ديسمبر

يوضح الجدول أعلاه أسوأ الاحتمالات لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة في 31 ديسمبر 2018 و2017 وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات الواردة في قائمة المركز المالي، تم تقويم البنود المذكورة أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

2-3 تحليل الجودة الائتمانية - تنمة

2-2 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى - تنمة

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على حد أدنى من التعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والسلف وسندات الدين بناءً على ما يلي:

- إن 94% من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف مصنفة تحت الموجودات القياسية وفقاً لسياسة الائتمان المعتمدة (31 ديسمبر 2017: 93%);
- إن 97% من الحسابات المكشوفة لدى البنوك ومحفظة القروض والسلف مصنفة لتكون غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها (31 ديسمبر 2017: 96%); و
- ما يقرب من 37% (31 ديسمبر 2017: 22%) من سندات الدين لديها تصنيف ائتماني من الدرجة (أ) على الأقل.

3-2-3 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية

فيما يلي ملخص بمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض في القيمة المتعلقة بها:

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		الإجمالي
			عادية	تحت المراقبة	
31 ديسمبر 2018					
403,417	-	-	-	403,417	ودائع ونقد لدى البنوك وأذونات خزانة
636,562	11,690	-	-	624,872	سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)
قروض وسلف:					
243,043	9,065	-	74,000	159,978	- قروض وسلف للبنوك
27,689	-	-	6,288	21,401	- قروض وسلف لغير البنوك
6,064	-	-	-	6,064	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,316,775	20,755	-	80,288	1,215,732	

الإجمالي	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها	غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها		الإجمالي
			عادية	تحت المراقبة	
31 ديسمبر 2017					
447,702	-	-	-	447,702	ودائع ونقد لدى البنوك وأذونات خزانة
565,084	13,266	-	-	551,818	سندات دين (بما في ذلك المقتناة لغرض المتاجرة)
قروض وسلف:					
230,107	11,805	-	-	218,302	- قروض وسلف للبنوك
63,344	-	-	-	63,344	- قروض وسلف لغير البنوك
6,288	-	-	-	6,288	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,312,525	25,071	-	-	1,287,454	

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-2 تحليل الجودة الائتمانية - تنمة

3-2-3 جودة الائتمان الخاصة بالموجودات المالية - تنمة

بلغ إجمالي مخصص الانخفاض في قيمة الحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 15,971 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2017: 19,592 ألف دولار أمريكي). تم تقديم معلومات إضافية عن مخصص الانخفاض في قيمة الحسابات المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف في الإيضاح رقم (8). بلغ إجمالي مخصص الانخفاض في قيمة سندات الدين كما في 31 ديسمبر 2018 مبلغ 9,262 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2017: 10,478 ألف دولار أمريكي).

3-2-4 تركيز مخاطر الموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

(أ) القطاعات الجغرافية

يوضح الجدول أدناه أهم مخاطر الائتمان الرئيسية للشركة بقيمتها الدفترية، كما هي مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف الأخرى:

الإجمالي	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	الدول العربية الأخرى	دول الخليج	
403,417	7,892	23,014	15	372,496	ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة
254,740	99,000	2,000	26,400	127,340	قروض وسلف
627,300	419,110	79,069	36	129,085	سندات دين
6,064	2,366	331	414	2,953	فوائد مدينة وموجودات أخرى
1,291,521	528,368	104,414	26,865	631,874	في 31 ديسمبر 2018
1,282,454	448,106	42,191	112,945	679,212	في 31 ديسمبر 2017
التعرضات غير الممولة:					
في 31 ديسمبر 2018					
17,364	-	-	17,364	-	في 31 ديسمبر 2017

3-3 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار سوق الأدوات المرتبطة بسعر الفائدة والأسهم في محفظة المتاجرة وتحويل العملات الأجنبية في جميع أنحاء الشركة. ولتحديد وتقويم وقياس وإدارة ومراقبة والتخفيف من مخاطر السوق، توجد هناك سياسات وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات لازمة لذلك.

(أ) مخاطر أسعار الفائدة

يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة بالقدر الذي تؤثر فيه التغيرات في سوق أسعار الفائدة على هوامش الربح وصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم الشركة. يتم استخدام عملية إدارة الموجودات والمطلوبات للشركة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. سوف يتأثر صافي دخل الفوائد نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة بقدر اختلاف هيكل إعادة تسعير الموجودات المرتبطة بفوائد عن تلك الخاصة بالمطلوبات. تهدف الشركة إلى تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات في حين تثبيت مركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل في مستويات أسعار الفائدة.

تستخدم الشركة تحليل الفجوة في أسعار الفائدة لقياس حساسية سعر الفائدة من الأرباح السنوية المستحقة لإعادة تسعير عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات والمشتقات الحساسة لأسعار الفائدة. يستخدم تحليل الفترة المعدلة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السوق - تنمة

(أ) مخاطر أسعار الفائدة - تنمة

لقياس حساسية سعر الفائدة على محفظة الدخل الثابت، يستخدم تحليل قيمة نقطة الأساس لاحتساب التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات وذلك في ضوء تغير نقطة أساس واحدة في أسعار العمولات وتأثيرها على حقوق المساهمين بالشركة.

إن مدير الخزينة هو المسئول الأول عن إدارة مخاطر أسعار الفائدة. يتم تقديم تقارير عن المراكز والمخاطر العامة إلى الإدارة العليا للمراجعة ويتم تعديل المراكز إذا اقتضت الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام بمراجعة حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على الأرباح. يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف إنتاج دخل فوائده قوي ومستقر مع مرور الوقت.

يوضح الجدول التالي الأثر على التغيرات المعقولة في أسعار الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. إن الأثر على الدخل يمثل أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقنتاة لغير أعراض المتاجرة بفائدة عائمة والموجودات والمطلوبات المالية بفائدة ثابتة والتي تم إعادة قياسها إلى القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة بالجدول، فإن صافي الدخل سيتأثر طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مساو في أسعار الفائدة سيكون له أثر مساو ولكن معاكس.

الإجمالي	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه استرليني	
	100 نقطة أساس						
مخاطر أسعار الفائدة							
31 ديسمبر 2018							
الموجودات المالية:							
3,473	-	1,458	141	8	-	1,866	ودائع لدى البنوك وأذونات خزانية
2,554	-	-	-	-	-	2,554	حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف
5,568	-	-	-	-	-	544	سندات دين
11,595	-	1,458	141	8	544	9,444	أثر الموجودات المالية
المطلوبات المالية:							
(11)	-	-	-	(6)	-	(5)	ودائع
(11)	-	-	-	(6)	-	(5)	أثر المطلوبات المالية
11,584	-	1,458	141	2	544	9,439	الأثر على نتائج أعمال الشركة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السوق - تنمة

(أ) مخاطر أسعار الفائدة - تنمة

الإجمالي	جنيه استرليني	ريال بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	
	100 نقطة أساس						
مخاطر أسعار الفائدة 31 ديسمبر 2017							
الموجودات المالية:							
3,963	149	755	69	8	156	2,826	ودائع لدى البنوك وأذونات خزانة
2,743	-	-	-	-	-	2,743	حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف
3,550	-	-	-	-	-	3,550	سندات دين
10,256	149	755	69	8	156	9,119	أثر الموجودات المالية
المطلوبات المالية:							
(3,581)	-	-	(5)	(6)	-	(3,570)	ودائع
(3,581)	-	-	(5)	(6)	-	(3,570)	أثر المطلوبات المالية
6,675	149	755	64	2	156	5,549	الأثر على نتائج أعمال الشركة

(ب) مخاطر الأسهم

تمثل مخاطر الأسهم التغير المحتمل في القيمة الاقتصادية الحالية للأسهم أو مركز مماثل نتيجة للتغيرات في العوامل المرتبطة بمخاطر السوق المعنية. تشمل مخاطر الأسهم على أسهم مسجلة في الدفاتر التجارية والبنكية. تقوم الشركة بقياس مخاطر الأسهم من خلال إعادة التقويم اليومي لمحفظة الأسهم.

يبين الجدول التالي الأثر على الأرباح والخسائر للتغير المفترض بواقع 10% في القيمة العادلة لصناديق الأسهم والاستثمارات:

2017		2018		التغير في أسعار الأسهم/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	تصنيف الأسهم
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على صافي الدخل	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على صافي الدخل		
-	604	10±	160	10±	أسهم مقتناه لغرض المتاجرة
3,572	-	10±	678	10±	أسهم متاحة للبيع
-	-	10±	1,708	10±	صندوق استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
10,784	-	10±	9,085	10±	مساهمات في الأسهم متداولة

لا يمكن بسهولة تحديد حجم مخاطر أسعار الأسهم المقتناة لغرض المتاجرة الناتجة عن المساهمات في الأسهم غير المتداولة المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع. بلغت القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم غير المتداولة المدرجة ضمن حقوق الملكية في نهاية السنة 166 مليون دولار أمريكي (2017: 165,5 مليون دولار أمريكي).

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السوق - تنمة

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية

تمثل مخاطر تحويل العملات الأجنبية مخاطر فقدان قيمة موجودات مسجلة بعملة أجنبية أو زيادة قيمة مطلوبات مسجلة بعملة أجنبية نتيجة لتقلبات أسعار الصرف التي ليست في صالح العملة الرئيسية / عملة إعداد القوائم المالية للشركة. تقوم الشركة بتحديد مخاطر تحويل العملات الأجنبية على مستويين: (أ) مخاطر المعاملات؛ و(ب) المخاطر الهيكلية. تنشأ مخاطر المعاملات عندما تقوم الشركة بتمديد القرض أو تقترض بعملة أجنبية، أي بخلاف عملة إعداد القوائم المالية/ العملة الرئيسية للشركة. تحدث المخاطر الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الصادرة، المسجلة بالعملات الأجنبية. يتم قياس المخاطر الهيكلية لتحويل العملات الأجنبية عن طريق تحديد فجوات العملات بين الموجودات والمطلوبات المصنفة حسب مختلف الأعمار وفقاً لتواريخ استحقاقها، في جميع أنحاء الشركة. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر لكل عملة وبشكل إجمالي لكل من المراكز خلال الليل وخلال اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

يلخص الجدول التالي تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية للشركة كما في 31 ديسمبر 2018. كما يشتمل الجدول على الموجودات والمطلوبات للشركة بالقيمة الدفترية، والمصنفة بحسب العملات الرئيسية.

تركزات مخاطر العملات - الأدوات المالية:

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	
كما في 31 ديسمبر 2018								
403,419	426	129	146,786	44,411	868	3,899	206,900	نقد وودائع لدى البنوك وأذونات خزنة
28,037	15,970	-	975	6,273	-	-	4,819	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
استثمارات في أوراق مالية:								
627,774	511	-	-	-	-	51,596	575,667	- متاحة للبيع
36	36	-	-	-	-	-	-	- مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق
254,740	-	-	-	6,268	-	-	248,472	حسابات مكشوفة لدى البنوك وقروض وسلف
256,880	92,779	-	-	77,729	-	-	86,372	مساهمات في حقوق ملكية
21,013	-	-	-	-	-	-	21,013	ممتلكات وآلات ومعدات واستثمارات عقارية
14,153	-	3	637	6,874	1	51	6,587	موجودات أخرى
1,606,052	109,722	132	148,398	141,555	869	55,546	1,149,830	إجمالي الموجودات المالية
(368,271)	-	(6)	-	(28)	(840)	(57,586)	(309,811)	ودائع
(19,536)	-	(9)	(3,615)	(10,615)	-	(318)	(4,979)	مطلوبات أخرى
(387,807)	-	(15)	(3,615)	(10,643)	(840)	(57,904)	(314,790)	إجمالي المطلوبات المالية
87,022	46,850	-	-	(9,872)	-	2,833	47,211	احتياطي القيمة العادلة
1,305,267	156,572	117	144,783	121,040	29	475	882,251	صافي المراكز المفتوحة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-3 مخاطر السوق - تنمة

(ج) مخاطر تحويل العملات الأجنبية - تنمة

الإجمالي	أخرى	جنيه استرليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	
كما في 31 ديسمبر 2017								
1,628,093	133,393	15,007	80,327	114,014	848	66,665	1,217,839	إجمالي الموجودات المالية
(440,517)	-	(7)	(3,311)	(12,041)	(837)	(60,859)	(363,462)	إجمالي المطلوبات المالية
(37,198)	(30,581)	-	-	4,494	-	(368)	(10,743)	احتياطي القيمة العادلة
1,150,379	102,812	15,000	77,016	106,467	11	5,438	843,634	صافي المراكز المفتوحة

يعتبر الدولار الأمريكي العملة الوظيفية للشركة، وبالتالي لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية المسجلة بالدولار الأمريكي. وقد تم عرض الأرصدة للمعلومية فقط.

4-3 مخاطر السيولة

يتم تصنيف مخاطر السيولة على أنها عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم تطابق الاستحقاقات بين الموجودات والمطلوبات. تشمل مخاطر السيولة على كل من مخاطر سيولة التمويل ومخاطر السيولة في السوق. تقوم إدارة مخاطر السيولة بضمان توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية المتطلبات التمويلية للشركة. ولتقويم وقياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة، توجد هناك سياسات وإجراءات وأنظمة تقنية معلومات لازمة لذلك. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بالشركة بإدارة عملية الحوكمة والرقابة التي تغطي أنشطة إدارة مخاطر السيولة، مما يسهل عملية اتخاذ القرار من خلال إدارة سيولة مطلعة.

تقوم الشركة بقياس مخاطر السيولة قصيرة وطويلة الأجل من خلال منهجية تحليل الفجوة الساكنة. يتضمن هذا التحليل تواريخ استحقاق كافة التدفقات النقدية الواردة في قائمة المركز المالي ضمن أعمار محددة، لتحديد عدم التطابق عبر فترة زمنية على أساس التدفقات النقدية التعاقدية والمتوقعة. توجد حدود فجوات لإدارة الموجودات والمطلوبات من أجل المراقبة الفعالة للسيولة.

لدى الشركة خطة تمويل محتملة لإدارة السيولة في حالة حدوث خلل كبير في مقدرة الشركة على تمويل بعض أو كل أنشطتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. تحتفظ الشركة باستثمارات كافية على شكل موجودات سائلة مثل ودائع بين البنوك وأذونات خزنة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة أيضاً على الموجودات التجارية والأوراق المالية الأخرى لتوفير مصادر إضافية من السيولة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4-1 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعرض الجدول أدناه تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للتواريخ المتوقعة استردادها أو سدادها فيها:

الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	
كما في 31 ديسمبر 2018				
الموجودات				
403,419	-	-	403,419	نقد وودائع لدى البنوك وأذونات خزينة
استثمارات:				
655,847	11,503	602,786	41,558	أوراق مالية
256,880	256,880	-	-	مساهمات في أسهم
254,740	-	111,268	143,472	قروض وسلف
13,083	13,083	-	-	ممتلكات ومعدات
7,930	7,930	-	-	استثمارات عقارية
14,153	7,219	1,461	5,473	موجودات أخرى
1,606,052	296,615	715,515	593,922	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
368,271	-	-	368,271	ودائع
-	-	-	-	أدوات مالية مشتقة
19,536	14,012	-	5,524	مطلوبات أخرى
387,807	14,012	-	373,795	إجمالي المطلوبات
1,218,245	282,603	715,515	220,127	الصافي
-	1,218,245	935,642	220,127	فجوة السيولة المتراكمة

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 مخاطر السيولة - تنمة

3-4-1 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات - تنمة

الإجمالي	بدون تاريخ استحقاق محدد	أكثر من 12 شهر	أقل من 12 شهر	
كما في 31 ديسمبر 2017				
الموجودات				
447,707	-	-	447,707	نقد وودائع لدى البنوك و أدونات خزانة
استثمارات:				
595,580	6,523	556,461	32,596	أوراق مالية
273,304	273,304	-	-	مساهمات في أسهم
273,858	-	190,819	83,039	قروض وسلف
13,620	13,620	-	-	ممتلكات ومعدات
8,110	8,110	-	-	استثمارات عقارية
15,914	416	1,603	13,895	موجودات أخرى
1,628,093	301,973	748,883	577,237	إجمالي الموجودات
المطلوبات				
420,596	-	-	420,596	ودائع
158	-	-	158	أدوات مالية مشتقة
19,762	3,148	9,130	7,484	مطلوبات أخرى
440,516	3,148	9,130	428,238	إجمالي المطلوبات
1,187,577	298,825	739,753	148,999	الصافي
-	1,187,577	888,752	148,999	فجوة السيولة المتراكمة

3-4-2 التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول أدناه التدفقات النقدية المستحقة على الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة وذلك حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي. تمثل المبالغ الموضحة في الجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة:

الإجمالي	12-3 شهراً	1-3 أشهر	
كما في 31 ديسمبر 2018			
المطلوبات			
368,271	104,908	263,363	ودائع
7,027	3,459	3,568	مطلوبات أخرى
375,298	108,367	266,931	إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)
كما في 31 ديسمبر 2017			
المطلوبات			
420,596	102,474	318,122	ودائع
6,839	2,905	3,934	مطلوبات أخرى
427,435	105,379	322,056	إجمالي المطلوبات (حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-4 مخاطر السيولة - تنمة

3-4-2 التدفقات النقدية غير المشتقة - تنمة

إن الموجودات المتاحة للوفاء بكافة المطلوبات ولتغطية التزامات القروض القائمة، تشمل على النقد والودائع لدى البنوك، والمبالغ تحت التحصيل، والقروض والسلف للبنوك، وحسابات العملاء المكشوفة لدى البنوك والقروض والسلف للعملاء. كما أن الشركة قادرة على مواجهة أي تدفقات نقدية صادرة غير متوقعة من خلال بيع الأوراق المالية، أو توفير مصادر تمويل إضافية.

3-4-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه استحقاق الشركة للتدفقات النقدية المتعاقد عليها للمشتقات:

الإجمالي	5-1 سنوات	12-3 شهراً	3-1 أشهر	لغاية شهر واحد	
كما في 31 ديسمبر 2018					
مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة					
مشتقات عملات أجنبية:					
22,735	-	-	17,096	5,639	تدفقات نقدية صادرة
22,737	-	-	17,097	5,640	تدفقات نقدية واردة
22,735	-	-	17,096	5,639	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
22,737	-	-	17,097	5,640	إجمالي التدفقات النقدية الواردة
كما في 31 ديسمبر 2017					
مشتقات مقتناه لغرض المتاجرة					
مشتقات عملات أجنبية:					
39,595	-	-	5,648	33,947	تدفقات نقدية صادرة
39,439	-	-	5,607	33,832	تدفقات نقدية واردة
39,595	-	-	5,648	33,947	إجمالي التدفقات النقدية الصادرة
39,439	-	-	5,607	33,832	إجمالي التدفقات النقدية الواردة

3-4-4 التزامات القروض والضمانات المالية والقبولات والبنود الأخرى غير الواردة في قائمة المركز المالي

تشتمل التعهدات المتعلقة بالائتمان على تعهدات لمنح الائتمان، واعتمادات مستندية وضمانات احتياطية تم إعدادها لتلبية متطلبات عملاء الشركة.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

4-3 مخاطر السيولة - تنمة

4-4-3 التزامات القروض والضمانات المالية والقبولات والبنود الأخرى غير الواردة في قائمة المركز المالي

- تنمة

كانت شروط استحقاق التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان كما في 31 ديسمبر على النحو التالي:

الإجمالي	1 - 5 سنوات	أقل من سنة	
31 ديسمبر 2018			
-	-	-	التزامات قروض
-	-	-	ضمانات وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
-	-	-	الإجمالي
31 ديسمبر 2017			
4,031	-	4,031	التزامات قروض
13,333	13,333	-	ضمانات، وقبولات وتسهيلات مالية أخرى
17,364	13,333	4,031	الإجمالي

أ. تم إظهار الاستحقاقات أعلاه على أساس تواريخ تجديد الأسعار التعاقدية أو الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

ب. تمثل التعهدات لمنح الائتمان التعهدات التعاقدية لمنح قروض وسلف متجدده. يوجد للتعهدات بوجه عام تواريخ انتهاء محددة أو بنود فسخ أخرى، وتتطلب عادة دفع أتعاب. وحيث أن التعهدات يمكن أن تنتهي بدون استخدامها، فإن إجمالي مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

ج. تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات الاحتياطية الشركة بتسديد الالتزامات نيابة عن العملاء في حالة إخفاق العميل عن السداد وفقاً لشروط العقد. وقد يكون للاعتمادات المستندية مخاطر سوقية إذا صدرت أو تم تمديدتها على أساس سعر فائدة ثابت.

د. يوجد على الشركة التزامات استثمارية بمبلغ 28,5 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 86 مليون دولار أمريكي)

3-5 اختبار الجهد

يشير اختبار الجهد إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقييم تعرض مؤسسة مالية أو النظام بأكمله إلى أحداث استثنائية ولكن معقولة. يعتبر اختبار الجهد أداة هامة لإدارة المخاطر يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية كجزء من إدارة المخاطر الداخلية. يقوم اختبار الجهد بتنبيه الإدارة إلى وجود نتائج غير متوقعة سلبية تتعلق بالعديد من المخاطر وتوفر مؤشراً إلى حجم رأس المال الضروري لتحمل الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. وعلاوة على ذلك، يعتبر اختبار الجهد أداة تكمل منهجيات وتدابير إدارة المخاطر الأخرى.

تبنت الشركة منهجية تحليل الحساسية بشأن اختبار الجهد نظراً لبساطته وقامت بتوحيد اختبارات الحساسية المختلفة إلى اختبار الجهد ذو العوامل المتعددة.

يغطي إطار اختبار الجهد مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة ويحتوي على ثلاثة مستويات من الصدمات تحت كل سيناريو. يتم تحديد هذه المستويات الثلاثة من الصدمات على أنها (1) منخفضة، (2) ومتوسطة، (3) ومرتفعة. يعكس هذا التصنيف شدة الصدمات وحجم تأثيرها.

3-6 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(أ) الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم المتاجرة بها في سوق نشط، فإن تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يتم على أساس أسعار السوق المتداولة وأسعار عروض التجار. ويتضمن ذلك أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة**3-6 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة****(أ) الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة - تنمة**

المتداولة في أسواق المال الرئيسية (مثل فايننشال تايمز للأوراق المالية وسوق نيويورك المالي) وأسعار الوسطاء مثل «بلوم بيرغ» و «رويترز».

تعتبر الأداة المالية متداولة في سوق نشط إذا كانت الأسعار المتداولة متوفرة بسهولة وبشكل منتظم من عمليات التبادل أو التجار أو الوسطاء أو مجموعة صناعات أو خدمات التسعير أو وكالات التصنيف النظامية وهذه الأسعار تمثل معاملات السوق الفعلية والمتكررة بشكل منتظم والتي تتم وفق شروط تعامل عادل. وفي حالة عدم الوفاء بالشروط المذكورة أعلاه، فإن السوق يعتبر سوق غير نشط. تتمثل المؤشرات على أن السوق غير نشط في وجود فرق كبير بين سعر العرض والطلب أو زيادة جوهرية في الفرق بين سعر العرض والطلب أو هناك عدد قليل من العمليات التي تمت مؤخرًا. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد القيمة العادلة باستخدام طرق التقويم، وبموجب طرق التقويم هذه، يتم تقدير القيمة العادلة من خلال بيانات قابلة للملاحظة فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام طرق لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أو أي طرق تقويم أخرى.

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المالية، التي تمت خارج الأسواق النظامية، باستخدام طرق التقويم المعترف بها بشكل عام في الأسواق المالية مثل طرق القيمة الحالية. إن القيمة العادلة لعقود الصرف الأجنبي الآجلة تعتمد بشكل عام على أسعار الصرف الحالية لعقود الصرف الآجلة.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (7) التسلسل الهرمي لطرق التقويم بناءً على ما إذا كانت المدخلات المستخدمة في طرق التقويم قابلة للملاحظة أم لا. إن المدخلات القابلة للملاحظة تعكس بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، بينما تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة افتراضات الشركة في السوق. نتج عن هذين النوعين من المدخلات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الآتي:

- **المستوى 1** - أسعار متداولة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم الشركات المتداولة وأدوات الدين المتداولة في أسواق المال.
- **المستوى 2** - مدخلات عدا ذات الأسعار المتداولة والمتضمنة في المستوى 1 والقابلة للملاحظة بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، سواء كانت بشكل مباشر (كالأسعار) أو بشكل غير مباشر (مشتقة من الأسعار). يتضمن هذا المستوى غالبية عقود المشتقات المالية التي تتم خارج الأسواق النظامية، والقروض المتداولة والديون المركبة المصدر. إن مصادر مؤشرات المدخلات مثل منحنى عائد ليبور أو مخاطر ائتمان الأطراف الأخرى هي بلوم بيرغ ورويترز.
- **المستوى 3** - مدخلات لموجودات أو مطلوبات لا تعتمد على بيانات قابلة للملاحظة في السوق (مدخلات غير قابلة للملاحظة). يتضمن هذا المستوى استثمارات في أسهم وأدوات دين ذات عناصر جوهرية غير قابلة للملاحظة. يتطلب هذا المستوى استخدام بيانات مالية قابلة للملاحظة، عند توفرها. تأخذ الشركة بعين الاعتبار أسعار السوق المناسبة والقابلة للملاحظة في تقويمها، حيثما كان ذلك ممكنًا.

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-6 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - تنمة

الموجودات والمطلوبات التي تم قياسها بالقيمة العادلة

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
31 ديسمبر 2018				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:				
7,875	-	-	7,875	- أدوات حقوق ملكية
20,162	20,162	-	-	- صناديق استثمارية
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:				
510	-	-	510	- أدوات حقوق ملكية
627,264	-	2,440	624,824	- سندات دين
256,880	166,029	-	90,851	- مساهمات في أسهم
912,691	186,191	2,440	724,060	إجمالي الموجودات
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:				
2	-	2	-	- أدوات مالية مشتقة
2	-	2	-	إجمالي المطلوبات

الإجمالي	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
31 ديسمبر 2017				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:				
6,042	-	-	6,042	- أدوات حقوق ملكية
موجودات مالية متاحة للبيع:				
5,305	-	-	5,305	- أدوات حقوق ملكية
548,269	-	-	548,269	- سندات دين
29,626	29,626	-	-	- صناديق استثمارية
273,304	165,468	-	107,836	- مساهمات في أسهم
862,546	195,094	-	667,452	إجمالي الموجودات
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
158	-	158	-	- أدوات مالية مشتقة
158	-	158	-	إجمالي المطلوبات

3- إدارة المخاطر المالية - تنمة

3-6 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية - تنمة

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - تنمة

لم تكن هناك أي تحويلات بين مستويات القيمة العادلة خلال السنة.

تسوية قياسات القيمة العادلة للمستوى الثالث للأدوات المالية

قامت الشركة بتصنيف أسهم حقوق الملكية غير المتداولة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

فيما يلي ملخص بتسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية للمساهمات في الأسهم غير المتداولة بما في ذلك الحركات:

2017	2018	
155,861	165,468	1 يناير
-	4,318	إضافات
(5,068)	-	مشطوبات
14,675	(3,757)	إجمالي الأرباح و(الخسائر) المثبتة في الدخل الشامل الآخر
165,468	166,029	31 ديسمبر

(ج) الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

في 31 ديسمبر 2018، تم تحديد القيمة العادلة لأدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة وقدرها لا شيء دولار أمريكي (31 ديسمبر 2017: 3,50 مليون دولار أمريكي)، بمبلغ لا شيء دولار أمريكي (31 ديسمبر 2017: 3,49 مليون دولار أمريكي). إن القيمة العادلة المقدره للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى للشركة بما في ذلك القروض والسلف لا تختلف كثيراً عن قيمتها الدفترية. إن هذه المبالغ مؤهلة للإفصاح عنها ضمن المستوى 2 من الجدول أعلاه.

3-7 إدارة رأس المال

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال، والذي يتعدى مفهوم «حقوق الملكية»، هي:

- ضمان مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية بحيث يمكنها من استمرار توفير عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف الأخرى؛ و
- الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمال الشركة.

4- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية المقبلة. يتم تقويم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بناءً على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، منها توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف السائدة.

خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 عبر كافة فئات الموجودات المالية يتطلب إبداء الأحكام، وعلى وجه الخصوص تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقويم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تستمد هذه التقديرات من خلال العديد من العوامل وقد تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للشركة مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بشأن اختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. وتتضمن بنود نماذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر أحكاماً وتقديرات محاسبية ما يلي:

- طريقة التصنيف الائتماني الداخلي للشركة والتي تقوم بتخصيص احتمالية التعثر عن السداد إلى الفئات الفردية.
- معايير الشركة لتقويم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ومن ثم يجب قياس المخصصات لقاء الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر والتقويم النوعي.

4- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية - تنمة

خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية - تنمة

- تقسيم الموجودات المالية عند تقويم خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس جماعي.
- إعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك الصيغ المختلفة واختيار المدخلات.
- تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيمة الضمانات والأثر على احتمال التعثر عن السداد والتعرض عند التعثر عن السداد ونسبة الخسائر عند التعثر عن السداد.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية ومدى ترجيح احتماليتها وذلك لاستخراج المدخلات الاقتصادية إلى نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بتقويم مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وأنها على قناعة بأنه يوجد لدى الشركة الموارد الكافية للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. إضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بتقويم الامتثال مع كافة الأنظمة المعمول بها، ونتائج أي دعاوى منظورة، ولا علم لديها بأية حالات عدم تأكد جوهرية حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. عليه، يتم الاستمرار في إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

5- النقد والودائع لدى البنوك

يتكون النقد والودائع لدى البنوك كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
		نقدية وشبه نقدية
13,621	15,499	نقد في الصندوق ولدى البنوك
357,829	205,319	ودائع لدى البنوك فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل
23,487	77,394	اذونات خزانة تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشراء
394,937	298,212	نقد وما في حكمه
797	36,815	ودائع لدى البنوك فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر
51,973	68,446	اذونات خزانة فترة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر
-	(54)	ناقصاً: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
447,707	403,419	الإجمالي

6- الاستثمارات

تتكون الاستثمارات في الأوراق المالية كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
أ) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		
6,043	7,875	أدوات حقوق ملكية
-	20,162	صناديق استثمارية
6,043	28,037	الإجمالي
ب) أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
سندات دين		
19,884	20,217	+ أ أ وحتى - أ أ
98,404	214,498	+ أ وحتى - أ
289,387	330,824	+ ب ب ب وحتى - ب ب ب
80,882	14,938	+ ب ب وحتى - ب ب
59,711	44,347	+ ب وحتى - ب
13,266	11,690	غير مقيمة
561,534	636,514	
29,625	-	استثمار في الصناديق
6,755	510	أدوات حقوق ملكية
(11,926)	(9,250)	ناقصا: مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة
585,988	627,774	الأجمالي
ج) أوراق مالية مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق		
سندات دين		
3,549	48	
-	(12)	ناقصًا: الانخفاض في القيمة (المرحلة 1)
3,549	36	الإجمالي
595,580	655,847	إجمالي الاستثمارات

الاستثمارات في الأوراق المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في 1 يناير 2018، قامت الشركة بتخصيص بعض الاستثمارات الظاهرة في الجدول التالي كأدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة 510 ألف دولار أمريكي (2017: مبلغ 482 ألف دولار أمريكي). وفي 2017، تم تصنيف هذه الاستثمارات كمتاحة للبيع. وقد تم هذا التخصيص بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لأنه من المتوقع أن يتم الاحتفاظ بالاستثمارات على المدى الطويل لأغراض استراتيجية.

لم يتم التصرف في أي من هذه الاستثمارات الاستراتيجية خلال عام 2018، ولم تكن هناك تحويلات لأي مكاسب أو خسارة متراكمة ضمن حقوق الملكية المتعلقة بهذه الاستثمارات.

6- الاستثمارات - تنمة

فيما يلي ملخصاً بحركة الاستثمارات في الأوراق المالية:

الإجمالي		التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
2017	2018				
586,087	595,580	3,549	585,988	6,043	في 1 يناير
-	-	-	(34,450)	34,450	إعادة تصنيف بسبب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي 9
586,087	595,580	3,549	551,538	40,493	في 1 يناير
5,773	(910)	-	(862)	(48)	فروقات تحويل عملات أجنبية
237,493	285,095	-	237,349	47,746	إضافات
(239,741)	(203,375)	(3,501)	(140,528)	(59,346)	استيعادات (بيع واستحقاق واسترداد)
4,978	(20,543)	(12)	(19,723)	(808)	تغير في القيمة العادلة
(10)					إطفاء خصم
1,000	-	-	-	-	عكس قيد مخصص
595,580	655,847	36	627,774	28,037	في 31 ديسمبر

إن الاستثمارات في سندات الدين وقدرها 116,620 ألف دولار أمريكي (2017: 112,879 ألف دولار أمريكي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء مع بنوك ومؤسسات مالية.

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم

تتكون الاستثمارات في المساهمات في الأسهم كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
107,836	90,851	مدرجة
165,468	166,029	غير مدرجة
273,304	256,880	الإجمالي

نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	2018
الدولة / المشروع			
المملكة المغربية			
33.00	1,149		شركة رياض السوالم
5.74	7,669	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار المالي
40.00	12,281		شركة أسما كلوب بلس
	21,099		
المملكة العربية السعودية			
15.00	16,050		شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
9.94	3,220		الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة
11.11	27,552		شركة بداية لتمويل المنازل
0.18	30,907	مدرجة	مجموعة سامبا المالية
	77,729		
جمهورية السودان			
6.99	6,454		شركة سكر كنانة
2.18	2,795	مدرجة	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)
20.80	997	مدرجة	بنك الاستثمار المالي
16.40	2,524		شركة أسمنت بربر
30.00	4,588		الشركة العربية للإجارة المحدودة
	17,358		
جمهورية مصر العربية			
13.62	10,772		الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة
10.00	37,987		الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين
10.00	4,353		الشركة الدولية للتأجير التمويلي
	53,112		

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تنمة

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تنمة

2018 - تنمة

نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	الدولة / المشروع
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
4.18	5,395		بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر
25.00	11,373		الشركة العربية للإيجار المالي
	16,768		
المملكة الأردنية الهاشمية			
10.25	27,734	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
8.36	3,619	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق
	31,353		
مملكة البحرين			
0.42	5,375	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
دولة قطر			
15.00	9,599		بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر)
سلطنة عمان			
18.79	11,755	مدرجة	شركة تأجير للتمويل
			الشركات العربية المشتركة
1.67	3,713		الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
0.44	5,010		برنامج تمويل التجارة العربية
1.10	4,009		الشركة العربية للتعيين
	12,732		
	256,880		

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تنمة

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تنمة

نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	2017
الدولة / المشروع			
المملكة المغربية			
33.0	198		شركة رياض السوالم
5.7	6,993	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار المالي
40.0	8,555		شركة أسما كلوب بلس
	<u>15,746</u>		
المملكة العربية السعودية			
15.0	16,000		شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
9.9	3,975		الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة
11.1	24,914		شركة بداية لتمويل المنازل
0.18	23,131	مدرجة	مجموعة سامبا المالية
	<u>68,020</u>		
جمهورية السودان			
7.0	14,696		شركة سكر كنانة
2.2	11,800	مدرجة	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة (سوداتل)
20.8	4,967	مدرجة	بنك الاستثمار المالي
16.4	16,397		شركة أسمنت بربر
30	6,235		الشركة العربية للإجارة المحدودة
	<u>54,095</u>		
جمهورية مصر العربية			
13.7	12,126		الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة
10.0	27,630		الشركة المصرية للبروبلين والبولي بروبيلين
10.0	3,127		الشركة الدولية للتأجير التمويلي
	<u>42,883</u>		

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تنمة

7-1 القيمة العادلة للمساهمات في الأسهم - تنمة

2017 - تنمة

نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	الأسهم المدرجة	الدولة / المشروع
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
4.2	3,171		بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر
25.0	10,694		الشركة العربية للإيجار المالي
	13,865		
المملكة الأردنية الهاشمية			
10.3	37,949	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
8.4	4,452	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق
	42,401		
مملكة البحرين			
0.4	3,821	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
دولة قطر			
15.0	8,700		بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر)
سلطنة عمان			
18.8	14,723	مدرجة	شركة تاجير للتمويل
			الشركات العربية المشتركة
1.7	3,559		الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
0.4	3,335		برنامج تمويل التجارة العربية
1.1	2,156		الشركة العربية للتعدين
	9,050		
	273,304		الإجمالي

7 - الاستثمارات في المساهمات في الأسهم - تنمة

7-2 ربح بيع المساهمات في الأسهم

ربح بيع المساهمات في الأسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لا شيء دولار أمريكي (2017: 7,057 ألف دولار أمريكي) يتكون من التالي:

2017	
7,057	الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات - المملكة العربية السعودية
7,057	الإجمالي

8- القروض والسلف

تتكون القروض والسلف كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
293,450	270,711	قروض وسلف (1.8)
293,450	270,711	إجمالي القروض والسلف (2.8)
(19,592)	(15,971)	مخصص انخفاض في قيمة قروض وسلف
273,858	254,740	قروض وسلف، صاف

8-1 الجدول التالي يظهر التسويات من الأرصدة الأفتتاحية وحتى النهائية للقيمة الدفترية الإجمالية للقروض والسلف

31 ديسمبر 2018					
2017	الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ومنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر وغير منخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	القروض والسلف بالتكلفة المطفأة
268,997	293,450	11,805	91,374	190,271	الرصيد في 1 يناير
139,969	115,000	-	15,000	100,000	القروض المصروفة خلال السنة
(116,441)	(137,938)	(2,739)	(26,106)	(190,093)	القروض المستردة
925	199	(1)	-	200	حركات أخرى
293,450	270,711	9,065	80,268	181,378	الرصيد في 31 ديسمبر

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، استردت الشركة المبلغ الأساسي البالغ 2,195 ألف دولار أمريكي (2017: 1,865 ألف دولار أمريكي) هذه المبالغ متعلقة بالتسهيلات التي تم شطبها طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في عام 2014.

8- القروض والسلف - تنمة

2-8 يوضح الجدول التالي التسويات من الرصيد الافتتاحي إلى الرصيد النهائي لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

31 ديسمبر 2018					
2017	الإجمالي	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر ومنخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر وغير منخفضة القيمة الائتمانية	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر	القروض والسلف بالتكلفة المطفأة
21,124	18,021	11,805	25	6,191	الرصيد في 1 يناير
			212	(212)	محول إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدالعمر وغير منخفضة القيمة الائتمانية
1,150	1,039	-	602	437	صافي إعادة قياس مخصص الخسارة
-	(350)	(1)		(349)	تسوية تحويل عملات
(2,682)	(2,739)	(2,739)	-	-	استرداد مبالغ مجنب مخصص لها سابقاً
19,592	15,971	9,065	839	6,067	الرصيد في 31 ديسمبر
11,805	9,065				مخصص انخفاض محدد
7,787	6,906				خسائر إئتمان متوقعة/مخصص انخفاض عام
19,592	15,971				

9- الموجودات الأخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
12,473	11,236	إيرادات مستحقة
3,441	2,917	مدينون آخرون
15,914	14,153	الإجمالي

10- الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

10-1 الممتلكات والمعدات:

تتكون الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر من الآتي:

الإجمالي		الأثاث والمعدات	المباني ومعداتنا	الأراضي	
2017	2018				
التكلفة:					
40,706	40,785	14,151	19,424	7,210	في 1 يناير
(206)	(237)	-	-	(237)	إنخفاض
285	264	242	22	-	إضافات خلال السنة
-	(17)	(17)	-	-	استبعادات خلال السنة
<u>40,785</u>	<u>40,795</u>	<u>14,376</u>	<u>19,446</u>	<u>6,973</u>	في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم:					
26,581	27,165	13,145	14,020	-	في 1 يناير
584	563	321	242	-	محمل للسنة
-	(16)	(16)	-	-	المتعلق بالاستبعادات
<u>27,165</u>	<u>27,712</u>	<u>13,450</u>	<u>14,262</u>	<u>-</u>	في 31 ديسمبر
صافي القيمة الدفترية:					
	13,083	926	5,184	6,973	في 31 ديسمبر 2018
<u>13,620</u>		<u>1,006</u>	<u>5,404</u>	<u>7,210</u>	في 31 ديسمبر 2017

10-2 الاستثمارات العقارية:

تتكون الاستثمارات العقارية، بالصافي كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
التكلفة		
33,425	33,826	في 1 يناير
<u>401</u>	<u>25</u>	إضافات خلال السنة
<u>33,826</u>	<u>33,851</u>	في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم:		
25,540	25,716	في 1 يناير
<u>176</u>	<u>205</u>	محمل للسنة
<u>25,716</u>	<u>25,921</u>	في 31 ديسمبر
<u>8,110</u>	<u>7,930</u>	صافي القيمة الدفترية

تبلغ القيمة العادلة للاستثمارات العقارية 14.8 مليون دولار أمريكي تقريباً كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 19 مليون دولار أمريكي).

11- الودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
296,535	288,540	ودائع للبنوك
124,061	79,731	ودائع لغير البنوك
420,596	368,271	الإجمالي

تشتمل الودائع أعلاه على وداائع بموجب اتفاقيات إعادة شراء بلغت قيمتها الدفترية 104.3 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 101.9 مليون دولار أمريكي).

12- الأدوات المالية المشتقة

خلال دورة أعمالها العادية، تقوم الشركة بإجراء أنواع متعددة من المعاملات تتضمن أدوات مالية مشتقة. يظهر الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية (الموجودات) والقيمة العادلة السالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع المبالغ الإسمية. تشير المبالغ الإسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعكس مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2018			
القيمة العادلة المطلوبات	القيمة العادلة الموجودات	مبلغ العقد/ المبلغ الإسمي	
			مشتقات مقنتاة لغرض المتاجرة
			مشتقات تحويل عملات أجنبية:
-	2	45,472	مقايضات عملات
-	2		
31 ديسمبر 2017			
القيمة العادلة المطلوبات	القيمة العادلة الموجودات	مبلغ العقد/ المبلغ الإسمي	
			مشتقات مقنتاة لغرض المتاجرة
			مشتقات تحويل عملات أجنبية:
158	2	79,034	مقايضات عملات
158	2		

13- المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017	2018	
5,910	5,628	دائنون ومصاريف مستحقة الدفع
2,707	2,208	إيرادات مؤجلة
10,217	10,303	منافع موظفين (انظر الجدول أدناه)
928	1,397	فوائد مستحقة
<u>19,762</u>	<u>19,536</u>	الإجمالي

تتكون منافع الموظفين كما في 31 ديسمبر من الآتي:

الإجمالي		مخصص الإجازات	مخصص مكافأة نهاية الخدمة	برامج ادخار الموظفين	
2017	2018				
9,637	10,217	1,086	8,054	1,077	في 1 يناير
1,769	1,984	762	1,121	101	إضافات للسنة
(1,259)	(1,818)	(602)	(1,174)	(42)	مخصصات مستخدمة
70	65	-	-	65	مساهمة الموظفين الى برامج الادخار
-	5	-	5	-	الخسائر الأكتورية المحملة على الدخل الشامل الأخر
-	(150)	(150)	-	-	حركات اخرى
<u>10,217</u>	<u>10,303</u>	<u>1,096</u>	<u>8,006</u>	<u>1,201</u>	في 31 ديسمبر

المبالغ الظاهره في قائمة المركز المالي تتكون مما يلي:

2017	2018	
8,054	7,962	القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة
8,054	7,962	صافي التزامات منافع الموظفين في قائمة المركز المالي

13- المطلوبات الأخرى - تنمة

الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة في التقييم الأكتواري كما يلي :

2017	2018	
3.30 %	4.15 %	معدل الخصم
4 %	4 %	معدل زيادة الرواتب (قصير الأجل)
3.30 %	4.15 %	معدل زيادة الرواتب (طويل الأجل)
0.75-0.15	0.75-0.15	معدل الوفيات وفقا لمنظمة الصحة العالمية - السعودية
ضعيف	ضعيف	معدل دوران الموظفين

معلومات الحساسية

تم احتساب القيمة الحالية لمطلوبات المنافع المحددة الصافية على أساس افتراضات اكتوارية معينة. في حالة تغير أي من الافتراضات الرئيسية بمقدار يُحتمل مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى دون تغيير، فإن القيمة الحالية للمنافع المحددة ستتغير على النحو التالي:

2017	2018	
8,050	7,742	معدل الخصم +0.5 %
8,516	8,195	معدل الخصم -0.5 %
8,900	8,778	معدل زيادة الرواتب (طويل الأجل)+0.5 %
8,634	8,509	معدل زيادة الرواتب (طويل الأجل)-0.5 %

كان التغير في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة على النحو التالي:

2017	2018	
7,627	8,054	في 1 يناير
948	1,121	صافي المصاريف الدورية المعترف بها في قائمة الدخل
(521)	(1,174)	المدفوعات المدفوعة للموظفين المستقيلين
-	5	إعادة قياس التزام المنافع المحددة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19
8,054	8,006	في 31 ديسمبر

14- رأس المال

14-1 المدفوع به والمدفوع

يتكون رأس المال، بقيمة اسمية قدرها 1,000 دولار أمريكي للسهم، كما في 31 ديسمبر من الآتي:

2017		2018		
المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	
1,200,000	1,200,000	1,200,000	1,200,000	مدفوع به
800,000	800,000	800,000	800,000	مدفوع بالكامل

بتاريخ 8 يونيو 2013، صادقت الجمعية العمومية غير العادية على زيادة رأس المال المدفوع به من 800 مليون دولار أمريكي إلى 1.2 مليار دولار أمريكي وزيادة رأس المال المدفوع من 700 مليون دولار أمريكي إلى 1,050 مليون دولار أمريكي، وذلك من خلال رسملة 175 مليون دولار أمريكي من الأرباح المبقاة خلال الخمس سنوات المقبلة، وسداد الدول الأعضاء على خمس أقساط سنوية تبدأ في 1 أبريل 2014 (انظر إيضاح 14-2).

إن ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2017	2018	نسبة الملكية (%)	
125,422	125,422	15.68	المملكة العربية السعودية
125,422	125,422	15.68	دولة الكويت
125,422	125,422	15.68	دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)
83,871	83,871	10.48	جمهورية العراق
65,543	65,543	8.19	دولة قطر
55,743	55,743	6.97	جمهورية مصر العربية
55,743	55,743	6.97	الجمهورية العربية السورية
55,743	55,743	6.97	دولة ليبيا
21,421	21,421	2.68	جمهورية السودان
13,679	13,679	1.71	مملكة البحرين
13,679	13,679	1.71	الجمهورية التونسية
13,679	13,679	1.71	المملكة المغربية
13,679	13,679	1.71	سلطنة عمان
12,899	12,899	1.61	الجمهورية اللبنانية
12,899	12,899	1.61	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
2,578	2,578	0.32	المملكة الأردنية الهاشمية
2,578	2,578	0.32	الجمهورية اليمنية
800,000	800,000	100.00	الإجمالي

14- رأس المال - تنمة

2-14 المساهمة في زيادة رأس المال

فيما يلي بيان بالمساهمة في زيادة رأس المال كما في 31 ديسمبر:

2017	2018	نسبة الملكية (%)	
16,464	27,440	15.68	المملكة العربية السعودية
21,952	27,440	15.68	دولة الكويت
-	-	15.68	دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي)
14,672	18,340	10.48	جمهورية العراق
11,466	14,332	8.19	دولة قطر
9,758	12,198	6.97	جمهورية مصر العربية
-	-	6.97	الجمهورية العربية السورية
2,439	2,440	6.97	دولة ليبيا
3,752	4,690	2.68	جمهورية السودان
2,394	2,992	1.71	مملكة البحرين
2,394	2,992	1.71	الجمهورية التونسية
2,394	2,992	1.71	المملكة المغربية
1,197	1,197	1.71	سلطنة عمان
2,254	2,818	1.61	الجمهورية اللبنانية
2,255	2,818	1.61	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
448	560	0.32	المملكة الأردنية الهاشمية
-	-	0.32	الجمهورية اليمنية
93,839	123,249	100.00	الإجمالي

15- الاحتياطي النظامي

وفقاً لعقد تأسيس الشركة، يتم تحويل 10% من صافي الدخل سنوياً إلى الاحتياطي النظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

2017	2018	
		حركة الاحتياطي النظامي:
102,001	105,795	الرصيد في بداية السنة
3,794	4,178	إضافات خلال السنة
105,795	109,973	الرصيد في نهاية السنة

16- الاحتياطي العام

خلال عام 2016، ووفقاً لقرار الجمعية العمومية رقم 56 بتاريخ 4 يونيو 2016، قررت الجمعية العمومية تحويل مبلغ وقدره 22,799 ألف دولار أمريكي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. يمكن فقط استخدام الاحتياطي العام من خلال قرار من مجلس الإدارة.

17- احتياطي القيمة العادلة

فيما يلي ملخص بحركة احتياطي القيمة العادلة خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2017	2018	
		المساهمات في الأسهم:
36,522	30,285	الرصيد في بداية السنة
-	(80,999)	تأثير تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي 9
<u>(6,237)</u>	<u>(20,742)</u>	التغير في القيمة العادلة
<u>30,285</u>	<u>(71,456)</u>	الرصيد في نهاية السنة
		الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر / المتاحة للبيع:
1,641	6,913	الرصيد في بداية السنة
-	(2,281)	أثر تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي 9
<u>5,272</u>	<u>(20,193)</u>	التغير في القيمة العادلة
<u>6,913</u>	<u>(15,561)</u>	الرصيد في نهاية السنة
		منافع الموظفين معيار المحاسبة الدولي 19
-	-	الرصيد في بداية السنة
-	(5)	التغير في القيمة العادلة
-	(5)	الرصيد في نهاية السنة
<u>37,198</u>	<u>(87,022)</u>	إجمالي احتياطي القيمة العادلة

18- صافي الأتعاب والعمولات

2017	2018	
736	733	قروض
30	8	تمويل تجاري
414	252	معاملات بنكية إسلامية
<u>(1)</u>	<u>(17)</u>	أخرى
<u>1,179</u>	<u>976</u>	صافي الأتعاب والعمولات

19- صافي ربح (خسارة) الأوراق المالية

2017	2018	
(1,490)	2,298	أسهم شركات
460	790	سندات دين
753	1,448	وحدة صناديق ائتمانية
(277)	4,536	الإجمالي

20- الإيرادات الأخرى، صافي

2017	2018	
2,110	3,281	قروض مستردة تم شطبها مسبقاً
250	477	مكافآت وبدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة
1,393	(185)	أخرى
3,753	3,573	الإجمالي

21- المصاريف العمومية والإدارية

2017	2018	
11,944	12,291	رواتب وما في حكمها
1,466	1,265	أتعاب مهنية واستشارية
760	622	مصاريف مجلس الإدارة
3,519	3,741	أخرى
17,689	17,919	الإجمالي

22- عكس (مخصص) الانخفاض بالقيمة

2017	2018	
(777)	(546)	أوراق مالية
1,532	2,739	قروض وسلف (تم عكسها)/محملة، صافي (إيضاح 8)
755	2,193	الإجمالي

23- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

لم يكن لدى الشركة خلال دورة أعمالها العادية معاملات مع جهات ذات علاقة، فيما عدا مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية.

1. فيما يلي بياناً بالأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر:

2017	2018	
		موظفو الإدارة التنفيذية:
2,340	2,886	مكافأة نهاية الخدمة

2. فيما يلي بيان إجمالي التعويضات المستحقة و (أو) المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

2017	2018	
760	622	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
450	450	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
672	783	رواتب ومنافع موظفين قصيرة الأجل
220	546	مكافأة نهاية الخدمة

24- معلومات المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة، عند الضرورة، لكي تتماشى مع عرض القوائم المالية في 31 ديسمبر 2018.

25- عدم الاستقرار السياسي

شهدت بعض الدول العربية والتي يوجد للشركة استثمارات فيها عدم استقرار سياسي. تتوقع الإدارة استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول على المدى المتوسط. في حالة الأدوات قصيرة الأجل، استلمت الشركة التسوية عند استحقاق هذه الأدوات. وبناءً على المعلومات المتوفرة كما في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، فإن الإدارة على ثقة من جدارة هذه الاستثمارات على المدى الطويل وإمكانية تحصيل قيمتها (بما في ذلك المساهمات في الأسهم).

26- اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 23 رجب 1440هـ (الموافق 30 مارس 2019).



عناوين الشركة

فرع البحرين (بنك جملة):
مبنى الشركة العربية للاستثمار
ضاحية السيف - ص ب 5559 - المنامة - مملكة البحرين
هاتف (عام): 17588888 (973)+
هاتف (غرفة التداول): 17588999 (973)+
فاكس (عام): 17588885 (973)+
فاكس (غرفة التداول): 17588988 (973)+

المركز الرئيسي:
المملكة العربية السعودية
طريق الملك عبد العزيز
ص ب : 4009 الرياض 11491
المملكة العربية السعودية
هاتف: 114760601 (966)+
فاكس: 114760514 (966)+

الموقع على الإنترنت: www.taic.com



www.taic.com